

الكواكب الدرية

فقه المالكية

دكتور

محمد جمعة عبد الله

الأستاذ بجامعة أم القرى - سابقاً

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ ربة الزناك - خلف الجامع الأزهر الشريف - ٥١٢٠٨٤٧

دكتور
محمد جمعة عبدالله
الأستاذ بجامعة أم القرى
سابقاً

الكواكب الدرية

فى
فقه المالكية
الجزء الأول

حقوق الطبع محفوظة

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

ت : ٥١٢٠٨٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله، الذى خلقنا للعبادة، وأنار لنا طريق السعادة، والصلاة والسلام على سيد البشرية، ومنقذ الإنسانية، المبعوث رحمة للعالمين، الذى يقول داعياً إلى تفهم الدين: «من يُرد الله به خيراً يفقهه فى الدين» صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتابعين.

ما بعد :

فهذا كتاب يجمع فقه الإمام مالك، دعانى إلى تأليفه الحرص على مصلحة كل من يطلب معرفة فقه الإمام مالك رضى الله عنه بطريقة ميسرة وتيسيراً عليهم، أردفت كل باب بأسئلة تثبت المعلومات، وسلكت فى كتابى الترتيب الطبيعى، وراعت أصح الأقوال، فجاءت مسائله مترابطة وفصوله متماسكة، وأبوابه كواكب مضيئة، تنير للمسترشد طريق الشريعة وسميته: «الكواكب الدرية فى فقه المالكية».

﴿وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

المؤلف

باب (١) الطهارة

الطهارة لغة: النظافة - وشرعاً صفة حكمية^(٢) يستباح بها ما^(٣) منعه^(٤) الحدث أو حكم الخبث^(٥).

معانى: انطهورية، والظاهر، والتطهير - الطهورية: صفة حكمية يزال بما قامت به الحدث وحكم الخبث - والظاهر: هو الموصوف بصفة حكمية يستباح بها ما منعه الحدث أو حكم الخبث - والتطهير إزالة النجاسة أو رفع الحدث.

والطهارة قسمان: حدثية^(٦) - صغرى أو كبرى - كالوضوء والغسل وخبثية^(٧) كغسل النجاسة - والحدث يقوم بالإنسان - وحكم الخبث يقوم بكل ظاهر من بدن أو ثوب أو مكان أو غيرها. وكل منهما يرفع بالماء الطهور.

* * *

(١) الباب في العرف معروف، وفي اللغة: فرجة في ساتر يتوصل بها من خارج إلى داخل وعكسه: حقيقة في الأجسام كباب الدار، ومجاز في المعانى كما هنا، وفي الاصطلاح: اسم لطائفة من المسائل المشتركة في أمر.

(٢) الطهارة القائمة بالشيء صفة حكمية: أى يحكم العقل بشبوتها وحصولها في نفسها.

(٣) ما كناية عن فعل: أى يباح بها فعل كصلاة وطواف.

(٤) منعه: أى منع منه الحدث الأصغر كناقض الوضوء أو الأكبر كموجب الغسل، ففي الكلام حذف للجار وإيصال للضمير.

(٥) الخبث: عين النجاسة، والمانع من التلبس بالفعل المطلوب حكمها المترتب عليها عند إصابتها الشيء الظاهر، وهو أثرها الحكمي الذي حكم الشرع بأنه مانع.

(٦) أقسام الطهارة الحدثية: مائية كالغسل، وترابية كالتيميم، والمائية غسل كالوضوء، ومسح كمسح الخف - والمسح أصلى كمسح الرأس في الوضوء: وبدلى كالمسح على عمامة خيف ضرر بنزعها - والبدلى اختياري كالمسح على خف فوق آخر اختياري: واضطراري كالمسح على خف تعذر خلعه على خف آخر - والترابية بمسح فقط.

(٧) أقسام الطهارة الخبثية: مائية كتطهير النجاسة بالماء، وغير مائية كالاستجمار بالأحجار، والمائية بغسل، كتطهير عين النجاسة: ونضح كنضح الثوب الذي أصابته عين النجاسة شكا.

الأعيان الطاهرة

الأصل فى الأشياء الطهارة، والنجاسة عارضة: فجميع أجزاء الأرض وما تولد منها - جامداً أو مائعاً إلا المسكر - طاهر: فكل حى ولو كلباً وخنزيراً طاهر، وكذا عرقه ودمه ومخاطه ولعابه وبيضه ولو أكل نجساً إلا المذرة^(١)، وما خرج بعد موته بلا ذكاة شرعية ومن الطاهر البلغم والصفراء^(٢) وميتة آدمى ولو كافراً على الصحيح، وميتة ما لا دم له من جميع خشاش الأرض كعقرب وجندب وخنفس وبرغوث، وميتة البحرى من السمك وغيره ولو طالت حياته بالبر وجميع ما ذكى بذبح أو نحر أو عقر من غير محرم الأكل، والشعر ولو من خنزير، وزغب الريش، ولبن آدمى وغير محرم الأكل، وفضلة المباح إن لم يستعمل النجاسة، ومرارته^(٣) والقلس^(٤) والقيء إن لم يتغير عن حالة الطعام، ومسك وفأرته^(٥)، وخمر خلل أو حُجَّر، ورماد النجس ودخانه، ودم لم يسفح من مذكى وزرع سقى بنجس.

(١) ما تغير بعفونة أو زرقعة.

(٢) ماء أصفر ملتحم يخرج من المعدة يشبه الصبغ الزعفرانى.

(٣) المراد بها الماء الأصفر الكائن فى الجلدة المعلومه للحيوان.

(٤) ما تقذفه المعدة من الماء عند امتلائها.

(٥) الجلدة المتكون فيها المسك.

فصل : النجاسة وما يتعلق بها

معاني : النجاسة، والنجس، والتنجيس :

النجاسة : صفة حكمية يمتنع بها ما استبيح بطهارة الخبث .

النجس : هو الموصوف بصفة حكمية يمتنع بها ما أبيح بطهارة الخبث .

التنجيس : تصيير الطاهر نجساً - والنجس : عين النجاسة - والنجس :

الشيء المتنجس .

الأعيان النجسة

الميت غير المذكي من كل برئ له نفس سائلة إلا الآدمي، وما خرج من الميت أو انفصل منه أو من حي بما تحلله الحياة كاللحم والقرن والظفر والسن وقصب ريش، وجلد لم يدبغ، وفي المدبوغ خلاف^(١) ومن النجس الدم المسفوح، والسوداء^(٢) وفضلة الآدمي، وغير المباح، وفضلة مستعمل النجاسة من المباح، والقيء المتغير عن حالة الطعام، والمنى والمذي والودي ولو من مباح، والقيح والصدید وما يسيل من الجسد من جرب ونحوه، ولبن غير المباح، والماء المتغير أحد أوصافه الثلاثة بالنجاسة، وكل مائع خالطته نجاسة

(١) قيل يطهر بالدباغ كل جلد - ظاهراً وباطناً - وهو أقوى من ناحية الدليل، لقوله ﷺ : «إذا دبغ الإهاب فقد طهر» رواه مسلم، وقوله ﷺ : «أما إهاب دبغ فقد طهر». رواه الأربعة : ومن ناحية الوارد عن الصحابة وعمل أهل المدينة، ولأن فيه حمل لألفاظ الشارع على الحقائق الشرعية : وعلى هذا أكثر أئمة المذاهب الأخرى، ومن المالكية سحنون وابن عبد الحكم فقط يستثنى بعضهم جلد الخنزير لقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ رَجَسٌ ﴾ وقيل : لا يطهر بالدباغ شيء، وحملت الطهارة في الحديث على اللغوية : أي النظافة، فهي طهارة ظاهرية : وهذا مشهور المذهب - وقيل بطهارة الكيمخت فقط وهو جلد الحمار أو البغل أو الفرس المدبوغ، وهذا تحكم ومشكل لعدم الفرق : وعلى مشهور المذهب من أن الجلد المدبوغ نجس باطنياً، ظاهر ظاهراً يجوز استعماله في اليابسات وفي الماء المطلق وحده من بين سائر المانعات، لأن المطلق يدفع عن نفسه بخلاف غيره . ولا يجوز بيعه، ولا الصلاة فيه أو عليه . واستثنوا من ذلك جلد الخنزير فلا يصح استعماله مطلقاً دبغ أم لا، وجلد الآدمي لشرفه وكرامته ووجوب دفنه .

(٢) ما يخرج من المعدة كالدّم الخالص .

ولو قلت إلا الماء ما لم يتغير بها، وكل جامد ظن سريانها فيه وإلا فقد ما ظن،
والمسكر المائع، والمذر من البيض، والقلس المتغير.

الذى لا يقبل التطهير خمسة أشياء:

اللحم المطبوخ بالنجاسة، والزيتون المملح بها، والبيض المسلوق بها،
وآنية تقبل الغوص وضعت فيها نجاسة، ومائع ولو كثر حلت به نجاسة، ولو
قلت^(١).

ما يحرم على المكلف الذكر خاصة استعماله:

الحريز: والمحلى بأحد النقدين (الذهب والفضة) ولو آلة حرب إلا السيف
والمصحف والسن والأنف وخاتم الفضة إن كان درهمن واتحد.

ما يحرم على المكلف مطلقاً (رجلاً أو امرأة):

اتخاذ إناء من النقدين ولو للقنية ولو غشى ظاهره بنحاس ونحوه،
وتضبيب إناء من غير النقدين بهما، وفي طليه بهما قولان أرجحهما الجواز.

ما يجوز استعماله:

الجوهر كالياقوت والزبرجد واللؤلؤ والبلور للرجل والمرأة، ويجوز للمرأة
الملبوس من الحرير والذهب والفضة والمحلى بهما ولو نعلًا أو قبقابًا وما أشبه
الملبوس من فرش ومساند وما علق بشعر، لا ما ليس ملبوساً ولا ملحقاً به
كالمكحلة والمروود والسرير والمديّة والملعقة.

* * *

(١) يجوز الانتفاع بالمتنجس ولو طعاماً فى غير مسجد وآدمى أكلاً أو شرباً. فيسقى
به الدواب والزرع ويدهن به عجلة ونحوها، ويعمل من الزيت المتنجس صابون وغير ذلك:
ولا يجوز بيعه لعدم إمكان تطهيره بخلاف الثوب لكن إذا بيع لأبد من البیان، إلا الآدمى فلا
يجوز له الانتفاع به أكلاً أو شرباً، وإلا المسجد فلا ينتفع به فيه فلا يستصبح فيه بالزيت
المتنجس، إلا إذا كان المصباح خارجه والضوء فيه.

وأما نجس الذات فلا يجوز الانتفاع به إلا لحم الميتة المضطر، وإلا اخمر لإساعة غصة،
ولا يجوز التداوى بها اتفاقاً، لأنها داء وليست بدواء، ولا شربها لدفع عطش، لأنها تزيد،
ويجوز طرح الميتة للكلاب، وأن يوقد بعظمها على طوب ونحوه، ويجوز تسميد المزروعات
والخضروات وأشجار الفواكه بالنجاسة لكن يجب البیان عند بيع ما يطعمه الإنسان.

فصل (١) المياه وما يتعلق بها

تعريف الماء: الماء جوهر لطيف سيال لا لون له يتلون بلون إنائه أو بلون مقابله - ومعنى جوهر: أى جسم، ومعنى لطيف، أى لا يحجب ما وراءه، ومعنى سيال: أى مائع لا جامد.

أقسامه

ينقسم الماء إلى قسمين: مخلوط وغير مخلوط:

فأما غير المخلوط: فهو الطهور ويعرف أيضا بالماء المطلق لأنه يطلق عليه اسم ماء بلا قيد يلازمه^(٢).

حكمه: وحكمه أنه طاهر فى نفسه مطهر لغيره فيستعمل فى العبادات والعبادات سواء نزل من السماء كماء المطر والبرد والندى - أو نبع من الأرض كماء العيون والآبار ولو بئر زمزم، وما نشأ عن ذلك كمياه الأنهار والجداول وأما المخلوط: فينقسم إلى قسمين: متغير. وغير متغير.

فأما غير المتغير: فهو من قبيل الطهور: سواء خلط بطاهر أو نجس.

وأما المتغير: أحد أوصافه الثلاثة: لونه أو طعمه أو ريحه فينقسم إلى قسمين: متغير بنجس ومتغير بطاهر.

فالأول: هو الماء النجس - وحكمه أنه لا يستعمل فى شئ إلا فى نحو سقى زرع. ومثل الماء المتغير بالنجس فى الحكم الماء الذى أخبر العدل بنجاسته وكان على مذهبه فى تلك المسألة أو لم يكن على مذهبه ولكن بين له وجه النجاسة، فإن لم يبين له فلا يعمل بقوله.

(١) الفصل لغة: الحاجز بين الشيئين، واصطلاحاً: اسم لطائفة من مسائل العلم مندرجة تحت باب أو كتاب غالباً.

(٢) فخرج ما لا يصدق عليه اسم الماء أصلاً من المائعات كاخل والسمن وما لا يصدق عليه اسمه إلا بالقيد الملازم كماء الورد وماء الزهر وماء البطيخ ونحوها فهذه ليست من الماء المطلق، بخلاف القيد المفارق كماء البئر وماء البحر فلا يضر، لأنه يصح إطلاق الماء عليها من غير قيد.

والثاني: إما أن يتغير بطاهر ينفك عنه غالباً^(١) كالماء المخلوط بالزعفران والورد والعجين فهذا ماء طاهر في نفسه غير مطهر لغيره فيستعمل في العادات من طبخ وعجن وشرب ونحو ذلك ولا يستعمل في العبادات من وضوء وغسل.

وإما أن يتغير: بطاهر لا ينفك عنه غالباً كالماء المتغير بأجزاء الأرض كالكبريت والملح والترايب، ومنه ماء البحر الملح، فهذا ماء طهور، لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦] وهذا واجد للماء، ولقوله ﷺ لما سئل عن ماء البحر الملح: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» رواه الأربعة أو بما يعسر الاحتراز منه كالتبن وورق الشجر، أو بطول مكثه، أو بما تولد منه كالطحلب - وهو خضرة تعلو وجه الماء - فهذا أيضاً من قبيل الطهور.

ومن الطهور - سؤر الحيوان مأكول اللحم أم لا، وسؤر الحائض والجنب، وفضلة طهارتها والسؤر هو: الفضلة القليلة بعد شرب الحيوان والإنسان من الماء.

المياه المكروه استعمالها

١ - الماء القليل^(٢) الذي استعمل في رفع حدث يكره استعماله ثانية في رفع حدث.

٢ - والماء انقليل الذي حلت به نجاسة لم تغيره يكره استعماله إن وجد غيره ولم تكن له مادة وكانت النجاسة كالقطرة فما فوق وهي نقطة المطر المتوسطة^(٣).

(١) وإذا تغير الماء بمفارق غالباً ودعت إليه الضرورة كالتغير بآلة سقى من حبل ربط به قواديس الساقية أو علقت به الدلاء والقواديس ولم تكن من أجزاء الأرض ضرر التغير إذا كان بينا أى فاحشاً ولا يضر إن كان خفيفاً.

(٢) الماء القليل هو ما كان كآنية الغسل للمغتسل أو للمتوضئ.

(٣) وإنما كان مكروهاً مع الشروط المذكورة لقوة الخلاف، فإن كان الماء كثيراً، أو لو لم يوجد غيره أو كانت له مادة، أو كانت النجاسة دون القطرة فلا كراهة على المشهور ما لم يتغير لقوله ﷺ: «الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه»، رواه البيهقي فإن تغير بالنجاسة فهو نجس.

- ٣ - وكذا يكره استعمال الماء القليل الذى ولغ فيه كلب .
- ٤ - والماء المسخن بالشمس فى الأقطار الحارة بأوانٍ مستطرفة .
- ٥ - والماء الشديد السخونة . ٦ - والشديد البرودة .
- ٧ - وكره الاغتسال فى الماء الراكد ولو كثر لقوله ﷺ : « لا يغتسل أحدكم فى الماء الدائم وهو جنب » رواه مسلم . وذلك ما لم يستبحر أو تكن به مادة .
- ٨ - وكره استعمال الماء الراكد فى حدث أو خبث إذا مات فيه حيوان يرى ذو نفس سائلة ولو كثر لأنه تعافه النفوس، وندب النزع بقدر الحيوان والماء حتى يظن زوال الفضلات^(١) .
- ولو زال تغير متنجس بغير إلقاء طاهر فيه لم يطهر . فإن زال تغيره بإلقاء طاهر فيه كماء مطلق أو تراب طهر، ولو زال تغير الطاهر بنفسه صار ظهوراً .

* * *

فصل فى إزالة النجاسة

إزالة النجاسة عن محمول المصلى وبدنه ومكانه قيل : واجبة مع الذكر والقدره، وقيل سنة مع الذكر والقدره أيضاً، وهما قولان مشهوران فى المذهب . فلو صلى بالنجاسة ناسياً أو عاجزاً أعاد فى الوقت ندباً على كلا القولين (والوقت فى الظهريين للاصفرار، وفى العشاءين لطلوع الفجر، وفى نضح لطلوع الشمس) ولو صلى بها عامداً قادراً على إزالتها أعاد صلاته بدءاً، وجوباً على الأول وندباً على الثانى - لكن فروع المذهب مبنية على لقول بالوجوب فمثلاً تراهم يقولون : من صلى بالنجاسة عامداً قادراً بطلت صلاته .

(١) فلو أخرج الحيوان من الماء قبل موته : أو وقع فيه ميتاً، أو كان جارياً أو مستبحراً كغدير عظيم جداً أو كان الحيوان بحرياً أو برياً ليس له نفس سائلة أى دم يجرى إذا جرح كعقرب لم يندب النزع ولا يكره استعماله . كما لا يكره بعد النزع، وهذا ما لم يتغير لون ماء أو طعمه أو ريحه بالحيوان المذكور فإن تغير به تنجس لأن ميتته نجسة .

فسقوط النجاسة: على المصلى وتذكره لها فيها مبطل لصلاته إن اتسع الوقت لإزالتها وإدراك الصلاة فيه، ووجد ما تزال به من الماء المطلق أو ثوباً غير المتنجس ولم تكن معفواً عنها كدرهم بغلى^(١) من دم واستقرت الساقطة عليه إن كانت يابسة وإلا فلا.

الثياب التي لا يصلى فيها أحد: ثوب غلبت عليه النجاسة؛ كثوب الكافر والسكير، والكناف، وغير المصلى، وما ينام فيه الغير وما حاذى فرج غير عالم بأحكام الطهارة كالسراويل.

النجاسة التي يعفى عنها: القاعدة أن كل ما يعسر الاحتراز منه يعفى عنه بالنسبة للصلاة ودخول المسجد، دون الطعام والشراب فلا عفو فيهما قط.

فيعفى عن السلس الملازم من بول ومذى ومنى وغائط، وببل باسور يصيب البدن أو الثوب ولو فى كل يوم مرة، وعن ثوب الموضع ونحوها - أمّا أو غيرها - إذا اجتهدت فى درء النجاسة من بول الصبى وغائطه: وعن قدر الدرهم البغلى فأقل من دم وقريح وصيد^(٢). وعن فضلة الدواب لمن يزاولها وأثر ذباب من نجاسة، ودم حجامة مسح حتى يبرأ وطين نحو المضر ومائه المختلط بنجاسة ما دام طرياً فى الطرق إذا لم تغلب عليه النجاسة ولم يصب عينها. ويعفى عن أثر دمل سال بنفسه أو احتاج لعصره، أو كثرت الدمايل وعن ذيل امرأة أطيل لستر، ورجل بليت مرّاً بنجس يابس ثم طاهر وعن خف ونعل دلكا من روث الدواب وبولها حتى تزول عين النجاسة، وألحقت بهما رجل الفقير - وما تفاحش من المعفوات يندب غسله كما يندب غسل المتفاحش من دم البراغيث الحقيقي، ومن خرثها، والمتفاحش ما خرج عن العادة بحيث صار النظر إليه مستقبحا.

(١) هو الدائرة السوداء التى تكون فى ذراع البغل.

(٢) وإقليم كل نجاسة غير الدم وكثيره فى غسل قليله وكثيره وإعادة الصلاة منه فى العمدة أبداً، وفى النسيان والعجز فى الوقت، والفرق بينهما أن الدم مما تعم به البلوى ولا يكاد يتحفظ منه، لأن بدن الإنسان كالقربة المملوءة دماً بخلاف سائر النجاسات إذ يمكن التحرز منها فى الغالب.

مسائل: ما سقط من المسلمين على مار حمل عند الشك على الطهارة، وإن سأل صدق العدل، وما سقط من الكفار عند الشك على النجاسة إلا إن أخبر عدل بالطهارة - ولا يجب غسل النجاسة إلا إذا ظن أو تحقق إصابتها له أما الشك فلا، ويجب غسل محلها إن علم وإلا فجميع المشكوك - ويطهر المغسول إن انفصل الماء طاهراً وزال طعمها، بخلاف لون وريح عسر إزالتهما فيعفى عنهما كثوب مصبوغ بها، ومتى انفصل الماء طاهراً لا يلزم العصر - وتطهر الأرض، بكثرة إفاضة الماء عليها لحديث أبي هريرة قال: قام أعرابي فبال في المسجد فقام إليه الناس ليقعوا به، فقال النبي ﷺ: «دعوه وأريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً»^(١) من ماء فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين» رواه البخاري، وإن شك في إصابة النجاسة لبدن وجب غسله، ولثوب أو حصير وجب نضجه بلا نية كالغسل، لأن إزالة النجاسة لا تفتقر إلى نية، والنضح رش باليد أو غيرها، فإن ترك النضح أعاد الصلاة في الوقت فقط - ولو أصابه شيء تحقيقاً أو ظناً ثم شك هل ما أصابه نجس أو طاهر فلا يجب نضجه ولا غسله لحمله على الطهارة - ولو زال عين النجاسة بغير مطلق لم ينجس ملاقى محلها، لأنه لم يبق إلا حكم النجاسة، والحكم لا ينتقل لأنه أمر اعتباري لا وجود له - وإذا ولغ كلب أو أكثر في إناء مرة أو أكثر نذب إراقة ذلك الماء، ونذب غسل الإناء سبع مرات تعبداً إذ الكلب طاهر ولعابه طاهر، ولا يفتقر غسله لنية، لأنه تعبد في الغير كغسل الميت.

* * *

(١) السجل والذنوب: الدلو المملوء.

فصل : فى بيان آداب قضاء حاجة الإنسان

ما يندب لقاضى الحاجة : الجلوس بمحل طاهر، غير صلب، وستر لقربه واعتماد على رجل يسرى مع رفع عقب اليمنى، وتفريج فخذه، وتغطية رأسه وعدم التفاته. وتسمية قبل الدخول بزيادة اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث^(١)، وقوله بعد الخروج: الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني، وسكوت إلا لهم، ويندب بالقضاء الاستتار عن أعين الناس واتقاء حجرٍ وريحٍ وتنحية ذكر الله لفظاً، وخطأً. ويندب تقديم يسراه دخولاً ويمناه خروجاً، عكس المسجد والمنزل فيمناه فيهما.

ما يجب على قاضى الحاجة : ستر عورته عن الناس، واتقاء مورد وطريق وظل^(٢)، ومجلس، ومكان نجس، وألا يقرأ قرآناً، وألا يدخل بمصحف^(٣) أو بعضه ولو آية، وألا يستقبل القبلة، وألا يستدبرها^(٤) بلا ساتر فى القضاء كالوطء، وإلا فلا، واستبراء واستنجاء.

الاستبراء : هو استفراغ ما فى مجرى البول بالسلت والنتر الخفيفين حتى يغلب على الظن خلوص المحل ولا يتبع الأوهام فإنه يورث الوسوسة وهى تضر بالدين، وحكم الاستبراء : الوجوب.

الاستنجاء : هو إزالة النجاسة عن محل البول أو الغائط بالماء أو بالأحجار.

وحكمه : الوجوب أيضاً، ولا يجب وصله بالوضوء، ولا يسن ولا يستحب (لأنه عبادة منفردة، لكن يندب تقديمه على الوضوء) فإذا أخره عنه فليحذر من مس ذكره ومن خروج حدث، ويجوز تفرقه عن الوضوء فى

(١) الخبث جمع خبيث، والخبائث جمع خبيثة، والمراد ذكران الشياطين وإنائهم.

(٢) قال ﷺ : « اتقوا اللعائن : الذى يتخلى فى طريق الناس أو ظلهم » رواه مسلم.

(٣) إذا خيف عليه الضياع جاز الدخول به مستوراً بساتر للضرورة.

(٤) لقوله ﷺ : « إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة لغائط ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا » رواه الجماعة.

الزمان والمكان لأنه لا يعد من فرائضه ولا من سننه ولا من مستحباته، بل هو من باب وجوب إزالة النجاسة، ولذا لا يحتاج إلى نية كغسل الثوب المتنجس.

وندب أن يكون بيده اليسرى، وبلها قبل لقي الأذى لئلا يقوى تعلق الرائحة بها، واسترخاؤه قليلاً، وغسلها بتراب وغيره بعده، وإعداد المزيل ووتره وتقديم قبله (إلا إن كانت عادته قطر بوله فيقدم دبره)، وجمع ماء وحجر ثم ماء^(١) - ويتعين الماء: في منى وحيض ونفاس وبول امرأة ومنتشر من مخرج كثير، ومذى بلذة مع غسل ذكره كله بنية، ولا تبطل الصلاة بتركها وفي اقتصره على البعض قولان بالبطلان وعدمه، ووجب غسسه لما يستقبل على القول الثاني.

حكم الاستجمار: الجواز - وهو إزالة النجاسة عن أحد المخرجين بياض طاهر، منقٍ غير مؤذ، ولا محترم لطعمه أو شرفه أو حق الغير - فإن وجدت هذه الشروط الخمسة جاز الاستجمار، وإن انتفى شرط منها لم يجز ولكنه يجزى إن أنقى المحل كالمحترم والنجس اليابس الذي لا يتحلل منه شيء كما يجزى الإنقاء باليد وبدون الثلاث من الأحجار ونحوها - وكره بعضهم وروث عاهرين وبجدار مملوك له.

* * *

(١) وإنما كان الماء أفضل من الحجر لأنه أشد تطهيراً للمحل إذ لا يبقى عينا ولا أثراً بقوله ﷺ: «يا معشر الأنصار: إن الله قد أثنى عليكم خيراً في الطهور فما طهروكم؟ قالوا: سننحي بالماء، قال: هو ذلك فعليكموه» رواه ابن ماجه والحاكم.

الأسئلة

س ١ : عرف الطهارة، والطهورية، والطاهر، والتطهير ثم بين أقسام الطهارة الخدثية واخبثية، وبين النجاسة والنجس والمتنجس، واذكر الأعيان الطاهرة والنجسة، والذي لا يقبل التطهير، وهل يجوز الانتفاع بالمتنجس أو بالنجس؟ وما الذى يحرم على الرجل والمرأة استعماله؟ وما الذى يباح لهما أو لأحدهما دون الآخر؟ وعرف الماء واذكر أقسامه وبين ما يكون منه طاهراً مطهراً، وما يكون طاهراً غير مطهر؛ وما يكون غير طاهر مع بيان ما يصح استعماله من هذه الأقسام فى العبادات أو العادات وما لا يصح، وما يكره استعماله.

س ٢ : اذكر أقسام الماء الذى اختلط بظاهر أو نجس وحكم استعماله، واذكر حكم استعماله المياہ الآتية فى العادات والعبادات.

(أ) ماء تغير بطول مكثه أو بما تولد منه.

(ب) ماء قليل أو كثير خلط بنجس لم يغيره.

(ج) ماء خلط بنجس فغيره.

(د) ماء تغيرت رائحته بمادة عطرية.

(هـ) ثلج تحول إلى ماء.

(و) ماء تغير بجريانه على معدن زرنیخ، أو بتراب طرح فيه عمداً.

(ز) فضلة شرب البغال أو الحمير.

(ح) بثر تغير مأؤه بورق الشجر أو بحبل الاستقاء.

س ٣ : ما حكم إزالة النجاسة عن محمول المصلى وبدنه ومكانه على القولين المشهورين؟ وما شرط ذلك على هذين القولين؟ وما الثمرة المترتبة على هذا الخلاف؟ وعلى أي القولين بنيت فروع المذهب؟ وما حكم من صلى بالنجاسة عامداً أو ناسياً أو جاهلاً أو عاجزاً على كلا القولين؟ وما الشروط التى تبطل بها الصلاة إذا سقطت النجاسة على المصلى فى أثنائها؟ وبين الثياب التى لا يصلى بها.

س٤ : من قواعد المالكية العفو عن كل ما يعسر التحرز عنه من نجاسات، بين هذه القاعدة بياناً شافياً مستعيناً بضرب ثلاث أمثلة وبين حكم الشرع في هذا العفو؛ ثم الحكم فيما يأتي:

(أ) ماء سقط من البيوت على مار أو جالس ولم تقم أمانة على طهارته أو نجاسته .

(ب) من شك في إصابة النجاسة لبدنه أو ثوبه؟ أو شك هل ما أصابه طاهر أو نجس .

(ج) بم يطهر المغسول والأرض؟

(د) لو زال عين النجاسة بغير مطلق هل ينجس ملاقى محلها؟

(هـ) حلت النجاسة في طعام مائع أو يابس أو في ماء مطلق أو متغير بطاهر .

(و) صلى ناسياً بثوب نجس ثم تذكر أثناء الصلاة أو بعدها .

(ز) امرأة أصابها من طفل ترضعه بول أو غائط .

(ح) مبلول رجل مر بها على نجاسة يابسة .

(ط) إناء ولغ فيه كلب أو هرة .

س٥ : اذكر ما يندب لقاضى الحاجة، وما يجب عليه وعرف الاستبراء واذكر حكمه وعرف الاستنجاء وبين حكمه ومندوباته، ومتى يتعين فيه الماء؟ وما هو الاستجمار؟ وما حكمه؟ وبم يكون؟ وبم يكره؟ وما حكم الاستجمار بفاقد الشروط .

* * *

فصل الوضوء

الوضوء: بضم الواو اسم للفعل وبالفتح اسم للماء، وقيل بالعكس وقيل مترادفان، وهو لغة: مأخوذ من الوضأة وهي الحسن والنظافة.

وشرعاً: طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص.

حكمه: الوجوب لكل عبادة لا تصح إلا به - وفرض صبيحة ليلة الإسراء حين جاء سيدنا جبريل إلى النبي ﷺ فتوضأ وعلمه إياه.

دليل وجوبه: والوضوء للصلاة واجب بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

وأما السنة: فقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» وأجمعت الأمة على وجوبه.

فضله: عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره» رواه مسلم.

* * *

شروط الوضوء ثلاثة أقسام

الأول شروط وجوب فقط وهي أربعة: البلوغ، ودخول الوقت، وحصول الناقض، والقدرة على الوضوء، فلا يجب على صبي، ولا قبل الوقت، ولا على متوضئ، ولا على مريض أو مكره أو مصلوب أو أقطع اليدين إذا لم يجد من يوضئه ولم يمكنه التحيل.

الثاني شروط صحة فقط وهي ثلاثة: الإسلام، وعدم الحائل على الأعضاء وعدم المنافي، فلا يصح من كافر، ولا مع شمع ودهن متجسم على العضو، ولا حال خروج الحدث أو مس الذكر.

الثالث شروط وجوب وصحة معا وهي خمسة: العقل، وبلوغ دعوة النبي ﷺ، والخلو من الحيض والنفاس، وعدم النوم والغفلة، ووجود ما يكفي

من الماء المطلق، فلا يجب ولا يصح من مجنون حال جنونه أو مصروع حال صرعه أو مغشى عليه أو معتوه لا يدرى أين يتوجه، ولا ممن لم تبلغه دعوة النبي ﷺ ولا من حائض أو نفساء، ولا من نائم أو غافل لعدم النية، ولا من واجد ماء قليل لا يكفيه، فلو غسل بعض الأعضاء بماء وجدته دون الماء فباطل. وهذه الشروط: شروط أيضاً للغسل والتيمم إلا أن التيمم يبدل فيه الماء المطلق بالصعيد الطاهر، ودخول الوقت شرط وجوب وصحة فيه - فتكون شروط وجوب التيمم ثلاثة: البلوغ، وحصول الناقض، والقدرة على التيمم - وشروط صحته ثلاثة أيضاً: الإسلام وعدم الحائل على الوجه واليدين وعدم المنافي - وشروط وجوبه وصحته معاً ستة: العقل وبلوغ دعوة النبي ﷺ والخلو من الحيض والنفاس، وعدم النوم والغفلة ووجود الصعيد الطاهر، ودخول الوقت.

معانيها: شرط الوجوب: ما تعمربه الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله ويتوقف عليه الوجوب - وشرط الصحة: ما تبرأ به الذمة، ويجب على المكلف تحصيله، ويتوقف عليه الصحة - وشرطهما معاً: ما يتوقف عليه الوجوب والصحة معاً.

* * *

معنى الفرض والسنة والفضيلة والمكروه والحرام

الفرض شرعاً: ما تتوقف عليه صحة العبادة - والفرض والمحتم والواجب واللازم كلها بمعنى واحد، إلا في باب الحج. فالفرض ما يفسد الحج بتركه والواجب ما ينجبر بالدم.

السنة شرعاً: ما طلبه الشارع وأكد أمره ولم يدل دليل على وجوبه. الفضيلة شرعاً: ما طلبه الشارع وخفف أمره ولم يؤكد. والفضيلة والمستحب والمندوب بمعنى واحد.

المكروه شرعاً: ما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم بحيث يثاب على تركه امتثالاً ولا يعاقب على فعله.

الحرام شرعاً: ما يثاب على تركه، ويعاقب على فعله.

* * *

فرائض الوضوء

فرائضه سبعة وهي: النية، وغسل الوجه، وغسل اليدين إلى المرفقين، ومسح جميع الرأس، وغسل الرجلين إلى الكعبين، والغور، والتدليك.

* * *

الشرح

أول فرائض الوضوء: النية: ومعناها في اللغة: القصد وشرعاً: القصد إلى الشيء مقترنا بفعله، ودليل فرضيتها قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» وشرعت لتمييز العبادات عن العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض - ومحلها القلب والتلفظ بها بدعة، لأن حقيقة النية القصد بالقلب، ولا علاقة لها باللسان - وزمنها عند أول مغسول وينوى رفع الحدث، أو استباحة ما منعه، أو أداء فرض الوضوء^(١) ولا يضر عزوبها بخلاف الرِّفْض في الأثناء لا بعده كالصلاة والصوم. وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقاً ويرتفع التيمم مطلقاً، في أثناء التيمم وبعده.

ثانيها غسل الوجه: وحده طولاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن أو اللحية، فالأغم، وهو الذي ينبت الشعر في جبهته يغسل موضع الغمم، والأصلع وهو الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه لا يدخل موضع الصلع - وعرضاً من الأذن إلى الأذن، ويتعهد ما غار من عينيه ومارن أنفه والوتر (الحاجز بين طاقتي الأنف) والتجميعات التي في الجبهة وظاهر شفتيه، وما غار من وجهه كجرح برىء - ويجب تحليل شعر الوجه من الحية وحاجبين وغيرهما إذا كان خفيفاً تظهر البشرة تحته، وإلا فلا.

ثالثها غسل اليدين إلى المرفقين: أى مع المرفقين ويجب تحليل الأصابع ولا يجب على الرجل تحريك خاتم المأذون فيه شرعاً - وهو ما كان من فضة وكان درهمين فأقل وكان متحداً - سواء كان واسعاً أو ضيقاً في

(١) ولو صاحبها نية رفع حكم الخبث الكائن على العضو، أو إخراج بعض ما يباح بالوضوء، كأن ينوى استباحة الصلاة لأمس المصحف أو صلاة الظهر لا العصر فيجوز له أن يفعل به ما أخرجه، لأن حدثه قد ارتفع بخلاف نية مطلق الطهارة الشاملة للحدث والخبث أو إخراج ناقض أو إن كنت أحدثت فلا يصح لعدم الجزم بالنية.

وضوء أو غسل - لكن إن نزعهُ يغسل ما تحته، ومثل ذلك أساور المرأة، وأما التيمم فيجب النزع فيه مطلقاً لضيق التيمم عن الوضوء والغسل.

رابعها مسح جميع الرأس: من منابت الشعر المعتاد من المقدم إلى نقرة القفا مع شعر صدغيه، بما فوق العظم الناتئ في الوجه؛ وأما هو فلا يمسح بل يغسل في الوجه، ويدخل في الرأس البياض الذي فوق وتدى الأذنين مع مسح ما استرخى من الشعر ولو طال جداً.

ولا ينقض شعر الرأس إذا كان مضموراً بنفسه في الوضوء اشتد أم لا؛ وينقض في الغسل إذا اشتد، وإذا كان مضموراً بخيوط أكثر من اثنين ينقض مطلقاً في الوضوء والغسل. وإذا كان مضموراً بخيط أو بخيطين فإن اشتد نقض وإلا فلا، في الوضوء والغسل.

ودليل مسح جميع الرأس قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فَإِنَّ الْبَاءَ فِيهِ لِلْإِصْاقِ كَمَا هِيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وما قيل إنها للتبعيض لم يصححه أهل اللغة، وأيضاً ما رواه الجماعة عن عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ «مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه» وهذا صريح في أنه ﷺ مسح جميع رأسه - ولا يمسح الرجل على عمامته ولا المرأة على خمارها إلا من ضرورة؛ وإذا مسح أحدهما بعض رأسه لضرورة وجب عليه المسح على سائر بقيته من عمامة أو خمار لفعله ﷺ.

خامسها غسل الرجلين إلى الكعبين: أي مع الكعبين وهما العظمان الناتئان في مفصل الساقين لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بالنصب عطفاً على الوجه واليدين وتناول الجمهور قراءة الخفض بتأويل كثيرة، قال صاحب «المفهم»: والذي ينبغي أن يقال إن قراءة الخفض عطف على الرؤوس فهما يمسحان إذا كان عليهما خفان، وتلقينا هذا القيد من فعل رسول الله ﷺ إذ لم يصح عنه أنه مسح على رجليه إلا وعليهما خفان، والمتواتر عنه غسلهما، فبين ﷺ الحال الذي يمسح فيه، وليتعهد المتوضي ما تحت كعبين والأخمصين والعرقوبين وسائر المغابن لحديث: «ويل للأعقاب من النار» متفق عليه... ويستحب تخليل أصابعهما، والفرق بين كون تخليل

أصابع الرجلين مستحباً في الوضوء وتخليل أصابع اليدين واجباً هو شدة التصاق أصابع الرجلين فصارت كأنها عضو واحد، ويندب أن يكون تخليل أصابع اليدين من ظاهرهما فيدخل أصابع إحدى يديه في فروج الأخرى، ويندب أن يكون تخليل أصابع الرجلين من أسفل، ويبدأ ندبا بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى، ويخللها بالسبابة.

سادسها الفور: وهو الموالاة في الوضوء من غير تفريق كثير بين الأعضاء وهو واجب مع الذكر والقدرة، فالناسي يبني على ما فعل بنية مطلقاً طال أم لا والعاجز يبني بدون نية طال أم لا ما لم يفرط، فإن أفرط بنى ما لم يطل كالعامد وعلامة التفريق الكثير جفاف العضو المعتدل، في الزمان المعتدل والمكان المعتدل - ولو ترك عضواً أو لمعة أثناء وضوئه ناسياً وأتم الوضوء معتقداً كماله ثم تذكر أعاد المنسي فقط إن طال، وإن لم يطل فعل المنسي وأعاد ما بعده استئناً لتحصيل سنة الترتيب.

سابعها التدليك: وهو إمرار اليد على العضو مع الماء أو بعده قبل جفافه، ويندب كونه مع الماء، والمراد باليد باطن الكف فلا يكفي ذلك الرجل بالأخرى ولا ذلك بظاهر اليد في الوضوء. وأما في الغسل فيكفي كما يأتي، ويندب أن يكون خفيفاً مرة واحدة ويكره التشدد والتكرار لما فيه من التعمق في الدين المؤدى إلى الوسوسة، ومن عجز عن الوضوء كأقطع وجب عليه استنابة من يوضئه إن قدر على الاستنابة، وتلزمه النية.

* * *

سنن الوضوء

سننه ثمانية: غسل يديه أولاً إلى كوعيه، والمضمضة، والاستنشاق والاستنثار، ورد مسح الرأس، ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما، وتجديد الماء لهما، وترتيب فرائضه.

* * *

الشرح

أول سنن الوضوء يغسل يديه أولاً إلى كوعيه: أي حين الشروع في الوضوء قبل إدخالهما في الإناء إن أمكن الإفراغ، والكوع هو آخر الكف مما

يلى الإبهام، وما يلى الوسطى يسمى رسغاً، وما يلى الخنصر يسمى كرسوعاً، وما يلى إبهام الرجل يسمى بوعاً، ونظمها بعضهم فقال:

فعظم يلى الإبهام كروع وما يلى لخنصرها الكرسوع والرسغ ما وسط
وعظم يلى إبهام رجل ملقب ببُوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط
ثانيها المضمضة: وهى خضخضة الماء فى الفم ومجه وطرحه.

ثالثها الاستنشاق: وهو جذب الماء إلى داخل الأنف بالنفس، وتطلب المبالغة فى ذلك ما لم يكن صائماً لقوله ﷺ: «أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع، وبالع فى الاستنشاق إلا أن تكون صائماً».

والحكمة فى تقديم هذه الأعضاء الثلاثة على الفرض هو اختبار الماء فبغسل اليدين يظهر لونه، وبالمضمضة يعرف طعمه، وبالاستنشاق يعرف ريحه.

رابعها الاستنثار: وهو طرح الماء من الأنف إلى خارج، ووضع الإبهام والسبابة على الأنف من تمام السنة. وكونهما من اليد اليسرى مستحب.

خامسها رد مسح الرأس: إن بقى بلل بيده من منتهى مسحه لمبتدئه: فالمسح أولاً فرض، والرد سنة، والبدء بالمقدم مستحب.

سادسها مسح الأذنين: ظاهرهما وباطنهما مع مسح الصماخين ويكره تتبع غضونهما. والتجعيدات التى فى الأذن وإيصال الماء إلى الصماخين خشية دخول الماء داخل الأذن فيتلف السمع.

سابعها تجديد الماء لهما: أى مسحهما بماء جديد غير الذى مسح به رأسه.

ثامنها رتيب فرائض الوضوء: فيغسل وجهه قبل ذراعيه، وذراعيه قبل مسح رأسه، ومسح رأسه قبل رجليه، فإن نكس أعاد المنكس استئناً وحده مرة إن طال بجفاف، وإن لم يطل أعاده مع تابعه.

فضائل الوضوء

فضائل الوضوء كثيرة منها :

- ١ - الموضع الطاهر. ٢ - واستقبال القبلة. ٣ - والتسمية.
 - ٤ - وتقليل الماء بلا حد، أى لا برطل ولا برطلين بل بحسب الاستطاعة، وفى الصحيحين عن أنس: « كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع ».
 - ٥ - ووضع الإناء على اليمين إن كان مفتوحاً (لأنه أمكن فى الفعل ولأنه عمله ﷺ).
 - ٦ - وتقديم اليمينى على اليسرى من يد أو رجل لقوله ﷺ: « إذا توضأت فابدءوا بيمينكم ».
 - ٧ - والبدء بمقدم الأعضاء فيبدأ من أعلى الوجه ومن أطراف الأصابع ومن مقدم الرأس.
 - ٨ - والغسل الثانية.
 - ٩ - والثالثة فى السنن والفرائض إذا أوعب بالأولى، أى إذا عم بانغسله الأولى وأحكم بها سواء كان المفسول سنة كغسل اليدين إلى الكوعين والمضمضة أو فريضة كغسل الوجه.
 - ١٠ - وترتيب السنن فى نفسها فيقدم غسل اليدين إلى الكوعين على المضمضة وهى على الاستنشاق.
 - ١١ - وترتيبها مع الفرائض فيقدم هذه السنن على الفرائض.
 - ١٢ - والسواك^(١) وله فوائد كثيرة تزيد على الثلاثين^(٢) ولذا قال ﷺ: « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » متفق عليه وينبغي أن يستاك بيمينه: لأنه من باب العبادات لا من باب إزالة النجاسة،
-
- (١) ويتأكد استحباب السواك فى خمسة أوقات: عند الوضوء، والصلاة وقراءة القرآن، وانتباهه من النوم، وعند تغير الفم بسكوت أو أكل أو شرب أو تركهما، وبكثرة كلام ولو بالقرآن.

=

(٢) وقد نظمها الحافظ بن حجر فقال:

ويكون عرضاً في الأسنان وطولاً في اللسان، وأحسن ما يستاك به الأراك رطباً أو يابساً إلا الصائم فيكره له الرطب، ولا يستاك بالرمان والريحان، لأنهما يحركان عرق الجذام، ولا بالقصد ولو من شعير أو حلفاء، لأنه يولد الأكلة. ولا بالعود المجهول مخافة أن يكون مما حذر منه.

١٣ - والتشهد والدعاء بعده لقوله ﷺ : (ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء) . رواه مسلم والترمذي ، وزاد : « اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين » .

* * *

وهكذا مبيض الأسنان	= إن السواك مرضى الرحمن
يزيد في فصاحة وحكمة	ومظهر الشعر مذكي الفطنة
ليخبر وللعذر مرهب	مشدد اللثة أيضاً مذهب
رطوبة وللغذاء ينفع	كذا مصفى خلقة ويقطع
ومهضم الأكل من الطعام	ومبطل للشيب والإهرام
مسهل النزاع لدى الشهادة	وقد غذا مذكر الشهادة
والعقل والجسم كذا يقوى	ومرغم الشيطان والعدو
ومذهب لألم حتى العنا	ومورث لسعة مع الغنى
مسكن ووجع الأضراس	وللصداع وعروق الرأس
مطهر للقلب جال للصدأ	يزيد في مال وينمي الولدا
ومذهب لبلغم مع الحفر	مبيض الوجه وجال البصر
مفرح للكاتبين الحق	ميسر موسع للرزق

ونشرت جريدة الجمهورية في ٢٦ / ٤ / ١٩٦١م أن البروفسور رودات مدير عام معهد علم الجراثيم والأوبئة بألمانيا الديمقراطية اكتشف هذا الأسبوع سرا علمياً أثبت فيه أن لسواك الذي يستعمله العرب منذ مئات السنين كفرشاة الأسنان من أرقى وسائل تنظيف لأسنان لاحتوائه على مادة فعالة قاتلة للميكروبات تفوق في مفعولها البنسلين.

مكروهات الوضوء

الوضوء فى مكان نجس، وإكثار الماء على العضو لأنه من السرف والغلو فى الدين الموجب للوسوسة، والكلام حال الوضوء إلا بذكر الله، والزيادة على الثلاث فى المغسول وعلى الواحدة فى الممسوح إذا عمت لحديث: جاء أعرابى إلى رسول الله ﷺ يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً وقال: «هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم» والبدء بمؤخر الأعضاء، وكشف العورة بدون رؤية أحد له وإلا حرم، والزيادة على غسل محل الفرض، وتخليل اللحية الكثيفة، ومسح الرقبة فى الوضوء لأنه من الغلو فى الدين، وترك سنة من السنن الوضوء عمداً، ولا تبطل الصلاة بتركها، فإن تركها عمداً أو سهواً سن له فعلها لما يستقبل من الصلاة ولا يعيد ما صلى مطلقاً^(١).

* * *

صفة الوضوء المندوبة

وهى الكاملة الجامعة لفرائضه وسننه ومندوباته، أن يجلس المتوضىء مستقبل القبلة فى مكان طاهر بعد إعداد الماء وينوى الوضوء بفرائضه وسننه ومندوباته ويسمى الله، ويغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً ويتمضمض ثلاثاً ويستنشق ويستنثر كذلك على الصفة المتقدمة ثم يغسل وجهه ثلاثاً ويده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً واليسرى كذلك على الصفة المتقدمة. ثم يمسح رأسه بيديه يبدأ بمقدمه إلى قفاه ثم يردهما إلى المكان الذى بدأ منه، ثم يمسح أذنيه يدخل إصبعيه السبابتين فى أذنيه ويمسح بإبهاميه ظاهرهما مرة واحدة، ثم يغسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاثاً واليسرى مثل ذلك على الصفة المتقدمة، كل ذلك مع تعهد المواضع التى ينبو عنها الماء والدلك فى المغسول، ثم يقوم مستقبلاً القبلة فيتشهد ويدعو كما سبق.

* * *

(١) الوضوءات المندوبة ضابطها كل وضوء ليس شرطاً فى صحته ما يفعل به بل من كمالاته، ولذا لا يرتفع به الحدث إلا إذا نوى رفعه عشرة: الوضوء لزيارة صالح، وسلطان، وقراءة قرآن، وحديث، وعلم، وذكر، ونوم، ودخول سوق، وإدامته، وتجديده إن صلى به أو طاف.

الأسئلة

س ١ : أذكر شروط وجوب الوضوء وشروط صحته وشروط وجوبه وصحته معاً، وافرق بينها وبين شروط الغسل والتيمم، وعرف الوضوء واذكر حكمه ودليله، واذكر فرائض الوضوء مشروحة ودليل كل فرض وبين ما يأتى :
الكعبيين - الفور - التدليك - وما الحكم إذا لم يخلل المتوضئ شعر لحيته أو فرق بين أعضاء وضوئه أو ترك عضواً ناسياً ثم تذكره، ومتى ينقض شعر الرأس، ومتى لا ينقض فى الوضوء والغسل - وبين معانى : الفرض - السنة - الفضيلة - المكروه - الكوع - البوع - الاستنثار - النية - الحرام - الفور - الدلك .

س ٢ : اذكر سنن الوضوء مشروحة، ثم اذكر فضائله؛ وصفته المندوبة ومكروهاته، والوضوءات المندوبة، وبين حكم الخاتم وأساور المرأة فى الوضوء والغسل والتيمم .

* * *

فصل نواقض الوضوء أو موجباته

نواقض الوضوء إما أحداث، وإما أسباب أحداث، وإما غيرهما :
أما الأحداث فسبعة : البول والودى والمذى والهادى والمنى بلا لذة معتادة والغائط والريح .
وأما أسباب الأحداث فثلاثة :

- ١ - زوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو بنوم ثقيل ولو قصيراً .
 - ٢ - مس البالغ ذكره المتصل مطلقاً بباطن الكف أو جنبه أو بأصبع كذلك ولو زائداً إن أحس وتصرف .
 - ٣ - لمس البالغ من يلتذ بها عادة إن قصد اللذة أو وجدها وإلا فلا .
- وأما غيرهما : فهو الردة والشك فى الناقض بعد طهر علم وعكسه ونشك فى السابق منهما .

* * *

الشرح

نواقض الوضوء ثلاث أنواع: أحداث، وأسباب أحداث، وغيرهما.

* * *

النوع الأول: الأحداث

فأما الأحداث: لم فجمع حدث وهو: ما ينقض الوضوء بنفسه

والمراد به هنا الخارج المعتاد من المخرج المعتاد على سبيل الصحة والاعتیاد.

فلا ينتقض الوضوء بالداخل من حقنة ونحوها، ولا بدم وقيح خلصا من الأذى، ولا بحصى ودود ولو مع أذى، لأنها ليست خارجاً معتاداً ولا بخارج من فم أو ثقبه إلا تحت المعدة وانسد المخرجان، ولا بخروج خارج القبل من الدبر أو عكسه إلا إذا انسد مخرجه - ولا ينتقض بسلس لازم نصف الزمن فأكثر لأنه ليس على وجه الصحة وحرج؛ لكن يندب منه الوضوء إذا لم يعم الزمن فإن عم جميع الزمن فلا يجب منه الوضوء لأنه حرج ولا يستحب إذ لا فائدة مع سيلان النجاسة^(١)، فإن لازم أقل الزمن نقض - والسلس هو ما يسيل بنفسه لانحراف الصحة من بول أو غائط أو مذي أو دم استحاضة أو نحو ذلك، ومحل عدم النقض ما لم يمكن ضبطه بجزء من الوقت، وإلا نقض وأدیت الصلاة وقت انقطاعه، وما لم يمكن التداوى منه وإلا نقض واغتفرت له مدة التداوى - والمراد بالزمن أوقات الصلاة من زوال الشمس عن كبد السماء إلى طلوعها ثانی يوم.

والأحداث سبعة: خمسة من القبل وهي:

- ١ - البول: ويجب منه الاستبراء وغسل محله فقط والوضوء لمعتاده.
- ٢ - والودي: وهو ماء أبيض خاثر يخرج إثر البول غالباً وقد يخرج معه، أو قبله أو من غير بول، كأن يخرج عند حمل شيء ثقيل، ويجب منه ما يجب من البول.

(١) وحيث سقط الوضوء عن صاحب السلس فهل يكون ذلك رخصة لمن نزل به لا يعتداه أو سقوط ذلك يجعل الخارج كالعدم؟ قولان يبنى عليهما صحة إمامته لغيره وعدم صحتها، وعلى القول بالصحة فالمشهور كراهة إمامته لغيره، واستظهر ابن عبد السلام الجواز، لأن عمر رضى الله عنه لم ينقل عنه ترك الإمامة حين وجد سلس المذى.

٣ - المذى: وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنعاض (قيام الذكر) سواء حصل بملاعبة أو قبلة أو تذكر، ويجب فيه غسل جميع الذكر بالماء بنية طهارته من الحدث متى خرج بلذة معتادة لما رواه مسلم عن علي ابن أبي طالب قال: كنت رجلاً مذاءً، فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ فأمرت المقداد بن الأسود فسأله: فقال: «يغسل ذكره ويتوضأ» - وهذه النية واجبة غير شرط فلو تركها وغسل ذكره بلا نية وتوضأ وصلى لم تبطل صلاته على الراجح، وأما غسل جميع الذكر فقليل واجب شرطاً فلو اقتصر على غسل بعضه ولو مع نية وصلى بطلت صلاته، وقيل واجب غير شرط، فلا تبطل الصلاة بغسل بعضه ولو محل النجاسة فقط بنية أو لا، والقولان متساويان وعلى القول الأول الأمر ظاهر. وعلى القول الثانى يجب غسل جميعه لما يستقبل من الصلاة، لأنه أمر واجب، وهل يعيد ما صلى فى الوقت أو لا إعادة عليه؟ قولان.

٤ - والهادى وهو: ماء أبيض يخرج من قبل المرأة قرب الولادة.

٥ - والمنى بغير لذة معتادة، بأن كان بغير لذة أصلاً أو بلذة غير معتادة كمن حك لجرب أو هزته دابة فأمنى، ما لم يحس بمبادئ اللذة ويستديمها حتى ينزل فإنه يجب عليه الغسل.

وإثنان من الدبر وهما: الغائط وهو فى الأصل المنخفض من الأرض فسمى باسمه الفضلة الخارجة من الدبر من باب تسمية الشيء باسم محله ثم أصبح الآن حقيقة عرفية فى الفضلة، والريح سواء كان بصوت أو بغير صوت - ومن النواقض دم الاستحاضة إذا لازم أقل الزمن، ونزول ماء الرجل من المرأة بعد اغتسالها ووضوئها.

* * *

الفرع الثانى: أسباب الأحداث

وإما أسباب الأحداث: فجمع سبب وهو لغة: الحبل لقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ أى بحبل إلى سقف بيته، واصطلاحاً ما لا ينقض الوضوء بنفسه، بل مما يؤدى إلى الحدث.

وأسباب الأحداث الثلاثة :

١ - زوال العقل - أى استتاره بجنون وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة - أو إغماء، وهو زوال الشعور من القلب مع استرخاء الأعضاء، أو سكر، وهو غيبوبة العقل، سواء كان بمائعات ولو لبناً حامضاً أو مخدرات أو مفسدات أو بنوم ثقيل ولو قصيراً - لا إن خف وطال فلا ينقض لما فى مسلم: « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضون » لكن يستحب الوضوء من النوم الخفيف الطويل - والنوم الثقيل هو الذى يخالط القلب ويذهب العقل ولا يدرى صاحبه بما فعل - والخفيف هو الذى يشعر صاحبه بأدنى سبب. وإنما وجب الوضوء بزوال العقل بما ذكر لعدم شعوره بما يخرج منه، ولذا كان المعتمد انتقاض وضوء من زال عقله بهم أو فرح، لأن علة النقص موجودة وهى فقد الشعور بزوال العقل.

٢ - مس البالغ ذكره المتصل بباطن الكف أو جنبه أو بأصبع كذلك ولو زائداً إن أحس وتصرف كإخوته وكان المس بلا حائل كثيف سواء كان بلا حائل أصلاً أو كان بحائل خفيف وسواء مسه من أعلاه أو من أسفله عمداً أو سهواً التذام لا، وهذا هو معنى الإطلاق لقوله ﷺ: « من مس ذكره فليتوضأ » رواه الخمسة ..

٣ - لمس البالغ من يلتذ بها عادة لقوله تعالى: ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [المائدة: ٦] ولو كان اللمس لظفر أو شعر أو فرق حائل خفيف إن قصد اللذة ولو لم يجدها أو وجدها ولم يقصدها، ولم يكن الملموس محرماً إلا من التذ به فإن لم يقصد ولم يجد فلا نقض لوضوئه إلا القبلة على الفم. فتنتقض مطلقاً وإن بكره أو استغفال إلا لوداع أو رحمة والقبلة فى غير الفم يجرى عليها حكم الملامسة - وحكم الملموس إن بلغ كاللامس، وإن لم يبلغ لا ينتقض وضوءه.

النوع الثالث غير الأحداث وأسباب الأحداث :

وهو أمران: الردة، والشك فى الناقض من حدث أو سبب.

أما الردة، وهى الكفر بعهد الإسلام والعباد بالله، فمحبطة للعمل ومنه الوضوء. قال تعالى: ﴿ لَنْ أَشْرَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥].

وأما الشك في موجب الوضوء فناقض لأن الذمة لا تبرأ بما طلب منها إلا بيقين.

والشك الموجب للوضوء له ثلاث صور:

- ١ - تيقن الطهارة وشك هل حصل منه ناقض من حدث أو سبب أم لا.
- ٢ - تيقن الناقض وشك هل توضأ أم لا.
- ٣ - تيقن الطهارة والناقض وشك في السابق منهما ففي هذه الصور الثلاث ينتقض وضوءه.

لكن في الصورة الأولى إذا كان الشخص مستنكحاً - وهو الذى يأتيه الشك كل يوم ولو مرة - لا ينتقض وضوءه.

ولو شك في نقض وضوئه وهو في الصلاة استمر ثم إن تبين الظهر لم يعد وإن لم يتبين أعاد - وإن شك بعد الصلاة لا تبطل ما لم يتيقن الناقض.

* * *

ما لا ينقض الوضوء

ولا ينتقض الوضوء بقاء تغير عن حالة الطعام أم لا، ولا بأكل خم جزور (إبل منحورة) ولا حجامه، ولا فصد، ولا بقهقهة في صلاة خلافا لأبى حنيفة ولا بغياب العقل في حب الله، لأن قلبه حاضر، ولا بلذة من نظر أو فكر ولو أنعظ، ولا بمس فرج صغيرة لا تشتت، ولا بمس دبر أو أنثيين ولا بمس امرأة فرجها ألطفت أم لا لقوله ﷺ: «من مس ذكره فليتوضأ» وقيل ينقض مطلقاً لحديث «من أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ» لأن الفرج لغة العورة فيقع على الذكر وفرج المرأة - والإلطاف أن تدخل شيئاً من أصابعها بين شفرئها - وقيل: إن ألطفت فعليها الوضوء.

ما يمنع منه الحدث الأصغر: صلاة، وضواف، ومس مصحف أو جزء منه. وحمله وإن بعلاقة أو ثوب، إلا لمعلم، أو متعلم، وإن حائضاً، لا جنباً إلا حرزاً بساتر أو جنب، أو حمل بأمثلة قصدت بالحمل دونه.

* * *

الأسئلة

س ١: بين أقسام نواقض الوضوء فى كل قسم بالتفصيل، ثم اذكر ما لا ينقص الوضوء وما يمنع منه الحدث الأصغر وحكم مس المصحف لغير المتوضىء؟.

س ٢: افرق بين الحدث وسبب الحدث مع التمثيل، ثم بين أقسام النوم واللمس، والشك فى الناقض وحكم كل قسم.

س ٣: بين ما ينقض الوضوء، وما لا ينقضه من الأمور الآتية:

النوم - اللمس - الحجامه - القيء - القهقهة فى الصلاة - غياب العقل فى حب الله - السكر بشرب لبن حامض - مس امرأة محرم - تيقن الوضوء ثم شك فى حصول الحدث قبل الصلاة؛ أو فيها، أو بعد الخروج منها.

* * *

فصل المسح على الخفين

المسح على الخفين: هو إمرار اليد المبلولة فى الوضوء على خفين ملبوسين على طهارة مائية تصح بها الصلاة بدلا عن غسل الرجلين.

حكمه: رخصة^(١) جائزة فى الحضر والسفر ولو سفر معصية لأن كل رخصة جازت بالحضر جازت بالسفر مطلقاً، وأما الرخصة التى لا تجوز فى الحضر كالفطر فى رمضان فلا تجوز إلا فى السفر المباح.

دليله: عن المغيرة بن شعبه - رضى الله عنه - قال: «كنت مع النبى ﷺ فتوضأ فأهويت لأنزع خفيه فقال: «دعهما فإنى أدخلتهما طاهرتين» فمسح عليهما متفق عليه.

شروط المسح على الخفين: أحد عشر شرطاً - ستة فى الممسوح وهى أن يكون جلداً، طاهراً، مخروذاً، ساتراً لمحل الفرض، بلا حائل، يمكن المشى فيه عادة، فلا يصح المسح على غير جلد، ولا على جلد نجس، ولا على ملزق

(١) معنى الرخصة لغة: التيسير والسهولة - واصطلاحاً: حكم شرعى سهل انتقل إليه من حكم شرعى صعب لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي - فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح والحكم السهل جواز المسح لعذر وهو مشقة النزاع واللبس، والسبب للحكم الأصلي كون الحل قابلاً للغسل.

بصمغ ونحوه أو نسج أو سلخ كذلك قصرأ للرخصة على الوارد، ولا على غير ساتر الكعبين ولا على حائل من شمع أو قماش، ولا على الواسع الذى ينسلت من الرجل عند المشى فيه - وخمسة فى الماسح وهى: أن يلبسه على طهارة، مائية، كاملة، بلا ترفه ولا عصيان بلبسه، فلا يصح إن لبسه محدثاً ولو حدثاً أصغر أو على طهارة ترابية، أو قبل تمام وضوئه، ولا إن لبسه لخوف على حياء برجليه أو لمجرد النوم، أو لكونه حاكماً، ولا إن كان محرماً بحج أو عمرة.

فرض المسح وسنته: فرضه مسح الأعلى فقط، فيبطل بتركه، وسنته مسح الأسفل؛ فإن تركه أعاد صلاته فى الوقت المختار.

صفة مسحه ومندوباته ثلاثة: يندب نزعه فى كل يوم جمعة وإن لم تجب عليه كالمرأة والصبى ولو لبسه يوم الخميس، فإن لم ينزعه يوم الجمعة نزعه ندباً فى مثل اليوم الذى لبسه فيه؛ ويندب عند مسحه وضع يمينه على أطراف أصابع رجله اليمنى ويسراه تحتها ويمرهما لمنتهى كعبى رجله. وفى الرجل اليسرى يعكس وضع اليدين ويمسحهما كاليمينى كما يندب مسح أعلاه مع أسفله.

مكروهاته ثلاث: غسله، وتتبع غضونه، وتكرار المسح.

مبطلاته أربعة: موجب غسل من جنابة وغيرها، وخرقه قدر ثلث انقدم سواء كان متفتحاً أو ملتصقاً وخرقه دون الثلث إن انفتح بأن ظهرت الرجل منه إلا اليسير جداً الذى لا يصل بلل اليد منه لما تحته من الرجل، ونزع أكثر الرجل لساقه.

فإن نزع المتوضىء خفيه بعد المسح عليهما أو نزع الأعلىين وكان قد لبسهما على طهارة فوق الأسفلين أو نزع أحد خفيه الأعلىين أو الأسفلين فإنه يجب عليه أن يبادر إلى الأسفل فى كل من المسائل الأربع، فيبادر لغسل الرجلين فى الأولى، ولمسح الأسفلين فى الثانية، ولمسح الأسفل فى الثالثة، ولنزع الآخر وغسل الرجلين فى الرابعة، وإنما وجب نزع الثانى لأنه لا يجمع بين غسل ومسح، والمبادرة هنا كالمبادرة المتقدمة فى الموالة فى الوضوء.

مدة المسح: لا حد لمدة المسح عندنا فلا يتقيد بيوم وليلة ولا بأكثر ولا بأقل، وروى عن مالك توقيته في الحضر بيوم وليلة وفي السفر بثلاثة أيام، وهو أقوى لقوله ﷺ: «للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة» رواه مسلم.

ومثل الخف في جميع ما تقدم الجورب وهو ما كان من قطن أو كتان أو صوف جلد ظاهره، فإن لم يكس ظاهره بالجلد فلا يصح المسح عليه.

الأسئلة: عرف المسح على الخفين، وبين حكمه ودليله، وشروطه، وفرضه وسنته ومندوباته ومكروهاته، ومبطلاته، وصفة المسح الكاملة، وما الحكم لو عدل عن المسح إلى الغسل أو مسح أعلى الخف دون أسفله أو أسفله دون أعلاه وصلّى، وإذا نزع خفيه أو أحدهما بعد المسح عليهما، فما الحكم؟ بين ذلك تفصيلاً ثم بين مدة المسح.

* * *

فصل الغسل

الغسل بضم الغين الفعل، ويفتحها اسم للماء، وقيل بالعكس، وهو لغة: سيلان الماء على الشيء مطلقاً.

وشرعاً: إيصال الماء إلى جميع ظاهر الجسد بنية استباحة الصلاة مع الدلك.

حكمه: الوجوب عند حصول موجب لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] ويكون سنة كغسل الجمعة، ومندوباً كغسل العيد.

* * *

موجبات الغسل أو أسبابه خمسة

- ١ - الحيض.
- ٢ - والنفاس ولو بلا دم.
- ٣ - ونزول المنى في النوم مطلقاً وفي اليقظة بلذة معتادة.
- ٤ - وتغييب المكلف حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج مطبق ولو دون البلوغ وإن بهيمة أو ميتاً.

٥ - والشك فى الخارج فى النوم أمنى أم مذى^(١).

* * *

الشرح

يجب الغسل على المكلف (وهو البالغ العاقل ذكراً أو أنثى) فى أحد أمور خمسة:

١ - الحيض ولو دفعة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وقوله ﷺ لفاطمة بنت أبى حبيش: «دعى الصلاة قدر الأيام التى تحيضن فيها ثم اغتسلى وصلى» متفق عليه.

٢ - والنفاس ولو خرج الولد بلا دم أصلاً، ودليل وجوب الغسل منه الإجماع ولا يجب الغسل بخروج دم الاستحاضة بل يندب إذا انقطع، ويأتى الكلام على هذين السببين تفصيلاً.

٣ - ونزول المنى^(٢) من ذكر أو أنثى فى النوم مطلقاً بلذة معتادة أم لا، بل إذا انتبه من نومه فوجد المنى ولم يشعر بخروجه أو خرج بنفسه وجب عليه الغسل، أما خروجه فى اليقظة^(٣) فلا يجب الغسل إلا إذا كان بلذة معتادة من أجل نظر أو فكر فى جماع أو مباشرة ولو لم ينزل إلا بعد ذهاب اللذة بل ولو اغتسل جهلاً منه بعدها وقبل خروجه لأنه لا فائدة فى غسله قبل نزوله إذا لم يحصل ما يوجب (بخلاف من جامع فاغتسل ثم نزل منه المنى فإنه يجب عليه الوضوء فقط لأن غسله للجنابة قد حصل، والجنابة الواحدة لا يتكرر الغسل لها) وإن خرج المنى بلا لذة أصلاً كأن خرج بنفسه

(١) وزاد بعضهم من موجبات الغسل أمرين: الأول الإسلام، والمعتمد فى المذهب أنه لا يجب الغسل بسبب الإسلام إن لم يحصل له موجب للغسل قبل الإسلام من إنزال منى أو حيض أو نحوهما بل يندب فقط، أما إن حصل موجب فالغسل يجب عليه لذلك الموجب لا للإسلام، والثانى الموت، وهو واجب كفائى على جماعة المسلمين لا على الميت لانقطاع التكليف بالموت.

(٢) المنى بتشديد الباء: الماء الدافق الذى يخرج دفعة بعد دفعة عند اللذة الكبرى بالجماع غالباً، ورائحته إذا كان رطباً من صحيح المزاج كرائحة الطلع وهو أول حمل فحل النخل يسقط عنه غبار، وأما اليابس فأشبه شئ بفصوص البيض وأما منى المرأة فماء رقيق أصفر.

(٣) بفتح القاف ولا يجوز سكونها.

لمرض أو ضربة أو بلذة غير معتادة كمن حك لجرب أو هزته دابة فخرج منه المنى فعليه الوضوء فقط، ما لم يشعر بمبادئ اللذة ويستدئمه حتى ينزل فإنه يجب عليه الغسل، ودليل وجوب الغسل من نزول المنى من رجل أو امرأة قوله ﷺ: «إنما الماء من الماء» رواه مسلم؛ أى: الاغتسال من الإنزال فالأول الماء المطهر والثانى المنى، وما فى الصحيحين عن أم سلمة أن أم سليم قالت: يارسول الله، إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة غسل إذا احتلمت؟ قال: «نعم إذا رأت الماء».

٤ - والمرجب الرابع للغسل بتغيير المكلف حشفته (وهى رأس الذكر) أو قدرها من مقطوعها ولو بلا انتشار فى فرج شخص مطبق للجماع^(١) قبلاً أو دبراً من ذكر أو أنثى ولو غير بالغ، أو كان المطبق بهيمة أو ميتاً وإن لم ينزل لقوله ﷺ: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها^(٢) فقد وجب الغسل»، وهو ناسخ لقوله ﷺ: «إذا أعجلت أو أقحطت فلا غسل» رواهما مسلم وقوله ﷺ: «إنما الماء من الماء» - ويجب الغسل على الموطوءة إن بلغت، ويندب الغسل لمأمور بالصلاة وطىء مطيقة، كما يندب لمطيقة غير بالغة وطئها بالغ، ولانقطاع دم الاستحاضة^(٣).

٥ - ومن انتبه من نومه فوجد بللاً فى ثوبه أو بدنه فشك هل هو منى

(١) فلا يجب الغسل على غير المكلف، ولا بتغيير الحشفة فى فرج غير مطبق.

(٢) الشعب الأربع، اليدين والرجلان، وجهدها بفتح الجيم والهاء بلغ جهده كناية عن معالجة الإيلاج أى جامعها وإنما كنى بذلك لتلذذه عما يفحش ذكره صريحاً. ما يوجبه مغيب الحشفة فى القبل نحو ستين حكماً منها:

١ - الغسل. ٢ - وحده الزنا على الزانى واللواط على اللائط بشروطه المذكورة فى بابيه.

٣ - ويكمل الصداق إن بلغ الزوج وأطاعت الزوجة.

(٤، ٥) ويحصن الزوجين ويحل المبتوتة (وهى المطلقة ثلاثاً من الحر واثنتين من العبد) لزواجهما البات لها بشروط تذكر فى محلها.

٦ - ويفسد الحج إن أوجب الغسل مطلقاً (ولو ناسياً أو مكرهاً) إن وقع قبل يوم النحر أو يوم النحر قبل رمى جمرة العقبة وطواف الإفاضة معاً.

٧ - ويفسد الصوم ولو نفلاً وإن ناسياً أو مكرهاً إن أوجب الغسل أيضاً.

أم مذى وجب عليه الغسل: لأن الشك مؤثر في إيجاب الطهارة، بخلاف الوهم فمن ظن أنه مذى وتوهم في المني فلا يجب عليه الغسل، فلذا لو شك في ثلاثة أمور: كمنى، ومذى، وودى لم يجب الغسل: لأن تعلق التردد بين ثلاثة أشياء يصير كل فرد من أفرادها وهما - ومن وجد منياً محققاً أو مشكوكاً فيه في ثوبه ولم يدر الوقت الذى خرج فيه فإنه يغتسل ويعيد صلاته من آخر نومة له سواء كانت فى ليل أو نهار ولا يعيد ما صلاه قبلها.

※ ※ ※

فرائض الغسل خمسة

النية، وتعميم ظاهر الجسد بالماء، وذلك جميع الجسد، والفور، وتخليل الشعر.

※ ※ ※

الشرح

أول فرائض الغسل: النية، وتكون عند أول مغسول، وصفتها هنا: أن ينوى رفع الحدث الأكبر، أو فرض الغسل أو استباحة ما منعه الحدث الأكبر.

ثانيها: تعميم جميع ظاهر الجسد بالماء: وإن شك غير مستنكح في محل من بدنه غسله وذلكه، وأما المستنكح وهو من يأتيه الشك كثيراً فالواجب عليه الإعراض عنه: إذ تتبع الوسواس يفسد الدين من أصله نعوذ بالله منه - ويجب تعهد المواضع التى ينبو عنها الماء: من شقوق وسرة ورفع^(١) وإبط وطيات بطن وعمق سرة وتكاميش دبر، فيسترخى قليلاً وإلا بطل الغسل وكذا كل ما غار وأمكن غسله بخلاف داخل الفم والأنف والعين والصماخ فليست من الظاهر.

ثالثها: ذلك جميع الجسد مع صب الماء أو بعده ما لم يجف، ويندب كونه مع الماء، وإن وكل غيره فى ذلك لغير ضرورة لا يجزئ على المشهور. ويكفى فى ذلك غلبة الظن على الصواب، كما يكفى ذلك بظاهر اليد وبالنساعد والخرقة وذلك الرجل بالأخرى بخلاف الوضوء. فإن تعذر ذلك بما

(١) آخر الفخذ مما يلي البطن.

ذكر^(١) سقط على المعتمد، وكفى تعميم الجسد بالماء من سائر الفرائض إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، خلافاً لمن يقول يجب استنابة من يدلّكه من زوجة أو أمة أو يتدلّك بحائض فإنه ضعيف.

رابعاً الفور: وهو الموالاة بين أجزاء الجسم في الغسل إن ذكر وقدر كما تقدم في الوضوء.

خامساً: تخليل الشعر، أي تحريكه بيده حتى يصل الماء إلى البشرة وإلى باطن الشعر، سواء كان خفيفاً أو كثيفاً، وكذا يجب تخليل أصابع اليدين والرجلين، ولا يجب نقض مضفور شعره ما لم يشتد فيمنع وصول الماء إلى البشرة أو باطن الشعر أو يكون بخيوط كثيرة لحديث أم سلمة: أن امرأة قالت يا رسول الله إنني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه للجناية؟ قال: «إنما تكفيك أن تحشي عليه ثلاث حشيات من ماء ثم تفيض على سائر جسدك فإذا أنت قد طهرت» رواه مسلم.

* * *

سنن الغسل

- سننه خمسة: (١) غسل يديه أولاً إلى كوعيه قبل إدخالها في الإناء.
 (٢) والمضمضة. (٣) والاستنشاق. (٤) والاستنثار.
 (٥) ومسح صماخ الأذنين وهو باطن خرقهما.

* * *

فضائل الغسل

- فضائله كثيرة منها: (١) الموضع الطاهر. (٢) واستقبال القبلة.
 (٣) والتسمية. (٤) وتقليل الماء بلا حد، لأن السرف منه غلو وبدعة.

(١) من اليد والخرقة سقط وكفى تعميم جسده بالماء بل قال ابن حبيب متى تعذر ذلك باليد سقط، ولا يجب بالخرقة ولا تجب الاستنابة ورجحه ابن رشد فيكون هو المعتمد. وقال سحنون يجب استنابة من يدلّكه من زوجة أو أمة أو يتدلّك بحائض إن كانت ملكاً له أو أذن له مالكتها في ذلك وكان ذلك بها لا تؤذيه، وتبعه خليل وذكر ابن القصار ما يفيد ضعفه وكذا ضعفه الدردير.

- (٥) والبدء بإزالة الأذى عن جسده . (٦) ثم إكمال أعضاء وضوئه .
 (٧) وغسل الأعالي قبل الأسافل . (٨) والبدء بالميا من قبل الميا من .
 (٩) وتخليل أصول شعر رأسه . (١٠) وتثليته بالغسل^(١) .

صفة الغسل المندوبة : وهى الكاملة التى جمعت الفرائض والسنن والفضائل : أن يبدأ بغسل يديه أولاً إلى كوعيه ثلاثاً بنية السنية وينوى الغسل، ويغسل فرجه وأثنييه ورفغيه ودبره وما بين أليتيه مرة فقط، ثم يتمضمض ويستنشق ويستنثر ثم يغسل وجهه إلى تمام الوضوء مرة، ثم يخلل أصول شعر رأسه لتتسد المسام اتقاء لضرر الماء عند صبه على الرأس ثم يغسل رأسه ثلاثاً يعمها فى كل مرة، ثم يغسل رقبته ومنكبیه إلى المرفقين ثم يفيض الماء على شقه الأيمن إلى الكعب فيغسله بطناً وظهراً، ثم الأيسر كذلك، وهذا كله مع الدلك وتعهد المغابن . ولا يلزم من هذه الطريقة تقديم الأسافل على الأعالي لأن الشق كله بمنزلة عضو واحد .

* * *

نيابة الغسل عن الوضوء وعكسه

الغسل الواجب يجرى عن الوضوء إذا غسل ذكره أولاً وإن تبين عدم جنابته ما لم يحصل ناقض بعده وقبل تمام الغسل لأن رفع الحدث الأكبر رفع للأصغر - وإن حصل ناقض أعاد ما فعله من الوضوء مرة مرة بنية الوضوء على الراجح، وأما حصوله بعد تمام الغسل فإنه يعيده بنية اتفاقاً مع التثليث على ما تقدم فى الوضوء - وأما الغسل النفل كغسل الجمعة فلا يجرى عن الوضوء إلا إذا نواه، لأن النفل لا يقوم مقام الفرض .

الوضوء الواجب : يجرى عن محله فى الغسل ولو كان ناسياً لجنابته حال وضوئه، فإذا تذكر الجنابة ولو بعد طول فإنه يبني بنية على ما غسله من أعضاء الوضوء إذا لم يطل ما بين تذكره وبين الشروع فى الإتمام .

-
- (١) مكروهاته ستة : (١) التنكيس . (٢) والإكثار من صب الماء .
 (٣) وتكرار المغول بعد إسباغه الماء إلا الرأس . (٤) والإغتسال فى موضع نجس .
 (٥) والكلام إلا بذكر الله . (٦) وكشف العورة بدون رؤية أحد له وإلا حرم .

وإن اجتمع سببان للغسل: كحيض وجنابة، أو تعددت الأسباب أو الجنابة أجزأ غسل واحد عن الجميع.

ولو نوى غسل الجنابة ونفلاً كفعل الجمعة والعيدين؛ أو نوى نيابة غسل الجنابة عن النفل حصلاً بخلاف العكس.

وندب لجنب وضوء لنوم، لا تيمم، ولا ينقض إلا بجماع.

ما يمنع منه الحدث الأكبر: يمنع ما منع منه الأصغر، وقراءة قرآن لغير حائض ونفساء إلا لتعوذ أو رقية أو استدلال على حكم فقهي، ودخول مسجد ولو مجتازاً من باب لآخر.

* * *

الأسئلة

س ١: عرف الغسل، واذكر حكمه، وموجباته، وفرائضه، وسننه، ومندوباته، ومكروهاته وصفته المندوبة؛ وهل ينوب الغسل عن الوضوء والوضوء عن الغسل؟ وما الذي يمنع منه الحدث الأكبر؟ ومتى يندب الغسل؟

س ٢: اشرح موجبات الغسل وفرائضه بالتفصيل وبين الحكم فيما يأتي: وجد منياً لم يدر وقته، نزل منه المنى بعد الاغتسال من الجماع، تعذر عليه ذلك بعض جسده أو لم يخلل الشعر أو الأصابع، شك في ترك بعض جسده في الغسل، نيابة غسل الجنابة عن العبد وعكسه.

* * *

فصل التيمم

التيمم لغة: القصد - وشرعاً: طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية - وحكمه الوجوب لفاقد الماء الكافي للوضوء أو الغسل أو فاقد القدرة على استعماله حقيقة أو حكماً حضراً أو سفراً ولو دون مسافة القصر أو سفراً غير مباح.

دليل مشروعيته: الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

[المائدة: ٦]

وأما السنة: فقلوه - ﷺ - لمن أصابته جنابة ولا ماء: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك» وأجمعت الأمة على مشروعيتها، فمن جحده أو شك فيه كفر. متى فرض: فرض سنة ست من الهجرة.

وهو من خصائص هذه الأمة كأكل الغنائم والصلاة على الميت، والوصية بالثلث في الأموال. قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعثت إلي الناس عامة» رواد الشيخان.

حكمة مشروعيتها: لطف الله بعباده حتى لا يؤخروا الصلاة عن وقتها، وليجمع لهم بين التراب الذي هو مبدأ إيجادهم والماء الذي هو سبب حياتهم.

* * *

موجبات التيمم أو أسبابه

موجباته سبعة:

- ١ - فقد الماء الكافي للوضوء أو الغسل.
 - ٢ - فقد القدرة على استعماله.
 - ٣ - الخائف باستعمال الماء حدوث مرض، أو زيادته، أو تأخر برئه منه، ويعرف ذلك بالقرائن العادية أو بإخبار طبيب عارف.
 - ٤ - الخائف عطش حيوان محترم شرعاً ولو كلباً لصيد أو حراسة ومثله ضرورة العجن والطبخ.
 - ٥ - الخائف بطلب الماء تلف مال له بال سرقة أو نهب، والمراد بماله بال ما زاد على ما يلزمه شراء الماء به ولو اشتراه. وسواء كان المال له أو لغيره، ومن ذلك الذين يحرسون زروعهم والأجراء الذين يحصدون الزرع.
 - ٦ - الخائف باستعمال الماء خروج وقت الصلاة وأولى بطلبه.
 - ٧ - الواجد للماء ولم يجد من يناوله إياد، أو لم يجد آلة من حبل ودلو.
- تنبيهات: الأول: لا يتيمم صحيح حاضراً للجمعة ولا تجزئ بناء على

أنها بدل عن الطهر، فأشبهت النفل، وقيل تجزئ بناء على أنها فرض يومها . وهو الأظهر - وكذا لا يتيمم جنازة إلا إذا تعينت عليه، ولا لنفل استقلالاً ولو وتراً إلا تبعاً لفرض، أما المريض والمسافر فيتيممان للجنازة تعينت أم لا وللنفل استقلالاً وتبعاً.

الثاني: لا يصلى أحد بالتيمم فرضين، ولو مشتركى الوقت، فإن صلاهما بطل الثاني وجاز نفل. ومس مصحف، وقراءة وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نفل تقدمت عليه أو تأخرت، وصح الفرض إن تأخرت عنه لا إن تقدمت عليه.

الثالث: يجب على المكلف شراء الماء بثمن معتاد ولو ديناً في ذمته إذا لم يكن في حاجة إليه كما يلزمه قبول هبته واقتراضه وطلبه لكل صلاة طلباً لا يشق عليه فيما دون المليون، إلا إذا ظن عدم وجوده فيهما، أو خشى فوات رفقة مأمونة.

الرابع: اليأس من وجود الماء يندب له أن يتيمم أول الوقت المختار، والمتردد في وسطه. والراجح في آخره.

الخامس: كل من أمر بالتيمم فتيمم وصلى لا إعادة عليه إلا من قصر فيعيد في الوقت المختار ندباً، وذلك مثل من وجده بعد طلبه بقربه أو في رحله، ومن خاف لصاً أو سبعاً فتبين عدمه، ومريض شأنه عدم تردد الناس عليه فقد مناولاً، ثم وجده، وراج قدومه ومتردد في لحوق الماء في الوقت فصلى ثم لحقه، ومن نسيه ثم تذكره بعد صلاته.

* * *

فرائض التيمم

فرائضه خمسة: النية، والصعيد الطاهر. والضرورة الأولى، وتعميم الوجه واليدين إلى الكوعين بالمسح، والموالة بين أجزائه وبين ما فعل له.

* * *

الشرح

أول فرائض التيمم: النية: وهى أن ينوى فرض التيمم أو استباحة ما منعه حدث - ولزمه نية أكبر إن كان عليه أكبر بأن ينوى استباحة الصلاة من حدث الأكبر، وهذا إذا لم ينو فرض التيمم، فإن نواه أجزاءه عن الأصغر وذكر ولا ينوى رفع الحدث؛ لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور.

ثانيها: الصعيد الطاهر: أى استعماله وهو كل ما صعد على وجه أرض من جنسها كتراب أو رمل أو حجارة أو سبخة - ولا يتيمم على معادن الشريفة كالذهب والفضة والياقوت والمرجان، لأنها تنافى الخشوع^(١). وفاقد الطهورين هما الماء والصعيد أو فاقد القدرة على استعمالهما كالمكره والمصلوب تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء كالحائض. وهو المعتمد فى مذهب، وقيل: يؤديها بلا طهارة ولا يقضى كالعريان، وقيل يقضى ولا يؤدى، وقيل: يؤدى ويقضى ونظمها بعضهم فقال:

ومن لم يجد ماءً ولا متيمماً فأربعة الأقوال يحكىن مذهباً
يصلى ويقضى عكس ما قال مالك وأصبغ يقضى والأداء لأشهباً

(١) فوائد:

- ١ الثلج والماء الجامد والجليد: يصح عليه التيمم ولو وجد غيره.
- ٢ الخضخاض: وهو الطين اللين جداً يجوز عليه التيمم بشرط ألا يجد غيره ويندب له أن يخفف وضع يديه وأن يجففها فى الهواء قليلاً ومدة الفصل للتجفيف لا تضر بل هى مغفلة للضرورة.
- ٣ الخشب والزرع والحشيش المعتمد أنه يجوز التيمم عليها بشروط ثلاثة:
(١) ألا يجد غيرها. (٢) ألا يمكن قلعها. (٣) وأن يضيق الوقت.
- ٤ البسط واللباد والحصير: لا يصح عليها التيمم ولو كان عليها غبار ما لم يكن كثيراً.
- ٥ - الحائط المبنى بالطوب النىء يجوز التيمم عليه بشروط ثلاثة:
(١) ألا يكون هناك حائل. (٢) ألا تخلط بنجس الثلث فأكثر.
(٣) ألا تختلط بطاهر النصف فأكثر.
- ٦ الطفل والصوان: يصح عليها التيمم ولو نقل من مكانهما وصارا عقاقير فى أيدي الناس.
- ٧ - الرخام: يصح عليه التيمم ما لم يشو - والرحى يصح عليها التيمم ولو كسرت.
- ٨ - غير ما ذكر: مثل الملح والأطرون واخديد والرصاص والقصدير والنحاس يجوز عليها تيمم ولو مع وجود غيرها بشرط ألا تنقل من معدنها وتصير عقاقير فى أيدي الناس.

ثالثها: الضربة الأولى: أى وضع يديه على الصعید، ولو لم يعلق بهما شئ.

رابعها: تغميم الوجه واليدين إلى الكوعين بالمسح: ولا يتعمق فى أسارير الوجه، ولا يخلل اللحية ولو خفيفة، لأن المسح مبنى على التخفيف لكن يلاحظ ما غار من عينيه، ويخلل أصابع اليدين بباطن الأصبع لا بجنبه - ويجب نزع خاتمه ولو كان واسعاً أو جائزاً شرعاً ويمر يده على شعر لحيته ولو طالت.

خامسها: الموالاة بين أجزائه وبين ما فعل له: من صلاة أو مس مصحف أو قراءة، أو غير ذلك - وابتداءً إن فرق وطال، ولا يبني وإن نسي - ويقدر التفريق الكثير بما قدر به فى الموضوع.

* * *

سنن التيمم

سننه أربعة: ترتيب المسح، والمسح من الكوع إلى المرفق، وتحديد الضربة لليدين، ونقل ما يتعلق بيديه من الغبار إلى الوجه.

* * *

الشرح

أولها سنن التيمم: ترتيب المسح، بأن يمسح الوجه قبل اليدين فإن نكس أعاد مسح اليدين استثنائاً إن قرب ولم يصل فإن صلى أعاد المسح بتمامه استحباباً لما يستقبل من النوافل التى يلحقها بالفرض.

ثانيها المسح من الكوع إلى المرفق: فإن اقتصر على الكوع أعاد التيمم والصلاة ندباً فى الوقت.

ثالثها تحديد الضربة لليدين: ولو تركه لا يعيد استثنائاً ولا ندباً.

رابعها نقل ما يتعلق بيديه من الغبار إلى الوجه: فإن مسح بها على شئ قبل وجهه أو يديه صح التيمم.

* * *

(فضائل التيمم وصفته)

فضائله ثمانية: استقبال القبلة، والنية، والصمت إلا بذكر الله، والتيمم على تراب غير منقول، ومسح العضوين من أولهما، فيبدأ من أعلى الوجه ومن أطراف الأصابع، والبدء بمسح ظاهر اليمنى باليسرى إلى المرفق، وبالباطن إلى آخر الأصابع، ومسح اليسرى مثل ذلك. والسواك.

مكروهاته خمسة: التنكيس، والتيمم على غير التراب إذا كان موجوداً والزيادة في المسح على المرة الأولى. وكشف العورة بدون رؤية أحد له وإلا حرم، ويكره لمن كان متوضئاً أو مغتسلاً إبطال وضوئه بحدث أو سبب أو إبطال غسله وإن كان غير متوضئ بجماع ولو لأمة أو امرأة كتابية لانتقاله من التيمم الأصغر إلى التيمم الأكبر، ومحل الكراهة ما لم يحصل ضرر للمتطهر من حقن وغيره، ولم يحصل للمغتسل ضرر بترك الجماع وإلا لم يكره ويجب على الزوج أن يأتي بالماء لزوجته لظهورها ووضوئها بشراء أو غيره لأنه من جملة نفقتها.

مبطلاته أربعة: ما يبطل به الوضوء والغسل، وطول انفصل بينه وبين الصلاة، ووجود الماء قبل الدخول في الصلاة مع القدرة على استعماله، وبتذكرة في أثنائها إن نسيه بشرط اتساع الوقت في الحالتين، والمراد به الوقت المختار.

* * *

أسئلة الباب

س ١: عرف التيمم واذكر دليل مشروعيته وحكمتها وما اختصت به هذه الأمة، وموجبات التيمم، ومن يتيمم آخر الوقت أو وسطه أو أوله، ومن يتيمم لكل صلاة حتى الجمعة والجنائز والنفل المستقل ومن لا يتيمم، وحكم من صلى بالتيمم فرضين أو فرضاً ونفلاً، وهل يجب على المكلف شراء الماء أو طلبه ممن عنده؟ وإذا تيمم فاقد الماء ثم وجده قبل الدخول في الصلاة أو فيها أو بعدها فما الحكم؟ بين ذلك تفصيلاً.

س ٢: بين شروط التيمم والفرق بينها وبين شروط الغسل ثم اذكر فرائض التيمم وسننه مفصلة، وبين مندوباته، وصفته ومكروهاته، ومبطلاته وحكم فاقد الطهورين، وحكم التيمم على ما يأتي:

الثلج، الجليد، الخضخاض، الزرع، الحصى، الحائط المبنى بالطوب النيء أو الأحمر أو الجير، الرخام، الملح، النحاس، المعادن الشريفة، انصوان، الرحي، الحديد.

* * *

فصل فى المسح على الجبيرة

تعريفه: هو إمرار اليد المبلولة على جرح أو غيره، بوجهه الشرعى.

سببه: وجود جرح أو دمل أو جرب أو حرق أو نحو ذلك بمحل خيف بغسله حدوث مرض أو زيادته أو تأخر شفاؤه.

حكمه: رخصة واجبة إن خاف هلاكاً أو شدة أذى كضياح حاسة أو نقصها وجائزة إن خاف شدة الألم أو تأخر شفاؤه بلا ضرر.

ما يمسح عليه أربعة أشياء: نفس الخل، فإن لم يستطع فعلى الجبيرة. وهى اللزقة فيها الدواء توضع على الجرح ونحوه أو على العين الرمداء، فإن لم يستطع فعلى العصا التى تربط فوق الجبيرة فإن لم يستطع فعلى عصا أخرى فوقها.

حكم الأرمم الذى لا يستطيع المسح على عينيه أو جبهته خوفاً هلاكاً أو شدة ضرر أو تأخر شفاء أن يضع خرقة على العين أو الجبهة ويمسح عليها، كما يمسح على قرطاس يوضع على صدغ لصداع ونحوه، أو على عمامة خيف بنزعها إذا لم يقدر على مسح ما تحتها من عرقه ونحوها، فإن قدر على مسح بعض الرأس أتى به وكمل على العمامة ولا فرق فى المسح المذكور بين أن يكون فى وضوء أو غسل، وسواء وضعها وهو متطهر أو بلا طهارة، وسواء كانت قدر الخل أو اتسعت عنه للضرورة.

وينتقل من المسح إلى التيمم بأحد أمرين: خوف الضرر بغسل الصحيح وقلة الصحيح جداً كيد أو رجل، وإن كان غسله لا يوجب ضرراً.

وإن نزع الجبيرة لدواء أو سقطت ردها ومسح إن لم يطل كالموالة، فإن طال عامداً قادراً بطلت طهارته من وضوء وغسل. وناسياً بنى بنية، وعاجزاً غيرها - وسقوطها فى الصلاة يبطلها - فيعيدها ويعيد المسح عليها على ما تقدم ويبتدئ صلاته.

وإن برئ الجرح وما فى معناه وهو على طهارة بادر إلى غسل المحل إن كان مما يغسل ومسحه إن كان مما يمسح، فإن طال فنحو ما سبق - وإن كان فى صلاة قطعها وفعل ذلك.

الأسئلة: ما هو المسح على الجبيرة، وسببه، وحكمه؛ وما يمسح عليه؟ وما حكم المسح على خرقه على العين وعلى قرطاس صدغ، أو على عمامة؟ ومتى ينتقل من المسح إلى التيمم؟ وما الحكم إن نزع الجبيرة أو سقطت أو برئ الجرح وهو على طهارة خارج الصلاة أو داخلها؟

* * *

فصل الحيض والنفاس

حيض لغة: السيلان من قولهم حاض الوادى إذا سال - وشرعاً: دم أو صفرة، أو كدرة^(١) يخرج بنفسه من قبل من تحمل عادة غير زائد على خمسة عشر يوماً - فالدم الخارج بسبب ولادة أو افتضاخ أو جرح أو علاج أو علة وفساد بالبذن كدم الاستحاضة أو زاد على خمسة عشر يوماً أو خرج من الدبر أو من صغيرة لم تبلغ تسع سنين أو كبيرة بلغت السبعين ليس بحيض قطعاً.

أقله: فى العادة دفعة، وفى العدة والاستبراء يوم أو بعض يوم له بال.

أكثره: الحائض إما مبتدأة، أو معتادة، أو حامل.

فالمبتدأة أكثر الحيض لها خمسة عشر يوماً، وإذا استمر فهو دم علة وفساد، تغتسل وتصوم وتوطأ - كما أن أقل الظهر جميع النساء خمسة عشر يوماً.

والمعتادة: أكثر الحيض ثلاثة أيام زيادة على أكثر عاداتها استظهاراً ما لم تجاوز نصف الشهر وإلا فلا استظهار عليها، بل هى مستحاضة تغتسل وتصوم وتوطأ - والعادة عندنا تثبت بمرة فمن اعتادت أربعة وخمسة ستظهرت بثلاثة على الخمسة ولو كانت الخمسة رأتها مرة، والأربعة أكثر، ومن عاداتها ثلاثة عشر يوماً استظهرت بيومين، ومن عاداتها أربعة عشر يوماً ستظهرت بيوم، ... ومن عاداتها نصف شهر فلا استظهار عليها.

(١) أى أن الحيض ثلاثة أنواع: إما دم وهو الأصل أو صفرة كالصديد الأصفر، أو كدرة ضم الكاف - أى شىء كدر ليس على ألوان الدماء.

والحامل: أكثر الحيض لها إن تمادى بها الدم وكان بعد شهرين إلى ستة أشهر عشرون يوماً، وفي ستة أشهر إلى آخر حملها ثلاثون يوماً. والعادة الغالبة عدم نزول الدم من الحامل.

الملفقة وحكمها: إذا انقطعت أيام الدم في المبتدأة والمعتادة بأن تخللها طهر لم يبلغ نصف شهر بأن كان يأتيها الدم في يوم مثلاً وينقطع يوماً أو أكثر ولم يبلغ الانقطاع خمسة عشر يوماً فإنها تلتق أيام الدم فقط بأن تضم بعضها إلى بعض على تفصيلها؛ فالمبتدأة ومن اعتادت نصف الشهر تلتق الخمسة عشر يوماً في شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر أو أقل ولا تلتق الطهر، والمعتادة تلتق عاداتها وأيام الاستظهار كذلك متى لم ينقطع خمسة عشر يوماً (فإن انقطع فحيض مؤتلف) ثم إذا لفتت أيام حيضها على تفصيلها المتقدم (من مبتدأة ومعتادة وحامل) فما نزل عليها بعد ذلك فاستحاضة لا حيض - وحكم الملفقة أنها تغتسل وجوباً كلما انقطع دمها وتصلى وتصوم وتوطأ.

المستحاضة: هي التي استمر بها الدم بعد تمام حيضها بتلفيق أو بغيره، ودم الاستحاضة أحمر رقيق، ودم الحيض والنفاس كدر^(١) - وحكمها أنها إذا ميزت الدم بتغير رائحة أو لون أو ورقة أو ثخن أو نحو ذلك بعد تمام طهر (وهو نصف شهر) فذلك الدم المميز حيض لا استحاضة؛ فإن استمر بصفة التمييز استظهرت بثلاثة أيام على أكثر عاداتها (ما لم تجاوز نصف شهر). ثم هي مستحاضة؛ وإن لم يدم الدم بصفة التمييز، بأن رجع لأصله مكثت عاداتها فقط ولا استظهار عيها على الراجح؛ وإن لم تميز فهي مستحاضة أبداً؛ ويحكم عليها بأنها ظاهر ولو مكثت طول عمرها؛ وتعتد بسنة بيضاء كما يأتي في العدة والمستحاضة في جميع صورها كالطاهر من كل وجه، لكن مستحب لها الغسل إذا انقطع عنها دم الاستحاضة.

علامة الطهر: وهو انقطاع الحيض أمران الأول الجفوف^(٢)؛ وهو أن

(١) أى ليس له صفاء، فإذا كان دم الاستحاضة بالصفة المذكورة فلا يدل خروجه على راحة البدن، وحيث كان دم الحيض والنفاس بالصفة المذكورة فيدل خروجه على راحة البدن.

(٢) مصدر جف يجف جفافاً وجفافاً.

تدخل المرأة الخرقه أو القطنه فى فرجها فتخرج خالية من أثر الدم، ولا يضر بللها برطوبة الفرج - الثانى القصة، وهى ماء أبيض كاللبنى أو الجير المبلول^(١) يكون فى آخر الحيض تظهر به براءة الرحم، وهى أبلغ وأدل على براءة الرحم حتى لمعتادة الجفوف عند ابن القاسم، لأنه لا يوجد بعدها دم والجفوف قد يوجد بعده دم، فمن اعتادتها أو اعتادتهما معا طهرت بمجرد رؤيتهما، فلا تنتظر الجفوف، وإذا رأته ابتداء انتظرتها استحباباً لآخر الوقت المختار بقدر الطهر والصلاة.. وأما معتادة الجفوف فقط فلا تنتظر ما تأخر منهما^(٢) وكذلك المبتدأة التى لم تعتد شيئاً على الراجح^(٣).

ما يمنع منه الحيض: صحة طواف، واعتكاف، وصلاة، وصوم، ووجوبهما وقضاء الصوم بأمر جديد من الشارع، ووجب قضاء الصوم دون الصلاة لخفة مشقته بعدم تكرره.

ويحرم على الزوج أن يطلق زوجته أيام حيضها إذا كانت مدخولاً بها ولم تكن حاملاً، وإن وقع منه لزمه وأجبر على رجعتها إن كان رجعيّاً، ويحرم عليه أن يستمتع بزوجه أو أمته بوطء فقط فيما بين سرتها وركبتها حتى تطهر بالماء، وحرم عليها تمكينه من ذلك، ويجوز ما عدا ذلك، فإذا لم تجد الماء فلا يقربها بالتيمم إلا لشدة ضرر لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور وإنما هو مبيح للصلاة ونحوها. ويحرم على الحائض دخول مسجد، ومس مصحف - ولا يحرم عليها قراءة القرآن إلا بعد انقطاعه وقبل غسلها، سواء كانت جنباً حال حيضها أم لا.

(١) سمي الماء المذكور قصة لشبهه بالقصة وهى الجير .

(٢) وقال ابن عبد الحكم الجفوف أبلغ، وقال الداودى وعبد الوهاب: هما سواء - وثمره الخلاف تظهر فى المعتادة لإحدى العلامتين، فعلى قول ابن القاسم القصة أبلغ إذا رأت معتادة القصة أو معتادتهما معا الجفوف أو لا تنتظر القصة استحباباً ما لم يخرج الوقت المختار: وإذا رأت القصة أولاً لا تنتظر الجفوف، وعلى قول ابن عبد الحكم إذا رأت معتادة القصة الجفوف أولاً لا تنتظر القصة، وإذا رأت القصة أولاً تنتظر الجفوف استحباباً ما لم يخرج الوقت المختار، وعلى قول الداودى وعبد الوهاب إذا رأت إحدى العلامتين عملت عليها ولا تنتظر الأخرى والمعتمد ما قاله ابن القاسم كما تقدم ولذا اقتصر عليها الشارح.

(٣) ولا يقال مقتضى أبلغية القصة أنها إذا رأت الجفوف أولاً انتظرت القصة، لأن المبتدأة لم يتقرر لها عادة لجواز ألا يكون لها قصة فلا تترك المحقق للمشكوك.

النفاس لغة: ولادة المرأة لا نفس الدم. وشرعاً: هو الدم الخارج من قبل المرأة للولادة معها أو بعدها ولو بين توأمين^(١) على جهة الصحة والعادة، فما خرج من غير القبل. أو لغير الولادة كدم الحيض والجرح وما زاد على مدة النفاس وهي ستون يوماً فليس بنفاس وأقله دفعة وأكثره ستون يوماً، فما زاد فاستحاضة فإن تقطع لفقت الستين يوماً، وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلّى وتوطأ - فإن انقطع نصف شهر فقد تم الطهر، وما نزل بعد ذلك فحيض.

والطهر من النفاس وتقطعه، ومنعه كالحيض - وإذا نزل الولد جافاً فالمشهور وجوب الغسل.

اللائى لا استظهار عليهن أربع: المبتدأة، والحامل، والمستحاضة، والنفساء.

الأسئلة: عرف الحيض، وبين أقله وأكثره، والملفقة وحكمها، والمستحاضة وحكمها، وعلامة الطهر وأيهما أبلغ، وثمرة ذلك، وما الذى يمنع منه الحيض؟ وماذا يحرم على الحائض وعلى زوجها؟ - وعرف النفاس وبين أقله وأكثره، وحكم من تقطع نفاسها. وعلامة الطهر منه، وما يمنع منه، ومن لا استظهار عليهن؟

* * *

بابا الصلاة

تعريفها: الصلاة لغة: الدعاء - وشرعاً: قربة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط فيدخل صلاة الجنازة وسجود التلاوة.

حكمها: الصلوات الخمس ثانى أركان الإسلام وفرض عين على كل مكلف بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وأما السنة فقوله ﷺ: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان».

(١) والنفساء بضم النون وفتح الفاء والمد على وزن عشراء، ونفساء كحمراء ونفساء بضمهما مع المد المرأة التى ولدت.

وقوله ﷺ: «فرض الله على أمتي ليلة الإسراء خمسين صلاة؛ فلم أزل أراجعه وأسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم ونيلة» رواهما الشيخان.

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على وجوبها.

منزلتها في الإسلام: هي عماد الدين الذي لا يقوم إلا به. قال رسول الله ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله» وانفارق بين الإيمان والكفر، قال رسول الله ﷺ: «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» رواه مسلم. وقال رسول الله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر».

وهي أول ما أوجبه الله تعالى من العبادات: وكان ذلك في السماء ليلة المعراج قبل الهجرة بسنة. ولذلك كانت أول ما يحاسب عليه العبد في قبره، قال رسول الله ﷺ: «أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة الصلاة فإن صلحت صلح سائر عمله، وإن فسدت فسد سائر عمله»، واختلف في كيفية فرضها: فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «أول ما فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر» متفق عليه. وقيل فرضت أربع ركعات ثم قصر منها ركعتان في السفر.

حكمة مشروعية الصلاة: شكر المنعم، وتكفير الذنوب بأدائها، والتذلل والخضوع بين يدي الله تعالى، واستعمال الجوارح في خدمته.

فضلها: قال ﷺ: «ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة وذلك الدهر كله» رواه مسلم.

(مواقيت الصلاة)

الوقت هو الزمن المقدر للعبادة شرعاً - وحكم معرفته قيل فرض عين على كل مكلف أمكنه ذلك، وقيل: فرض كفاية، وعلى الأول لا يجوز التقليد فيه مع إمكان العلم بالنفس، وعلى الثاني يجوز - ومعرفة أسماء الصلاة واجبة لأن بها يقع التمييز. ولكل صلاة وقت أداء إذا صليت فيه. كانت أداء وإن صليت بعده كانت قضاء، ووقت الأداء إما اختياري وإما

ضرورى، فالأول المكلف مخير فى إيقاع الصلاة فى أى جزء منه . ولا يعد ذلك مفراطاً إلا إن ظن أنه يموت قبل الفعل (لو لم يشتغل بالصلاة) فإنه يعصى اتفاقاً، والثانى، يحرم تأخير الصلاة إليه إلا لأرباب الضرورات الآتية . وإليك بيان الوقتين :

اسم الصلاة	وقتها الاختيارى	وقتها الضرورى
الظهر	من زوال الشمس عن كبد السماء إلى أن يصير ظل كل شىء مثله من غير ظل الزوال .	من أول وقت العصر الاختيارى إلى مقدار أربع ركعات قبل الغروب .
العصر	من آخر وقت الظهر الاختيارى إلى اصفرار الشمس .	من اصفرار الشمس للغروب .
المغرب	من غروب الشمس بقدر فعلها بعد تحصيل شروطها ولا امتداد له .	من بعد فعلها بعد تحصيل شروطها إلى قبيل الفجر بقدر العشاء .
العشاء	من غروب الشفق الأحمر ^(١) إلى الثلث الأول من الليل .	من ثلث الليل الأول إلى طلوع الفجر .
الصبح	من طلوع الفجر الصادق ^(٢) إلى الإسفار البين الذى تظهر فيه الوجود بينا وتختفى النجوم .	من الإسفار البين إلى طلوع الشمس .

(١) الشفق : الحمرة الباقية فى ناحية غروب الشمس من بقايا شعاعها ، ولا ينظر إلى البياض الباقى فى المغرب خلافاً لأبى حنيفة لقوله ﷺ : «الشفق الحمرة فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة» رواه الدارقطنى .

(٢) لأن الفجر معناه البياض ويتنوع إلى كاذب وصادق وكلاهما من نور الشمس ، إلا أن الكاذب لا ينتشر بل يخرج مستطيلاً يطلب وسط السماء دقيقاً بحذائه ظلمة من الجانبين كذنب السرحان (الذئب أو الأسد) لونه مظلم وباطن ذنبه أبيض ثم ينقطع بالكلية إذا قرب زمن الصادق بنصف ساعة وفى بعض الأيام ثلث ساعة والصادق ينتشر لقربها ويعم الأفق الشرقى ، والأفق ما والى الأرض من أطراف السماء .

(مسائل)

١ - يشترك الظهر والعصر في آخر القامة الأولى بقدر أربع ركعات^(١) فيكون آخر وقت الظهر وأول وقت العصر، بحيث لو صليت آخر القامة وقعت صحيحة - وقيل: بل أول وقت العصر أول القامة الثانية. فلو صليت آخر الأولى كانت فاسدة وعليه فالاشتراك في أول الثانية، بحيث لو صلى الظهر فيه لم يأنثم.

٢ - صلاة المغرب: تسمى المغرب لأنها تقع عند الغروب. وصلاة لشاهد لقوله ﷺ: «إن هذه الصلاة - (يعني العصر) - فرضت على من كان قبلكم فضيعوها فمن حفظها كان له أجره مرتين ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد» رواه النسائي والشاهد النجم - والمشهور أن وقت المغرب الاختياري غير ممتد لما في حديث الترمذي أن جبريل صلى بالنبي ﷺ المغرب في اليومين في وقت واحد، وقيل وقتها ممتد إلى مغيب الشفق لأحمر واختاره الباجي وأخذ به ابن عبد البر وابن رشد واللعلمى والمازري من قوله في الموطأ: (إذا ذهب الحمرة فقد وجبت العشاء وخرج وقت المغرب)، واحتج له بما في مسلم من قوله ﷺ: «وقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق»، وقال المازري، وهو متأخر عن حديث جبريل فيجب الرجوع إليه، وهو أصح سنداً وقياساً على بقية الصلوات.

٣ صلاة العشاء: يندب تسميتها بهذا الاسم، وتسميتها بالعتمة^(٢) مكروه عند جماعة من العلماء منهم مالك، وما ورد في الصحيحين: لو يعلمون ما في العتمة والنصبح لأتوهما ولو حبواً فمؤول بوجوه منها: أن ذلك لبيان اجواز، أو أن الكراهة محمولة على ما إذا غلب عليها اسم

(١) وقال ابن حبيب: لا اشتراك بينهما فأخر وقت الظهر آخر القامة الأولى، وأول وقت العصر أول القامة الثانية. قال ابن العربي: تألله ما بينهما اشتراك وقد زلت فيه أقدام لعلماء، وقامة كل إنسان سبعة أقدام بقدم نفسه أو أربعة أذرع بذراع نفسه، وتعتبر قامة كل شيء بعد ظل الزوال وهو ما قبل الزوال الذي يختلف بحسب الأزمنة والأمكنة.

(٢) سميت بذلك لطلوع نجم يطلع وقتها يسمى العاتم، وقيل: لتأخيرها من قولهم عتم القوم إذا حبسوا إبلهم في الرعى إلى ذلك الوقت.

العتمة بحيث تهجر تسميتها بالعشاء - ويكره تنزيها النوم قبل العشاء والحديث بعدها لغير أمر مهم لما فى الصحيح أنه ﷺ كره ذلك، ويستثنى الحديث فى العلم وجميع القربات، والحديث مع العروس والضيف والقادم من سفر أو المتوجه إليه والأهل والأولاد للملاطفة وحكاية الصالحين، وما تدعو الحاجة إليه من الحديث الذى تتعلق به مصالح الإنسان كالبيع والشراء ومثل خذ وكل ونم.

٤ - صلاة الصبح: تسمى صلاة الصبح لاشتقاقها من الصبح وهو البياض وصلاة الفجر لوجوبها عند انفجار الضوء، والغداة لوجوبها عند الغداة وهى أول النهار، والوسطى لتوسطها بين أربع مشتركات: الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهى مستقلة، وهى الصلاة الوسطى التى أكد الله الأمر بالمحافظة عليها بإجماع أهل المدينة، وإجماعهم حجة عند مالك، وقيل الصلاة الوسطى هى العصر، ومال إليه أكثرهم، منهم ابن العربى وابن عبد السلام والفاكهانى للأحاديث والآثار الواردة فى ذلك^(١).

٥ - الوقت الاختيارى: إما وقت فضيلة وهو أوله، وإما وقت توسعة وهو ما بعد الفضيلة لآخر الاختيارى، وأفضل الوقت أوله مطلقا لظهر أو غيرها، الجماعة أو منفرد لا يرجو جماعة: لأنه رضوان الله، إلا اظهر فيندب لمن ينتظر جماعة أو كثرتها أن يؤخرها لربع القامة لتحصيل فضل الجماعة، ويزاد فى شدة الحر لنصفها لقوله ﷺ: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم» متفق عليه، وهو ناسخ لحديث: «كان رسول الله ﷺ يصلى الظهر بالهاجرة» وهى وقت اشتداد الحر - والأفضل للمنفرد انتظار جماعة يرجوها إلا المغرب فيقدمها لضيق وقتها.

٦ - من خفى عليه الوقت لظلمة أو سحاب اجتهد واعتمد على كل ما يوصله إلى معرفة دخول وقت الصلاة كالساعات والأوراد والأعمال المعروف زمنها، وإن لم يجد، زاد فى التحرى حتى يغلب على ظنه دخول الوقت، وغلبة الظن كافية - فإن تخلف ظنه وتبين تقديمها أعادها وجوبا،

(١) منها قوله ﷺ: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» وعن ابن مسعود قال: حبس المشركون رسول الله ﷺ عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصفرت فقال رسول الله ﷺ: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ما لأ الله أجوافهم وقبورهم نارا، أو حشا الله أجوافهم وقبورهم نارا» رواه أحمد ومسلم.

ومن شك في دخوله وصلى لم تجزه وإن وقعت فيه - وأما من لم يخف عليه الوقت، بأن كانت السماء مصحبة فلا بد له من تحقق دخول الوقت؛ ولا يكفيه غلبة الظن - لكن قال في المجموع : غلبة الظن كافية، كما قال صاحب الإرشاد وهو المعتمد .

٧ - تدرك الصلاة في الوقت الضروري بركعة بسجديتها كالاختياري. والكل أداء، لكن الاختياري لا إثم في إيقاع الصلاة بأي زمن فيه . والضروري يحرم تأخير الصلاة إليه إلا لعذر من الأعذار العشرة الآتية :

الكفر ولو طارئاً، والصبأ، والإغماء، والجنون، وفقد الطهورين، والحيض، والنفاس، والنوم، والغفلة، والسكر بحلال، لا بحرام لأنه أدخله على نفسه .

وتدرك الصلاتان المشتركتان وهما الظهران والعشاءان في الوقت الضروري عند زوال العذر بإدراك الصلاة الأولى وركعة بسجديتها من الثانية بعد تحصيل الطهارة .

فإذا أسلم الكافر، أو بلغ الصبي، أو أفاق المغمى عليه والمجنون، أو وجد أحد الطهورين أو انقطع الحيض والنفاس، أو تنبه السكران خطأ بحلال؛ وقد بقي من الضروري ما يسع الصلاة الأولى وركعة بسجديتها من الثانية فقد ترتبت الصلاتان في ذمته ووجبتا عليه .

وكل معذور يقدر له الطهر إلا الكافر فلا يقدر له، لأن إزالة عذره بالإسلام في وسعه، وإن كان لا يؤديها إلا بطهارة خارج الوقت، ولا إثم عليه إن بادر بالطهارة وصلى بعد الوقت، وهذه القاعدة في غير النائم والغافل وأما هما فتجب عليهما الصلاة متى تنبها على كل حال أبداً لعدم سقوط الصلاة عنهما لقوله ﷺ : « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه : ١٤] .

فإن زال العذر وقد بقي من الوقت ما يسع كل الصلاة الأخيرة فقط أو ركعة منها بسجديتها بعد تحصيل الطهارة اللازمة وجبت الأخيرة وسقطت الأولى لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة - وإن زال العذر وقد بقي ما يسع خمس ركعات حضيراً وثلاثاً سفراً وجب الظهران معاً - وإن بقي قبل الفجر ما يسع أربعاً حضراً أو سفراً وجب العشاءان معاً؛ لأن التقدير بالأولى والمغرب لا تقصر .

وإذا طرأ عذر من الأعذار السابقة غير النوم والنسيان في الوقت الضروري وقد بقي ما يسع ركعة من الصلاة الأخيرة أو كلها فقد سقطت الأخيرة لحصول العذر في وقتها وتخلدت الأولى في ذمته إن لم يكن صلاحها - وقد مر ما يسع خمساً حضراً وثلاثاً سفراً سقط الظهران معاً، وقد مر ما يسع أربعاً قبل الفجر سقط العشاءان مطلقاً - ولا يقدر للسقوط طهر كالإدراك - وأما النوم والنسيان فلا يسقطانها بحال .

حكم تارك الصلاة: تاركها جحوداً وإنكاراً لها كافر وخارج عن الملة بإجماع المسلمين، يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل كفراً وماله فيء للمسلمين، ومثله في ذلك كل من جحد حكماً علم من الدين بالضرورة كوجوب الزكاة والصوم والحج وتحريم الزنا والربا والخمر، وإباحة النكاح والبيع والشراء. قال اللقاني :

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد وتاركها: كسلاً يؤخر وجوباً بعد الرفع للحاكم وطلبه بفعلها لقدر ما يسع ركعة بسجديتها من آخر الضروري إن كان عليه فرض فقط، وإن كان عليه مشتركان آخر لقدر خمس في الظهرين حضراً؛ وثلاث سفراً؛ ولأربع في العشاءين حضراً وسفراً، وقد مر صهر خفيف وركعات قاصرة على الفرائض، ويقتل بالسيف حداً، لا كفراً خلافاً لابن حبيب .
ودليل قتله قوله تعالى: ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة: ٥] وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» متفق عليه .

وتارك الزكاة تؤخذ منه كرهاً، وإن بقتال ويكون الأخذ كالنوكيل شرعاً تكفي نيته - وتارك الصوم يحبس ويمنع الطعام والشراب - ومن ترك الحج فالله حسبه، لأن وقته العمر؛ ورب عذر في الباطن، فقط يؤمر بالمعروف .
الأوقات التي يحرم فيها النفل سبعة: حال طلوع الشمس، وغروبها

وخطبة الجمعة، وعند ضيق الوقت الاختياري والضروري... وتذكر فائقة وإقامة للحاضرة.

الأوقات التي يكره فيها النفل: بعد صلاة العصر لغروب، وبعد صبح الفجر الصادق حتى ترتفع الشمس قيد رمح، إلا ركعتي الفجر^(١) وإذا ورد (وهو ما وظفه الإنسان على نفسه ليلاً) فلا يكره بل يندب فعنه بشروط خمسة:

١ - أن يكون قبل أداء ركعتي الفجر وفرض الصبح، وقبل الإسفار لا بعده، إلا الشفع والنوتر، وكان معتاداً له.

٢ - وغلبة النوم، ولم يخف فوات الجماعة.

٣ - وإلا جنازة.

٤ - وسجود تلاوة قبل إسفار في الصبح وإصفرار في العصر، ولو بعد ملاتهما فلا يكره بل يندب، لا بعد الإسفار والاصفرار فيكره.

٥ - وقطع المتنفل صلاته وجوباً إن أحرم بوقت حرمة، وندباً إن أحرم وقت كراهة، ولا قضاء عليه.

* * *

الأسئلة

س ١: عرف الصلاة، وبين حكمها، ودليله. وحكمة مشروعيتها، وحكم تاركها، أو تارك غيرها من أمور الدين جحوداً أو كسلاً وبين الوقت وحكم معرفته، ومعرفة أسماء الصلوات، وأقسام الوقت الاختياري، والفرق بينه وبين الضروري، وأفضل الوقت لصلاة الفذ والجماعة، وأشرح خلافاً للعلماء في تحديد اشتراك الظهر والعصر في الوقت وثمرة هذا الخلاف.

س ٢: بم يصل الإنسان إلى معرفة الوقت؟ وهل تصح صلاة من دخلها شاكاً في وقتها؟ وبم تدرك الصلاتان المشتركتان في الوقت الضروري أو إحداهما إذا زال العذر ومتى لا تدركان؟ وإذا حصل العذر متى تسقط الصلاتان؟ ومتى لا تسقطان؟ ومتى تسقط إحداهما؟ وما هي الأوقات التي

(١) فيقدمان على الصبح ولو بعد الإسفار حتى يبقى للصبح ركعتان قبل الشمس ومثلهما الفجر.

يحرم أو يكره فيها النفل؟ والصلاة المستثناة من وقت الكراهة؟ وماذا يفعل المتنفل وقت النهي؟.

* * *

الأذان

تعريفه: لغة: الإعلام - وشرعاً: الإعلام بدخول وقت الصلاة بالألفاظ المشروعة.

فضله: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه. ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا» متفق عليه - الاستهم: الاقتراع - والتهجير: التبكير إلى الصلاة - العتمة: العشاء.

التشديد في تركه: قال ﷺ: «ما من ثلاثة لا يؤذنون ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان» رواه أحمد.

حكمه: تعتبه أحكام خمسة: فيجب في كل مصرٍ كفائياً، ويقاثلون على تركه، لأنه من أعظم شعائر الإسلام - ويسن مؤكداً في كل مسجد ولو تلاصقت المساجد، ولن طلب غيره. حضراً أو سفراً، فرداً أو جماعة، لفرض وقتي اختياري، ولصلاة مجموعة مع الاختياري تقديماً أو تأخيراً كأنعصر مع الظهر في عرفة، والمغرب مع العشاء في مزدلفة. ودليل ذلك أمره ﷺ به ومواظبتهم عليه في زمنه وغيره، ويندب سفراً ولو دون مسافة القصر لمن لا يطلب غيره فرداً أو جماعة لقوله ﷺ: «إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى^(١) صوت المؤذن إنس ولا جن ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة» - ويكره لفائته، وذات ضروري وجنازة، ونافلة - ويحرم قبل الوقت إلا الصبح فيندب بسدس الليل الأخير، ثم يعاد عند الفجر لقوله ﷺ: «إن بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم» وفي رواية: «وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت».

(١) مدى صوته: غايته.

ألفاظ: الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله. أشهد أن محمداً رسول الله
 حتى (١) على الصلاة. حتى على الفلاح (٢). الله أكبر لا إله إلا الله. ويزيد في
 صلاة الصبح خاصة بعد الحيعلتين: الصلاة خير من النوم، وهو مثني لأنه
 عمل السلف بالمدينة إلا الجملة الأخيرة فمفردة اتفاقاً وخفض المؤذن ندبا
 شهادتين مسمعا ثم رجعهما بأعلى صوته مساوياً بهما التكبير في رفع
 صوت فعدد جملة في الصبح تسع عشرة وفي غيره سبع عشرة - وهو
 مجزوم بلا فصل بين جملة بفعل أو قول أو سكوت، فإن فصل بنى ما لم
 يحل وإلا ابتداء.

شروط صحته أربعة: الإسلام، والعقل، والذكورة، ودخول الوقت.
مندوباته خمسة: أن يكون المؤذن متطهراً من الحدثين الأصغر والأكبر،
 سبياً على مرتفع، قائماً إلا لعذر، مستقبل القبلة إلا لإسماخ.
وندب: لسماعه حكايته لمنتهى الشهادتين ولو في صلاة نفل وقيل.
 يحكيه كله لأنه ذكر، ولا يحكى الصلاة خير من النوم قطعاً.
الإقامة: هي ألفاظ مخصوصة تذكّر على وجه مخصوص عند الشروع
 في الصلاة المفروضة ذات الركوع والسجود.

حكمها: سنة عين لذكر بالغ منفرد، أو يصلى مع نساء، أو صبيان.
 يكفاية لجماعة الذكور البالغين، متى أقامها واحد منهم كفى، ويندب أن
 يكون هو المؤذن - وندبت للمرأة والصبي سرا - ويندب للمقيم طهارة،
 قيام واستقبال.

ألفاظها: ألفاظ الأذان بزيادة قد قامت الصلاة بعد حتى على الفلاح
 لا أنها مفردة ما عدا التكبير فمثني فإذا شفعها غلطاً فلا تجزئه على المشهور
 - وجاز قيام غير المقيم معها أو بعدها، وأما هو فيندب له القيام من أولها.

* * *

(١) أى هلموا بمعنى أقبلوا وأسرعوا.

(٢) هلموا إلى الفلاح وهو الفوز بالنعيم في الآخرة.

الأسئلة

عرف الأذان، وبين فضله، ودليله، وألفاظه وشروط صحته ومندوباته للمؤذن وسامعه، وعرف الإقامة واذكر حكمها وألفاظها، ومتى يقوم المصلي؟

* * *

شروط الصلاة

تنقسم شروط الصلاة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: شروط وجوب فقط وهي اثنان:

١ - البلوغ. ٢ - وعدم الإكراه على ترك الصلاة.

الثاني: شروط صحة فقط وهي ستة:

١ - الإسلام. ٢ - وطهارة الحدث.

٣ - وطهارة الخبث. ٤ - وستر العورة.

٥ - واستقبال القبلة. ٦ - وترك الأفعال الكثيرة.

الثالث: شروط وجوب وصحة معاً وهي ستة أيضاً:

١ - العقل. ٢ - وبلوغ دعوة النبي ﷺ.

٣ - والخلو من الحيض والنفس.

٤ - والقدرة على استعمال الطهور.

٥ - وعدم النوم والغفلة. ٦ - ودخول الوقت.

* * *

الشرح

الشرط لغة: العلامة - وشرعاً: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، كالطهارة من الحدث يلزم من عدمها عدم الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة، فقد تكون الطهارة موجودة ولكن الوقت لم يدخل، فوجود الشرط وهو الطهارة لا يستلزم وجود المشروط وهو الصلاة.

الفرق بين الشرط والركن: الشرط ما كان خارجاً عن الماهية - أي حقيقة الشيء وذاته - والركن ما كان داخلياً فيها - فالوضوء من شروط الصلاة. لخروجه عن ماهيتها، والركوع والسجود من أركانها لدخولهما فيها. والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم، كغروب

نشمس بالنسبة لصلاة المغرب، فإنه سبب وجوبها، والمانع: ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته، كالحيض فإنه مانع من وجوب الصلاة.

* * *

شروط الوجوب

١ - البلوغ^(١): هو قوة تحدث في الصبي تحوله من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية.

٢ - حكم الصبي: والصبي وإن كانت لا تجب عليه الصلاة إلا أنه يؤمر بها لسبع سنين، ويضرب عليها لعشر تمرينا له، قال ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع».

والتمييز في المضاجع أن ينام كل واحد منهم بثوب على حدته.

٣ - عدم الإكراه على ترك الصلاة: المعتمد أن المكروه يؤدي الصلاة حسب ما يستطيع لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

* * *

شروط الصحة

١ - الإسلام: فلا تصح الصلاة من كافر، لكن تجب عليه لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على المعتمد. قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ قالوا لم نك من المصلين.

٢ - وطهارة الحدث: أى الأصغر والأكبر، وهى واجبة بدون قيد فالناسى يعيد أبداً، والعاجز عن الطهورين فيه الأقوال الأربعة المتقدمة فى التيمم.

٣ - وطهارة الخبث: تقدم الكلام عليها.

الأماكن التى نهى عن الصلاة فيها: عن ابن عمر - رضى الله عنه -

(١) علاماته: للبلوغ خمس علامات: ثلاث مشتركة للذكر والأنثى وهى:

١ - نبات شعر العانة. ٢ - والاحتلام أى إنزال المنى مطلقاً من نوم أو يقظة.

٣ - وبلوغ ثمانى عشرة سنة - واثنان مختصتان بالأنثى وهما: الحيض والحمل - وأية علامة مما تقدم وجدت دلت على البلوغ.

« أن النبي ﷺ نهى أن يصلى فى سبع مواطن: المذبل، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، والحمام، ومعاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله تعالى » رواه الترمذى وضعفه - والمشهور فى المذهب أن الصلاة تجوز فى المذبل، والمجزرة، والمقبرة وقارعة الطريق، والحمام إن أمنت النجاسة، وإن شك كرهت، وإن تحقق منعت، ولو صلى مع الكراهة أعاد صلاته فى الوقت، ومع المنع أعاد أبداً - وقيل بكراهة الصلاة فى المقبرة ولو أمنت النجاسة لعموم النهى النوارى فى الأحاديث، ولأن أصل عبادة الأوثان اتخاذ قبور الصالحين مساجد^(١) - وجازت بمريض غنم وبقر لطهارة زيلها، والمريض محل ربوضها؛ أى: بروكها وكرهت بمعضن إبل (وهو موضع بروكها عند شربها عدلا بعد شربها نهلا) وإن أمن من النجس أو بسط ثوبا طاهرا وصلى عليه - وأعاد صلاته بوقت مطلقا (عامداً أو جاهلا أو ناسيا) لأن النهى تعبدى على الأظهر - وكرهت بكنيسة مطلقا عامرة أو دراسة - إلا لضرورة؛ فإن صلى فيها لا إعادة عليه

(١) هذا ما جاء فى كتب الفقه التى تحت أيدينا فى مذهب الإمام مالك - رضى الله عنه - وإليك جانباً مما ورد فى السنة ورأى العلماء فيه لتعلم مدى الفرق بين هذا وذاك.

١ - عن جندب بن عبد الله البجلي قال: سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد؛ إني أنهاكم عن ذلك» رواه مسلم والنسائى. ٢ - وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يحذر ما صنعوا». ٣ - وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، متفق عليه». ٤ - وقال ﷺ: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» رواه الجماعة إلا البخارى. ٥ - وقال ﷺ: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»، رواه الخمسة إلا النسائى. ٦ - وقال ﷺ: «لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» رواه الأربعة. ٧ - وفى الموطأ أن رسول الله ﷺ قال: اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد؛ اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. ٨ - وعن ابن مسعود - رضى الله عنه - مرفوعاً «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد» رواه أحمد - قال النووى فى شرح مسلم ج ٥ ص ١٣ تعليقا على الأحاديث الأولى: قال العلماء: إنما نهى ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مساجد خوفاً من المبالغة فى تعظيمه والافتتان به فربما أدى ذلك إلى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الخالية - وقال فى الحديث الرابع ج ٧ ص ٦ قال الشافعى رضى الله عنه -: «وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس».

وقال الشوكانى فى النيل ج ٢ ص ١١٢ تعليقا على الحديث الخامس: وذهب مالك إلى جواز الصلاة فى المقبرة، وعدم الكراهة والأحاديث ترد عليه - وقال أيضاً أحاديث النهى المتواترة كما قال ذلك الإمام (الراوى لها) لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذى هو المعنى الحقيقى له، وقد تقرر فى الأصول أن النهى يدل على فساد المنهى عنه فيكون الحق التحريم والبطلان لأن الفساد الذى يقتضيه النهى هو المرافد للبطلان من غير فرق بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة، ومثل ذلك قال فى الحمام.

إلا بعامرة، نزلها اختياراً، وصلى بمكان مشكوك فيه فيعيد في الوقت، والمراد بالكنيسة متعبد الكفار، نصارى أو غيرهم.

أقول: ظهر لك من الأحاديث أن علة النهي عن الصلاة في القبور ليست النجاسة كما فهم من أجازها مع الطهارة، بل علة النهي ما في الصلاة عندها من تعظيم القبر المفضي إلى الشرك، كما حكاه النووي عن العلماء: فإن الشرك بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه أقرب إلى النفوس من الشرك بخشبة أو حجر، ولأجل هذه المفسدة حسم النبي ﷺ مادتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً، وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة، أما إذا قصد بالصلاة عند القبور البركة فهذا عين المحادة لله ورسوله ﷺ والمخالفة لدينه، فإن المسلمين أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين الإسلام أن الصلاة عند القبور منهي عنها: وأنه ﷺ لعن من اتخذها مساجد، ومعلوم قطعاً أن هذا ليس لأجل النجاسة فإن قبور الأنبياء من أطهر البقاع، وقد سمعت النهي فيها، فالقائل بأن العلة النجاسة خالف المنصوص وما فهمه الصحابة الراوون لهذه الأحاديث: ولا قياس مع النص، وهذا يدل على أن النهي ليس قاصراً على بقعة القبر فقط، بل كل ما نسب إليه وسمي باسمه - وعدم جواز الصلاة في الحمام لأنه مأوى الشياطين ثم انظر - رعاك الله - بعين الإنصاف إلى هذه الأحاديث التي معظمها في الصحيحين وإلى نهى الرسول في الحديث الأول والثاني نهياً مقروناً ببيان السبب، وإلى لعنه لفاعل ذلك في الحديث الثاني والسادس، والدعاء عليه في الثالث، وبيان اشتداد غضب الله عليه في السابع، وأنهم شرار الخلق في الثامن، وجعل الأرض كلها مسجداً إلا المقبرة والحمام في الخامس، والنهي عن الصلاة إلى القبور في الرابع، وتأمل هل قال رسول الله ﷺ شيئاً من هذه الألفاظ في غير ما هو حرام وكبيرة من الكبائر - إنه ﷺ لم يعلن إلا أصحاب الكيائر، فلعن شارب الخمر وأكل الربا وموكله والواشمة والمستوشمة للحسن والسارق والراشئ ومن لعن والديه ومن غير معالم الأرض، ولكنه هنا لعن وزاد ما سمعت (١).

(١) إن اللعن الوارد في الأحاديث - كما قرره العلماء الأكابر أهل العلم والدراية إنما يتعلق بمن اتخذ القبر مسجداً أى مكاناً للِسجود عليه، وهذا كما يوجد في كنيسة القديس بطرس بالفاتيكان: فإنهم يسجدون على قبره هناك حتى أثر ذلك في الرخام الذي على قبره تأثيراً بليغاً، فهذا هو سبب النهي وبه يتعلق النهي؛ فإن مسجداً اسم مكان يحمل في الحقيقة على القبر نفسه.

وقد صلى المسلمون سلفاً وخلفاً علماؤهم وفضلاؤهم وعامتهم في المساجد التي بها أضرحة الأولياء والأنبياء، والواقع أننا نصلّي بالمسجد النبوي، وإلا كان فاعله ملعوناً - على فهم المؤلف - وهو ما أجمعوا على صحته وبركة الصلاة فيه، ومن أجاز الصلاة بمساجد الأولياء وغيرها أ.د/ علي جمعة - مفتي الديار المصرية، وغيره من الأمة الكثير، وقد ألف العلامة الشيخ النسيب الحسيب أحمد بن عبد الله الصديقي الغماري في هذه المسألة كتاب «إحياء القبور من أدلة جواز بناء المساجد على القبور»، وألف ابنه العلامة الشيخ عبد الله الغماري كتابه «إعلام الراعي الساجد باتخاذ القبور مساجد» طبعتهما مكتبة القاهرة.

هذا ولم يقل متشدداً بتحريم الصلاة في المساجد التي بها قبور وتتشريك فاعله الابتداء إلا التجدي المتدع المعروف. اهـ. مصححه.

حكم الرعاف - وهو الدم الخارج من الأنف

الرعاف إما أن يكون قبل الصلاة أو فيها وفي كلِّ إما أن يكون الدم سائلاً أو قاطراً أو راشحاً.

فإن رعف: قبل الصلاة واستمر الدم سواء كان سائلاً أو قاطراً أو راشحاً فإن ظن استغراقه الوقت صلى أوله^(١)، وإلا أخر لآخر الاختيارى، ولا تصح إن قدمها لعدم صحتها بالنجاسة.

ومن رعف فيها: فإن ظن دوامه تماًدى وجوباً ما لم يخش تلتخ فرش مسجد ولو بقطرة، وأوماً لركوع من قيام ولسجود من جلوس إن خاف ضرراً أو تلتخ ثوب يفسده الغسل، لا بدن وإن لم يظن دوامه لأخر المختار فإن كان راشحاً وجب تماديه فيها وقتله بأنامل يسراه العليا ولو زاد على درهم، فإن لم ينقطع فبالوسطى، فإن زاد فيها على درهم، قطع إن اتسع الوقت، وكذا إن لطخه بما زاد على درهم. أو خاف تلوث فرش مسجد ولو كان دون درهم.

وإن كان سائلاً أو قاطراً بنى وجوباً بشروط سبعة: إن لم يتلطح بدم ولم يتكلم ولو سهواً، ولم يطأ نجساً، ولم يجاوز أقرب مكان ممكن، وكان المكان قريباً في نفسه، ولم يستدبر القبلة بلا عذر، وكان في جماعة، إماماً كان أو مأموماً، لكن إن كان الراعف إماماً وجب الاستخلاف في صلاة الجمعة، وندب في غيرها.

وأما الفذ فإن ضاق الوقت بنى وجوباً، وإن اتسع فقولان بالبناء وعدمه، فإذا قلنا البناء حرمة الصلاة بنى، وإن قلنا لفضل الجماعة لا يبنى - وقال أبو حنيفة: تبطل صلاة الراعف مطلقاً بناء على أن الخارج النجس ينقض الوضوء عنده، ودليلنا على بناء الراعف عمل جمهور الصحابة والتابعين.

كيفية البناء: ولا يبنى إلا على تمام ركعة بسجديتها، فإذا قطع بعد أن ركع أو سجد سجدة واحدة ألغى الركعة - ورجع لإمامه ولو في السلام، فإن ظن فراغه أتم بموضعه إن أمكن، وإلا فبأقرب مكان - ورجع في الجمعة مطلقاً لأول جزء من الجامع الذى ابتدأها به إذا أتم معه ركعة وإلا بطلت، وإن لم يتم معه ركعة في الجمعة ابتدأها ظهراً بإحرام جديد، لأن الأول كان بنية

(١) وإذا انقطع في الوقت لم تجب عليه الإعادة.

الجمعة - وإن رُفِعَ حال سلام إمامه سلم وصحت، وقبل سلامه يخرج لغسله ويسلم مكانه في غير الجمعة ما لم يسلم إمامه قبل الانصراف بمشي كثير وإلا سلم وانصرف، لأن سلامه بنجاسة الدم أخف من خروجه لغسله.

اجتماع القضاء والبناء - القضاء: ما ابتنى عليه المدرك والبناء ما ابتنى على المدرك فإن اجتمع للرافع قضاء وبناء قدم البناء، وجلس في أخيرة الإمام ولو لم تكن ثانيته، وفي ثانيته ولو لم تكن ثانية الإمام ولا أخيرته كمن أدرك الوسيطين من رباعية أو إحداهما^(١).

٤ - وستر العورة المغلطة مع القدرة على ذلك، بسائر كثيف لا يشف^(٢) ولو بإعارة أو بسائر نجس أو حرير؛ وقدم على النجس - والعورة المغلطة من الرجل السوءتان، ومن الأمة السوءتان مع الأليتين، ومن الحرة ما عدا الصدر والأطراف، والمخففة من الرجل والأمة ما بين السرة والركبة؛ فأقل ما يصلي فيه الرجل (وكذا الأمة) بحيث لا يئثم ولا يعيد في وقت ولا في غيره ثوب كثيف

(١) ففي الأولى قدم البناء فيأتي بركعة بأم القرآن فقط سراً، ويجلس لأنها أخيرة إمامه وإن لم تكن ثانيته ثم بركعة القضاء بأم القرآن، وسورة جهراً إن كانت جهرية وسراً إن كانت سرية لأنها أولى الإمام، وتسمى ذات الجناحين لوقوع السورة في طرفيها، وفي الثانية إن أدرك الثالثة وفاته الأزيان بالسبق، والرابعة بالرافع قدم البناء فيأتي بركعة بالفاحة فقط سراً لأنها الرابعة، ويجلس لأنها ثانيته وأخيرة إمامة ثم بركعتين بأم القرآن وسورة جهراً في العشاء وسراً في الظهرين ولا جلوس بينهما وتسمى المقلوبة لوقوع السورة في أخيرتيها - وإن أدرك الثانية مع الإمام وفاته الأولى بالسبق والأخيرتان بالرافع قدم البناء فيأتي بركعة بأم القرآن فقط سراً، ويجلس لأنها ثانيته وإن لم تكن أخيرة الإمام ثم بركعة كذلك ويجلس أيضاً لأنها أخيرة إمامه وإن كانت ثالثة، ثم بركعة القضاء بفاحة وسورة جهراً في العشاء وسراً في الظهرين، فصلاته كل ركعة منها بجلوس، وتسمى ذات الجناحين كما تقدم - ومثل ذلك حاضر أدرك مع مسافر ثانيته، فإذا سلم الإمام فعل مأموه حاضر مثل ما ذكر.

فلو أدرك مع إمامه الأولى والأخيرة من رباعية أتى بركعة بسورة جهراً إن كانت جهرية وسراً إن كانت سرية، وجلس للتشهد لأنها ثانية إمامه وإن كانت ثالثة ثم بركعة سراً، وهذه مسألة بناء محض.

ما لا يبنى به: ولا يبنى بغير الرعاف كسبق حدث أو ذكره أو سقوط نجاسة أو ذكرها. أو غير ذلك من مبطلات الصلاة بل يستأنفها، لأن البناء رخصة يقتصر فيها على ما ورد.

(٢) وكره تنزيها الصلاة بثوب يصف العورة ويحددها، ويعيد صاحبه في الوقت - ولو وقت في كل صلاة يطلب إعادتها في الوقت هو في الظهرين للصفرار وفي العشاءين ليلا كله، وفي الصباح لطلوع الشمس.

يستر ما بين السرة والركبة من درع (أى قميص) أو رداء وهو ما يلتحف به - ومن الحرة ما عدا الوجه والكفين، لما رواه أبو داود عن أم سلمة - رضى الله عنها - أنها سألت النبي ﷺ: أتصلى المرأة فى درع وخمار^(١) بغير إزار؟ قال: «إذا كان الدرع سابغا يغطى ظهور قدميها» فيؤخذ من الحديث أن أقل ما تصلى فيه الحرة من اللباس، بحيث لا تأثم ولا تعيد فى وقت ولا فى غيره أمران: الدرع الحضيف، أى: الكثيف السابغ الذى يستر ظهور قدميها، وخمار كثيف لا يشف يستر رأسها مع شعرها وعنقها وصدغيها^(٢).

وكاشف العورة المغلظة مع القدرة يعيد أبداً وجوباً: لأن سترها شرط فى صحة الصلاة، وكاشف المخففة يعيد فى الوقت الضرورى فقط استحباباً لأن سترها واجب غير شرط، ومثله العاجز عن ستر العورة المغلظة ومصل بنجس أو حرير إذا قدر على الستر فى الوقت وندب ستر العورة المغلظة فى الخلوة ولو فى ظلام، وندب لأم ولد وحرة صغيرة تؤمر بالصلاة ستر واجب على الحرة الكبيرة، كما يندب لصغير مأمور بالصلاة ستر واجب على الكبير - وأعادت أم الولد والصغيرة المراهقة لترك ذلك فى الوقت - ذكره لرجل كشف كتف أو جنب لما فى الصحيحين: «لا يصلى أحدكم فى الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء» وتشمير ذيله، وكف كم أو شعر برأس للصلاة.

٥ - واستقبال القبلة: يجب مع الأمن والقدرة استقبال عين الكعبة لمن بمكة، وجهتها لمن كان خارجاً عنها، وذلك بالاجتهاد إن أمكن، وإلا قلد عدلاً عارفاً ولا يقلد المجتهد ولو أعمى غيره من المجتهدين إلا محراباً بمصر - من الأمصار - وغير المجتهد يقلد وجوباً عدلاً عارفاً بالأدلة أو محراباً مطلقاً بمصر أم لا، فإن لم يجد فهو كالمجتهد إذا خفيت عليه الأدلة لغيم أو حبس أو التبست يتخير جهة من الجهات الأربع ويصلى إليها وبطلت صلاة

(١) الدرع: الثوب، واخمار: ما يستر الرأس والعنق، والحديث وإن صحح الأئمة وقفه - فله حكم المرفوع لأنه لا مجال فيه لاجتهاد الرأى.

(٢) ما ذكر فى العورة إنما هو بالنسبة للصلاة، وأما بالنسبة للرؤية فعورة الرجل والأمة وإن بشائبة والحرة مع امرأة ما بين سرة وركبة - وعورة الحرة مع رجل أجنبى غير الوجه والكفين، ومع محرم غير الوجه والأطراف، وترى من المحرم كما يرى الرجل من الرجل وهو ما عدا ما بين السرة والركبة.

المجتهد والمقلد إن خالف الجهة التي أداه إليها اجتهاده أو أمره بها العدل العارف عمداً ولو صادف القبلة، وأعادها وجوباً.

وإن تبين خطأ الاستقبال في الصلاة قطع البصير المنحرف كثيراً بأن استدبر أو شرق أو غرب، وابتدأها، واستقبل الأعمى مطلقاً، والبصير المنحرف يسيراً، وإن تبين الخطأ بعدها أعاد الأول فقط في الضروري، كالناسي لجهة القبلة بعد معرفتها.

وجاز نفل غير مؤكد بل يندب في الكعبة لأي جهة، وفي الحجر؛ وكره المؤكد كالرغيبة والنسنة - ومنع الفرض وأعاد بوقت ضروري - وبطل على ظهرها كالنفل المؤكد وغيره على الأظهر وتحتها تبطل الصلاة مطلقاً.

التنفل صوب السفر ولو وترأ يجوز بشروط خمسة: أن يكون سفر قصر، مأذونا فيه، وأن يكون راكباً، والمركوب دابة لا سفينة ونحوها، وأن يركبها على المعتاد لا مقلوباً أو إلى جنب - وصفة الصلاة أن يومئ بسجوده للأرض أخفض من ركوعه إذا لم يستطع تأدية الأركان كاملة لما رواه البخاري عن عامر بن ربيعة قال: «رأيت رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به يومئ برأسه ولم يكن يصنعه في المكتوبة» ويستحب عند الإحرام توجيهها للقبلة ثم تترك - فإن انحرف عن جهة سفره عامداً بلا ضرورة بطل نفعه إلا لجهة القبلة، لأنها الأصل - وجاز له وهو يصلي ما لا بد من ركض دابة، ومسك عنانها وسوقها بسوط ونحوه.

صلاة الفرض على الدابة: لا يصح ولو مستقبلاً إلا في خمس حالات:

١ - إذا صلاه عليها قائماً في محفة ونحوها بركوع وسجود تامين مستقبلاً القبلة.

٢ - في حانة الالتحام مع العدو في قتال جائز.

٣ - الخوف من نص أو حيوان مفترس عند النزول عن الدابة فيصلي الفرض على ظهرها إزاء للقبلة إن أمكن، وإلا صلى لغيرها، وإن أمن أعاد الصلاة بوقت ضروري دون الملتحم.

٤ - الراكب في خضخاض (وهو الطين الرقيق) لا يطبق النزول فيه وخاف خروج الوقت الاختياري سواء كان في السفر أو في الحضر.

- ٥ - الراكب المريض الذى صلاته بالأرض كصلاته على الدابة، فيصلى عليها إلى القبلة بعد أن توقف له - والذى ينبغى فى هذا الأخير تأديتها بالأرض.
- أما السفينة: فلا تجوز الصلاة فيها فرضاً أو نفلاً إلا جهة القبلة، وإذا دارت لغيرها دار إلى جهة القبلة إن أمكن، فإن لم يمكن لضيق ونحوه صلى حيث توجهت به، ومثلها القطار.
- ٦ - وترك الأفعال الكثيرة: الكثير هو ما يخيل للناظر أنه ليس صلاته.

* * *

شروط الوجوب والصحة معاً

- ١ - والمجننون والمغمى عليه.
- ٢ - ومن لم تبلغه دعوة النبى ﷺ لانقطاعه عن العالم فى جزيرة أو شاهق جبل.
- ٣ - والحائض والنفساء.
- ٤ - وفاقد الطهورين أو فاقد القدرة على استعمالهما: تسقط عنهم الصلاة أداء وقضاء، قولاً واحداً إلا فى الأخير ففيه أربعة أقوال. كما تقدم فى التيمم.
- ٥ - والنائم أو الغافل: يؤدى الصلاة بعد الانتباه لقوله ﷺ: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها»، فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] رواه مسلم.
- ٦ - دخول الوقت، ويكفى فيه غلبة الظن والحق أن دخول الوقت سبب فى الوجوب وشرط فى الصحة.

* * *

الأسئلة

- س ١: أذكر شروط الصلاة وعرف الشرط وافرق بينه وبين الركن، وبين البلوغ وعلاماته، وحكم الصبى والمكره، وشرح شروط الصحة وشروط الوجوب والصحة معاً.
- س ٢: أذكر المواضع المنهى عن الصلاة فيها، وبين حكم الرعاف قبل

الصلاة أو فيها - وكيف يبنى؟ وإذا اجتمع له قضاء وبناء فماذا يفعل؟ وضع ذلك بضرب أمثلة، وبين ما لا يبنى به، وبين العورة بقسميها للصلاة وعورة الرؤية، وما يندب ستره من العورة. وأقل ما يصلى فيه الرجل، والمرأة من اللباس، وبين حكم استقبال القبلة من الصلاة وشرطه، والذي يستقبل، وحكم التقليد فى القبلة مع إمكان الاجتهاد، والذي يقلده غير المجتهد، وحكم من تبين له خطأ الاستقبال فى الصلاة أو بعدها، ومن وجد سائراً بعد صلاته مكشوف العورة، ومن صلى فى جوف الكعبة أو تحتها. ومن لم يهتد إلى القبلة، وحكم الصلاة صوب السفر على الدابة أو فى السفينة فرضاً ونفلاً، وبين من تسقط عنهم الصلاة، وهل منهم النائم والغافل مع التعليل؟.

* * *

فصل فرائض الصلاة

(وسننها، وفضائلها، ومكروهااتها)

فرائض الصلاة أربع عشر فريضة: النية وتكبيرة الإحرام، والقيام لها وقراءة الفاتحة، والقيام لها، والركوع، والرفع منه والسجود، والجلوس بين السجدين، والسلام المعروف بالألف واللام، والجلوس للسلام، والاعتدال والطمأنينة، وترتيب الفرائض. ومن أخذ وصف الصلاة أو كيفيتها عن عالم بها صحت صلاته إن اعتقد أن بها فرائض وسنناً وفضائل ولو لم يميز بعضها عن بعض،.. وكذا إن اعتقد أن بها فرائض وسنناً أو فرائض فقط.

* * *

الشرح

أولاً: فرائض الصلاة: النية: وتكون قبل تكبيرة الإحرام بلا فصل كثير وإلا بطلت الصلاة، ومحلها القلب، والتلفظ بها خلاف السنة ولا يلزمه التعرض فى نيته لعدد ركعات الصلاة، ولا لكونها أداء أو قضاء.

ثانيها: تكبيرة الإحرام: ولفظها الله أكبر، وشرطها أن تكون باللغة العربية - ولا يجزئ غير ذلك - وهى فرض فى كل صلاة، ولو نفلاً لقوله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم»، فإن

عجز عن النطق بها أو عن الإتيان بها بالعربية سقطت ككل فرض، ودخل الصلاة بالنية على المعتمد، ويستحب الجهر بها.

ثالثها: القيام لها في الفرض للقادر: فلا يجرى إيقاعها جالساً أو منحنياً إلا لمسبق كبيرها منحنياً وأدرك الإمام راعياً فصلاته صحيحة ولا يعتد بالركعة فإن ابتدأها قائماً ففي الاعتداد بالركعة قولان.

رابعها: قراءة الفاتحة: بحركة اللسان لإمام وفد، فلا يكفي إجراؤها على قلبه، ولا يجب عليه أن يسمع نفسه خلافاً للشافعي، وهي فرض في كل ركعة على المعتمد فيجب تعلمها إن أمكن، وإلا ائتم بمن يحسنها إن وجده، وإن لم يجده فصل بين تكبيره وركوعه ندباً بسكوت أو ذكر وهو أولى. فإن سها عنها أو عن بعضها في أقل الصلاة أو نصفها أو جلها ولم يمكنه تداركها سجد للسهو مراعاة للقائلين بوجوبها في جل الصلاة أو نصفها أو أقلها، وأعادها أبداً وجوباً مراعاة للقائل بوجوبها في كل الصلاة وهو الراجح، فإن تركها عمداً ولو في ركعة بطلت.

خامسها: القيام لها بالفرض: فإن جلس أو انحنى حال قراءتها، أو استند إلى شيء بحيث لو أزيل لسقط بطلت صلاته.

سادسها: الركوع: وشرطه أن يكون من قيام في الفرض أو النفل الذي صلاه من قيام فلو جلس فركع لم تصح. وأقله أن تقرب راحته فيه من ركبتيه ويستحب أن يضع يديه فيه على ركبتيه ويمكنهما ويسوى ظهره ولا يرفع رأسه ولا يطأطئه، ويبعد الرجل عضديه عن جنبه بعداً متوسطاً، والذي فهمه الباجي والبخاري من «المدونة»: أن وضع اليدين على الركبتين واجب ويؤيده حديث الصحيحين، فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب.

سابعها: الرفع منه: فإذا لم يرفع ويطمئن رافعاً بطلت صلاته كما يقع لكثير من العوام لقوله ﷺ: «لا يجرى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود».

ثامنها: السجود على الجبهة والأنف: إلا أن السجود على الأنف قيل واجب، وقيل: مستحب. فمن ترك السجود على الجبهة بطلت صلاته إن كان لغير مانع، فإن كان مانع كجروح ونحوها لا تبطل وأوماً للسجود من

جلوس ولا يسجد على أنفه لأنه تابع لها. ومن ترك السجود على الأنف أعاد في الوقت مراعاة للقول بوجوبه. ولا يجلس في هويه للسجود ثم يسجد كما يقول به بعض أهل العلم لفعله ﷺ لذلك^(١).

تاسعها: الجلوس بين السجدين: لقوله ﷺ: «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً» وعند رفع رأسه من السجود يرفع يديه عن الأرض ويضعهما على ركبتيه وإذا لم يرفعهما ففي بطلان صلاته قولان أصحهما عدم البطلان وأن رفعهما مندوب^(٢).

عاشرها: السلام المعروف بالألف واللام: ولفظه: السلام عليكم بتأخير عليكم، فلا يجزئ خلافه، فلا يصح سلامي عليكم، أو سلام الله عليكم، ولا سلام عليكم، ولا لفظ السلام فقط، ولا عليكم السلام - وأجزأ في تسليمه الرد سلام عليكم، وعليكم السلام، ولا يفتقر السلام إلى نية الخروج من الصلاة على الراجح بل يندب الإتيان بها.

حادى عشرتها: الجلوس للسلام: بقدر لفظه فرض، وبقدر التشهد سنة، وبقدر الدعاء مستحب.

ثاني عشرتها: الاعتدال في أثناء القيام والجلوس، وبعد الرفع من الركوع والسجود، وحال السلام.

ثالث عشرتها: الطمأنينة: وهي استقرار الأعضاء أثناء تأدية الأركان كالركوع والسجود والرفع منهما وغير ذلك استقراراً تاماً.

والأصل في ذلك: قوله ﷺ للمسيء في صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» رواد السبعة.

(١) والجواب عنه ما قالته عائشة - رضى الله عنها - أنه ﷺ «إنما فعل ذلك في آخر أمره لما بدن»؛ أى: ثقلت حركة أعضائه لارتفاع سنه - وهذا الجلوس إن وقع سهواً ولم يطل لم يضر وإن طال سجد له بعد السلام، وعمداً إن طال ضرراً وإلا فلا.

(٢) وعند القيام للركعة الثانية أو الرابعة لا يرجع ليقوم من جلوس بل يستحب الرجوع إلى القيام من السجود خلافاً للشافعية.

ولا يلزم من الطمأنينة الاعتدال، ولا العكس، لأن المصلى قد يطمئن ولا يعتدل، ويعتدل ولا يطمئن، فكل منهما فرض بذاته.

رابع عشرتها: ترتيب الفرائض: فيأتى بالنية قبل الإحرام، والإحرام قبل القراءة، والقراءة قبل الركوع، وهكذا إلى آخر الصلاة.

* * *

سنن الصلاة

سننها أربعة عشرة: السورة بعد الفاتحة فى الركعة الأولى والثانية، والقيام لها، والجهر فيما يجهر فيه والسر فيما يسر فيه، وكل تكبيرة إلا تكبيرة الإحرام وسمع الله لمن حمده للإمام والمنفرد، وكل تشهد، وكل جلوس له، والصلاة على النبى ﷺ بعد التشهد الأخير. والسجود على صدور القدمين والركبتين والكفين، ورد المقتدى السلام على إمامه، وعلى من على يساره إن شاركه فى ركعة، والزائد على قدر الطمأنينة، والجهر بتسليمه التحليل، والإنصات للإمام فيما يجهر فيه.

* * *

الشرح

أول: سنن الصلاة: السورة بعد الفاتحة فى الركعة الأولى والثانية للإمام والمنفرد سنة فى الفرض الذى له وقت معين بشرط اتساع الوقت؛ ويكره الاقتصار على بعض السورة كما يكره تكرارها فى كل ركعة.

ثانيها: القيام بها: لأن حكم الظرف حكم المظروف.

ثالثها: الجهر فيما يجهر فيه: وهو الصبح والجمعة وأولينا المغرب والعشاء؛ وأقل الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه، وأعلاه لا حد له ما لم يتفاحش ومحل سنية الجهر ما لم يترتب عليه التشويش على مصل آخر وإلا حرم - وجهر المرأة أن تسمع نفسها فقط، فأعلى جهرها وأدناه واحد.

رابعها: السر فيما يسر فيه: وهو الظهر والعصر، وأخيرة المغرب، وأخيرة العشاء وأقل السر حركة اللسان والشفتين وأعلاه أن يسمع نفسه، وتؤكد الجهر والسر بمحلتهما بالفاتحة دون السورة.. وهذه السنن الأربع خاصة بالفرض.

خامسها: كل تكبيرة إلا تكبيرة الإحرام: المعتمد أن كل تكبيرة سنة مستقلة، فلو ترك ثلاث تكبيرات سهواً ونسى السجود لها بطلت صلاته. ويندب كون التكبير حال الخفض والرفع إلا في القيام من التشهد فلا استقلال قائماً.

سادسها: سمع الله لمن حمده للإمام والمنفرد: المعتمد أن كل تسمية سنة مستقلة. فالإمام يطالب بسنة وحى: سمع الله لمن حمده، والمأموم يطالب بمندوب، وهو ربنا ولك الحمد، والمنفرد يطالب بهما معاً. لما في «الموطأ» أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد».

سابعها: كل تشهد: ولو زاد عن اثنين ولو في سجود السهو.

ثامنها: كل جلوس له: أى كل جنوس للتشهد غير الجلوس بقدر السلام فإنه فرض وغير الجلوس للدعاء فإنه مندوب، إلا بعد سلام الإمام فيكره.

تاسعها: الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد التشهد الأخير: بأى لفظ من الألفاظ الثابتة عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

عاشرها: السجود على صدور انقدمين والركبتين والكفين. وقال فى «التوضيح»: كون ذلك سنة ليس بصريح فى المذهب، ولذا قيل إن السجود على ما ذكر واجب موافقة للشافعى، ووجهه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة: وأشار بيده على أنفه، واليدين والركبتين وأطراف القدمين» رواه الشيخان. ويندب تقديم اليدين على الركبتين إذا هوى للسجود وتأخيرهما عنهما عند القيام لأمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك وبه عمل أهل المدينة، ويندب وضع يديه فى السجود حذو أذنيه ولا يفترش ذراعيه افتراش السبع لنهيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك.

حادى عشرتها: رد المقتدى السلام على إمامه، وعلى من على يساره إن شاركه فى ركعة فأكثر لا أقل.

ثانى عشرتها: الزائد على قدر الطمأنينة: ويقدر بعدم التفاحش.

ثالث عشرتها: الجهر بتسليمة التحليل: بخلاف تسليمة الرد، والجهر بتكبيرة الإحرام مندوب وغيرها من التكبير يندب للإمام دون غيره فالأفضل له الإسرار.

رابع عشرتها: الإنصات للإمام فيما يجهر فيه: وإن لم يسمعه،
وقيل بوجوبه كالحنفية، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

* * *

فضائل الصلاة

فضائلها كثيرة منها: رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وتطويل قراءة
النصب والظهر تليها، وتقصير العصر والمغرب، وتوسط العشاء، وتقصير قراءة
الركعة الثانية عن الأولى، وقراءة المأموم مع الإمام في السرية، وتأمين الفذ
والمأموم مطلقاً وتأمين الإمام في السر فقط، والتسبيح في الركوع والسجود،
وقول ربنا ولك الحمد للمقتدى والفذ حال القيام، والقنوت بأى لفظ يصبح
فقط، والدعاء قبل السلام بما أوجب، والسترة للإمام المنفرد، وختم الصلاة
بالأذكار الواردة عن الرسول ﷺ^(١) من غير فصل بنافلة^(٢) والتماذى في
الذكر بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس أو قرب طلوعها^(٣).

* * *

شرح ما يحتاج إلى شرح

١ - رفع اليدين: عند تكبيرة الإحرام: الرفع حذو المنكبين، وتكون
ظهورهما إلى السماء على المعتمد، ويستحب كونهما مكشوفتين حال الرفع.

(١) عن ثوبان قال: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثاً وقال:
«اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام»، وعن أبي هريرة أن رسول الله
ﷺ قال: «من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وحمد الله ثلاثاً وثلاثين، وكبر الله ثلاثاً
وثلاثين فتلك تسعة وتسعون، وقال تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر» رواهما مسلم.

(٢) لما رواه أبو داود أن رجلاً صلى الفريضة فقام يتنفل فجذبه عمر بن الخطاب
رضي الله عنه - وأجلسه وقال له: لا تصل النافلة بإثر الفريضة، فقال له النبي ﷺ: أصبت
يا ابن الخطاب أصاب الله بك.

(٣) لما رواه الترمذي وحسنه أنه ﷺ قال: «من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر
الله حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمرة تامة» وعلى هذا مضى
عمل السلف - رضي الله عنهم - كانوا يثابرون على الاشتغال بالذكر بعد صلاة الصبح إلى
آخر وقتها.

٢ - **المفصل:** من أول سورة الحجرات إلى آخر سورة الناس، وسمى بذلك لكثرة الفصل فيه بالبسملة بين سورته - وطوال المفصل من أول الحجرات إلى آخر النازعات، ووسطه من أول عبس إلى آخر الليل، وقصاره من أول الضحى إلى آخر الناس - ويقرأ في الصباح والظهر من طوابعه إلا أن الظهر تلى الصباح في التطويل - (ولا يندب التطويل إلا لفذ وإمام بجماعة معينين طلبوه منه بلسان المقال أو الحال) - ويقرأ في العصر والمغرب من قصاره، وفي العشاء من وسطه.

٣ - **التأمين:** أن يقول آمين، ومعناها: استجب. قال ﷺ: «إذا أمن الإمام فأمنوا فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» رواه الجماعة - ويؤمن المنفرد والمأموم في صلاة الجهر والسر، ويؤمن الإمام في صلاة السر اتفاقاً ولا يؤمن في صلاة الجهر على المشهور، وصحح ابن عبد السلام مقابل المشهور لثبوته في السنة^(١).

٤ - **التسبيح:** في الركوع والسجود مندوب لحديث عقبة بن عامر قال: لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال لنا رسول الله ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم». فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى: قال: «اجعلوها في سجودكم» - ويندب أيضاً الدعاء في السجود لما صح من قوله ﷺ: «أقرب ما يكون أحدكم من ربه وهو ساجد فأكثرُوا فيه بالدعاء».

٥ - **والقنوت:** بأى لفظ يصبح فقط: وندب إسراؤه وكونه قبل الركوع الثانى ولفظه الآتى، لأنه الذى اختاره الإمام - والمسبوق بركعة يقنت في القضاء على المشهور - وقيل: لا يقنت.

٦ - **السترة للإمام والمنفرد:** إن خشياً مروراً بمحل سجودهما، وتكون بظاهر ثابت غير مشغل، وأقلها فى غلظ رمح وطول ذراع - ويكره الحجر والندابة وما يشغل ويأثم المار بين يدي المصلى فيما يستحقه من محل صلاته صلى نسترة أم لا: إذا كان غير طائف وغير مصل - وإذا تعرض المصلى والمار له مندوحة يأثمان معاً - وإذا لم يتعرض المصلى والمار ليس له مندوحة لا يأثمان معاً - وإذا تعرض المصلى والمار ليس له مندوحة يأثم المصلى فقط - وإذا لم

(١) روى أبو داود وأحمد عن وائل بن حجر قال: «سمعت رسول الله ﷺ قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقال: آمين، رفع بها صوته».

يتعرض المصلي والمار له مندوحة يَأْتُم المار فقط - والمندوحة: الفسحة في ترك المرور بين يديه، قال ﷺ: «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه» - ولا ستره على المأموم لأن الإمام ستره له.

لفظ القنوت: (اللهم إنا نستعينك، ونستغفرك، ونؤمن بك، ونتوكل عليك، ونثنى عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفرك، ونخنع^(١) لك ونخلع^(٢) ونترك من يكفرك، اللهم إياك تعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد^(٣)، نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجذ^(٤)، إن عذابك بالكافرين ملحق).

* * *

التشهد، والصلاة على النبي ﷺ، والدعاء

التحيات لله، انزاكيات لله، الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، انسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

فإن سلمت بعد هذا أجزأك، وإن شئت قلت:

وأشهد أن الذي جاء به محمد حق، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن الصراط حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من فى القبور.

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد.

اللهم صل على ملائكتك والمقربين، وعلى أنبيائك والمرسلين، وعلى أهل طاعتك أجمعين.

اللهم اغفر لى ولوالدى، ولائمتنا، ولمن سبقنا بالإيمان مغفرة عزما.
اللهم إنى أسألك من كل خير سألك منه محمد نبيك ﷺ، وأعوذ بك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك ﷺ.

(٢) نطرح الأديان الباطلة.

(١) نخضع ونذل.

(٤) الثابت.

(٣) نجد ونجتهد.

اللهم اغفر لنا ما قدمنا، وما أخرنا، وما أسررنا، وما أعلنا، وما أنت أعلم به منا - ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار وسوء المصير.

* * *

مكروهات الصلاة

من مكروهات الصلاة: الدعاء بعد تكبيرة الإحرام، والدعاء في أثناء الفاتحة، والدعاء في الركوع^(١)، والدعاء بعد التشهد الأول، والدعاء بعد سلام الإمام، والدعاء بالعجمية للقادر على العربية، والجهر بالدعاء، وبالتشهد.

ومن المكروه: السجود على الثياب والبسط وشبههما مما فيه زفاهية إلا لضرورة، والسجود على ملبوسه أو على كور عمامته إلا حر أو برد، والقراءة في الركوع والسجود، والالتفات في الصلاة بلا حاجة، وتشبيلك أصابعه وفرقتها ووضع يديه على خاصرته، ووضع قدم على الأخرى، والتفكر في أمر دنيوى، وتغميض عينيه، وحمل شيء بكمه أو فمه، وعبت بلحيته والتعوذ والبسملة في الفريضة، والإقعاء، وتبسم قل اختياراً (والكثير مبطل) وترك سنة خفيفة وحرم ترك المؤكدة، والتصفيق حاجة (والشأن التسميح) .

* * *

شرح ما يحتاج إلى شرح

١ - كره السجود على الثياب والبسط وما فيه زفاهية: لمنافاته للخشوع الذى هو روح الصلاة، وسواء كان لابساً للثياب أم لا، خلافاً للشافعى فى قوله: بالبطان إذا سجد على ثوب متصل به، ولا كراهة فى ذلك إذا كان لضرورة مثل اتقاء حر أو برد.

٢ - السجود على كور العمامة: مكروه إذا كانت مشدودة على جميع الجبهة، ولا إعادة عليه إن كانت كالطاقة والطاقتين الخفيفتين، وإلا أعاد فى الوقت، فإن كانت فوق الناصية ولم تلتصق الجبهة بالأرض فالصلاة باطلة.

٣ - القراءة فى الركوع والسجود: مكروهة لقوله ﷺ: «ألا وإنى

(١) ولا يعارضه ما صح أنه ﷺ كان يقول فى ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لى» لأن هذا محمول على بيان الجواز والأول على بيان الأولوية.

نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً، فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم» رواه مسلم - ومعنى قمن: حقيق وجدير.

٤ - الإلتفات في الصلاة بلا حاجة: مكروه ما لم يستدبر القبلة وإلا حرمت وبطلت صلاته.

٥ - تشبيك الأصابع وفرقتها في الصلاة: ولو في غير المسجد مكروه، وفي المسجد في غير الصلاة خلاف الأولى - وفي غير المسجد في غير الصلاة لا كراهة.

٦ - تغميض العينين: مكروه ما لم يخف أن يقع نظره على محرم، أو ما يشغله عن الصلاة.

٧ - التعوذ والبسملة: مكروه في الفرض، وجائز في النفل فإن قصد الخروج من الخلاف في البسملة فمندوب، وإلا فمكروه، هذا هو المشهور - وعن مالك قول بالإباحة - وعن ابن مسleme أنها مندوبة - وعن ابن نافع وجوبها. ودليل كراهة البسملة في الفرض ما صح أن عبد الله بن مغفل قال: سمعني أبي وأنا أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: يا بني إياك والحدث - ولم أر من أصحاب رسول الله ﷺ رجلاً أبغض إليه حدثاً في الإسلام منه - فإني صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها فلا تقلها إذا أنت صليت وقل الحمد لله رب العالمين إلخ، وعلى هذا عمل أهل المدينة.

٨ - الإقعاء: إن كان بجلوس على صدور القدمين فمكروه، وإن كان بجلوس على الأليتين كالكلب فحرام، ولكن لا تبطل به الصلاة.

٩ - التصفيق في الصلاة مكروه: ولو من امرأة لحاجة، والمطلوب شرعاً لمن نابه شيء في صلاته، (سواء كان متعلقاً بها كسهو إمامه أو بغيرها كمنع مار أو تنبيه على أمر ما) أن يقول: «سبحان الله»^(١).

* * *

(١) تنبيه: الصلاة مركبة من أقوال وأفعال، فجميع أفعالها ليست بفرائض إلا ثلاثة: تكبيرة الإحرام والفاحة والسلام. وجميع أفعالها فرائض إلا ثلاثة. رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، والجلوس للشهد، والقيام بالسalam.

مبطلات الصلاة أو مفسداتها

تبطل الصلاة برفضها: (وهو نية إبطالها وإلغاء ما فعله منها) وبترك ركن من أركانها عمداً أو سهواً وطال. ويتعمد زيادة ركن فعلي كركوع أو سجود لا قولياً كتكبيرة الإحرام والفاحة، ويتعمد جلوس للشاهد في غير محله ولو لم يتشهد. ويتعمد أكل وشرب. وبالكلام عمداً لغير إصلاحها وإلا فبكثيره ويتعمد تصويت. ونفخ بفم. وقىء ولو طاهراً قل. ويتعمد سلام حال شكه في الإتمام ولو بان له الكمال. وبطرو ناقض لوضوئه، وكشف عورته المغلظة ونجاسة بشروطها المتقدمة، وفتح على غير الإمام وبهتفه، وكثير فعل ولو سهواً، كسلام مع أكل أو شرب زلوا قل، وبمشغل عن فرض (وأعاد في مشغل عن سنة مؤكدة بوقت ضروري) وبذكر أولى الحاضرتين في الثانية، وبزيادة أربع ركعات سهواً في الرباعية والثلاثية ولو سفراً؛ وركعتين في الثانية أو التور أو النفل المحدود كركعتي الفجر، ويتعمد سجود المسبوق مع إمامه البعدي مطلقاً والقبلي إن لم يدرك معه ركعة، ويتعمد سجود قبل السلام لترك سنة خفيفة أو فضيلة، ما لم يكن مقتدياً بإمام يسجد لها؛ وبترك السجود القبلي سهواً إن كان عن ثلاث سنن وطال، وعمداً يبطل مطلقاً طال أم لا^(١).

* * *

شرح ما يحتاج إلى شرح

١ - الأكل وحده أو الشرب وحده: عمداً يبطل الصلاة وسهواً لا يبطل إلا بالكثير - والأكل والشرب معا يبطلان الصلاة مطلقاً عمداً أو سهواً.

٢ - التصويت: ما خلا عن الحروف كصوت الغراب وبطلت به لكونه من معنى الكلام.

٣ - النفخ: إذا كان بالفم عمداً أو جهلاً تبطل به الصلاة مطلقاً، وإذا كان سهواً تبطل بكثيره دون يسيره، وإذا كان بالأنف فلا تبطل الصلاة

(١) وأما قولهم: إذا ترك جميع سنن الصلاة عمداً أو جهلاً فلا تبطل بذلك عند ابن القاسم ويستغفر الله وهو المعتمد، فالجواب أن البطلان في ترك السجود القبلي مراعاة للقول بالوجوب، ولا غرابة في بناء مشهور على ضعيف.

إلا بكثيره دون يسيره عمداً أو جهلاً أو سهواً. والتنحنج لضرورة لا يبطل الصلاة ولا سجود فيه اتفاقاً، ولغير ضرورة لا يبطل على المعتمد.

٤ - القىء أو القلس: إن كان عمداً أبطل الصلاة مطلقاً وغلبة لا يبطل بشروط ثلاثة: أن يكون يسيراً وألا يكون نجساً وألا يرجع منه شيء.

٥ - طرو ناقض للوضوء: من حدث أو سبب أو شك، إلا أنه في طرو الشك يستمر فإن بان الظهر لم يعد كما تقدم - والمنفرد أو المأموم إذا سبقه الحدث أو نسيه أو تعمده بطلت صلاتهما - والإمام إذا تعمّد الحدث بطلت صلاته وصلاة المأمومين، وإذا أحدث نسياناً أو غلبة بطلت صلاته دون المأمومين؛ ويجب أن يستخلف غيره في صلاة الجمعة ويستحب في غيرها.

٦ - الفتح على غير الإمام: كأن سمعه يقرأ فتوقف في القراءة فأرشده للصواب لأنه من باب المكاملة بخلاف الفتح على إمامه ولو في غير الفاتحة فلا تبطل به.

٧ - القهقهة: هي الضحك بصوت، وتبطل بها الصلاة مطلقاً، عمداً أو سهواً أو جهلاً ولو سروراً بما أعده الله للمؤمنين^(١) فذاً كان أو إماماً أو مأموماً وانفذ يقطع الصلاة ويستأنفها مطلقاً، سواء وقع منه اختياراً أو غلبة أو نسياناً، والإمام كذلك لكن تبطل عليه وعلى المأمومين في العمد، ويستخلف في الغلبة والنسيان - والمأموم يتمادى مع إمامه على صلاة باطلة (لأنه من مساجين الإمام نظراً للقول بعدم بطلانها في الغلبة والنسيان) بشروط خمسة: ألا يكون ضحكه ابتداء عمداً وألا يضيق الوقت، وألا تكون الصلاة صلاة جمعة وألا يقدر على ترك الضحك، وألا يلزم عليه ضحك المأمومين كلهم أو بعضهم ثم يعيد الصلاة وجوباً مراعاة للقول المعتمد من بطلان الصلاة بالقهقهة ولو غلبة أو نسياناً، ومتى فقد شرط من الخمسة قطع ودخل مع إمامه.

٨ - وبمشغل عن فرض: أي مانع عن فرض من فرائض الصلاة كركوع أو سجود أو قراءة فاتحة أو بعضها، وذلك مثل شدة الحزن، أو وضع شيء في

(١) كما إذا قرأ آية فيها صفة أهل الجنة فضحك مسروراً بذلك.

فمه وهذا إذا كان لا يقدر على الإتيان معه بالفرض أصلاً أو يأتي به بمشقة ودام ذلك المشغل وأما إن حصل ثم زال فلا بطلان ولا إعادة - وأعاد في وقت ضرورى فى مشغل عن سنة من السنن الثمانية المؤكدة - أما ترك سنة غير مؤكدة فلا شىء عليه كان الترك لمشغل أو لغيره .

٩ - ويتذكر أولى الحاضرتين فى الثانية : كمن تذكر فى صلاة العصر الحاضرة أن عليه الظهر لم يصلها أو تذكر فى صلاة العشاء الحاضرة أن عليه المغرب، فتبطل ثانية الحاضرتين لأن ترتيب الحاضرة مع الحاضرة واجب شرط بحيث لو ترك الترتيب بطلت الصلاة - وترتيب يسير الفوائت مع الحاضرة واجب غير شرط على المعتمد - وترتيب كثير الفوائت مع الحاضرة مستحب - ومقدار اليسير خمسة أوقات فأقل، والكثير ستة فأكثر .

١٠ - صلاة الفرض الرباعية والثلاثية : تبطل بزيادة أربع ركعات سهواً، والثنائية تبطل بزيادة مثلها - وصلاة الفرض فى السفر حكمها حكم صلاة الفرض فى الحضر على المعتمد - والنفل المحدود كركعتى الفجر والعيدى والاستسقاء والكسوف يبطل بزيادة مثله سهواً وانغير محدود لا يبطل - وأما الوتر فإنما يبطل بزيادة ركعتين، لا بزيادة مثله .

* * *

(الصور التى يكون فيها المأموم من مساجين الإمام أربعة) :

- ١ - إذا ضحك المأموم بشروطه الخمسة المتقدمة .
- ٢ - إذا كبر للركوع ناسياً لتكبيرة الإحرام .
- ٣ - إذا ذكر حاضرة أو فائتة .
- ٤ - إذا ذكر الوتر .

ويعيد فى المسألة الأولى والثانية وجوباً - وفى الثالثة إذا ذكر حاضرة أعاد وجوباً وإذا ذكر فائتة أعاد ندباً فى الوقت - وفى الرابعة لا إعادة .

* * *

ما لا يبطل الصلاة

ولا تبطل بإنصات قليل لمن يخبره أو يخبر غيره بخبر، ولا بقتل عقرب قصدته ولو انحط لأخذ حجر يرميها به، ولا بإشارة قليلة بعضو كيد أو رأس لحاجة طرأت عليه، ولا بإشارة لرد سلام على من سلم عليه وهو يصلى بل هي واجبة على الراجع، ولا بأنين لوجع إن قل، وبكاء تخشع (والبكاء بغير تخشع كالكلام، والبكى وهو ما كان بغير صوت لا تبطل إلا بكثيره ولو اختياراً) ولا تبطل بتنحنح ولو لغير حاجة، ولا بمشى قدر ثلاثة صفوف لسترة أو سد فرجة أو دفع مار أو رد دابة خوف ذهابها سواء كان المشى بجنب أو قهقري، أما استدبار القبلة فمبطل، ولا بإصلاح رداء سقط ولو طأطأ وأخذه من الأرض ولا بسد فمه للتثاؤب بل هو مندوب ولا ببصاق بلا صوت لحاجة، ولا بقصد تفهيم غيره أنه في صلاة كتسبيح أو سأل سائل عن شيء وقد انتهى من قراءة الفاتحة فقرأ آية تناسب المسئول عنه فلا تبطل، وإن لم يكن التفهيم في محله بأن كان في أثناء الفاتحة أو آية الكرسي مثلاً فاستأذن عليه شخص فانتقل إلى قوله تعالى: ﴿ادخلوها بسلام آمين﴾ [الحجر: ٤٦] بطلت لأنه صار بانتقاله إلى ما ذكر في معنى المكالمة - ومحل عدم البطلان بالأشياء المتقدمة إذا لم تكثر حتى يظن مشاهداً أنه ليس في صلاة، وإلا بطلت.

* * *

صلاة المريض والعاجز

صلاة النفل: تجوز من قيام وجلوس وركعة من قيام وأخرى من جلوس. أما الفرض: فإذا لم يقدر على القيام فيه استقلالاً، أو خاف حدوث مرض أو زيادته أو تأخر شفائه. أو خروج حدث بالقيام استند ندباً لغير حائض وجنب كحائط وعمود ومنبر وحبل في سقف، فإن استند للحائض والجنب أعاد في وقت ضروري - فإن تعذر القيام جلس مستقلاً وجوباً، وإلا فمستنداً وجوباً^(١)، وترجع ندباً في محل القيام كما يترجع المتنفل - فإن لم

(١) لو استند القادر على القيام أو الجلوس استقلالاً في غير السورة بحيث لو أزيل المستند إليه لسقطت بطلت صلاته، إن احتاج أن يستند وإلا يسقط أو كان في السورة كره استناده ولا بطلان، فلو جلس حال قراءة السورة بطلت للإخلال بهيئة الصلاة لا لترك ركن.

يقدر على الجلوس بحالتيه اضطلع على جنبه الأيمن ندباً مصيباً بالإيماء
 ووجهه إلى القبلة، فالأيسر كذلك، فعلى ظهره ندباً ورجلاه لمقبلة وجوباً،
 فالترتيب بين هذه الثلاث مندوب - فإن لم يقدر استلقى على بطنه ورأسه
 لمقبلة وجوباً مصلياً بالإيماء كذلك، فإن استلقى على بطنه مع القدرة على ما
 قبله بطلت صلاته لوجوب الترتيب.

ومن قدر على القيام فقط أومأ للركوع والسجود منه وخفض إيماء
 سجوده عن ركوعه وجوباً - ومن قدر على القيام والجلوس أومأ للركوع من
 قيام والسجود من جلوس وحسر عمامته عن جبهته وجوباً - فإن سجد
 على أنفه من لا يستطيع السجود على جبهته لمانع بها صحت لأنه أتى بما
 في وسعه من الإيماء وإن قدر على جميع الأركان إلا أنه إن سجد لا يقدر
 على القيام صلى ركعة من قيام وقم من جلوس - ومن عجز عن جميع
 أركان أتى بالنية بأن ينوي الدخول في الصلاة، ويستحضرها بقلبه، فإن
 قدر على السلام سلم أو قدر على النية مع إيماء بصرف وجبت الصلاة بما
 قدر عليه، وسقط ما عجز عنه، ولا يخرها عن وقتها بما قدر عليه ما دام
 تكلف في عقله.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا
 مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103] وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 17]
 17 وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وحديث عمران بن
 حصين قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة فقال: «صل قائماً،
 فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك» رواه الجماعة إلا مسلماً
 وزاد النسائي: «فإن لم تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها»^(١).

(١) فليعتبر بهذا الذين أماتوا الصلاة فلا يأتونها إلا وهم كسالى ويصلونها نقرأ
 ويجمعونها جمعاً ولا يفكرون إلا في الخروج منها - ليعتبر بهذا الذين لأدنى مرض يعطلون
 صلاة ويقطعون صلتهم بالله - ليعتبر بهذا الذين تشغلهم أمورهم وأعيانهم وشئون الحياة
 عن المحافظة على مواقيت الصلاة وليسبعوا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ
 وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ وليعلموا أنه لا عذر في تأخير
 صلاة عن وقتها حتى في أثناء المعركة الحربية والتجارب الحربية قال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى
 الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فإن خفتهم فرجالاً أو ركباناً وليعلموا أن الرسول
 ﷺ قال: «من ترك صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله» أي: فقدهما فأصبح وترا، وقال:
 من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله» رواهما البخاري.

قضاء الصلاة

يجب على المكلف قضاء ما فاتته من الصلاة ولو شكها على الفور سواء فاتته بعذر غير مسقط لها كالنوم والغفلة إذا لم يكن عن تقصير لقوله ﷺ: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾» أو فاتته بغير عذر^(١) لجهله بذنب ترك الصلاة الذي هو أكبر الذنوب بعد الشرك بالله؛ وعدم معرفته بمنزلة الصلاة في الإسلام، وأنها روح الإيمان، وعماد الدين وعلامة المؤمنين^(٢).

كيف تقضى الفائتة: تقضى على النصفة التي فاتت عليها فالسفرية تقضى مقصورة ولو في حضر. والحضرية تقضى كاملة ولو في السفر، والسرية سرية ولو في محل الجهر. والجهرية جهرية ولو في محل السر. ويحرم عليه تأخير القضاء مطلقاً سفرًا أو حضرًا صحيحًا أو مريضًا ولو في وقت نهى كظلمع الشمس وغروبها، إلا المشكوك في فواتها ففي غيره - واغتفر له وقت الحاجة كالأكل والشرب والنوم، وتحصيل الضروري لمعاشه ومعاذه - ويحرم عليه التنفل لاستدعائه التأخير إلا لسنن كوتر وعيد وشفعاً قبل وتر وفجرًا قبل أداء صبح، ورخصوا له في يسير النوافل كتحتية المسجد والسنن والرواتب.

* * *

(١) واقتصاره في الحديث على ذكر المنسية والتي نام عنها من التنبيه بالأدنى على الأعلى الذي هو العمد.

(٢) ولا يرتفع إثم تأخير الصلاة وذنب إخراجها عن وقتها بمجرد القضاء بل لابد من التوبة النصوح بالإفلاع عن الذنب في الحال والندم على التفريط في جنب الله، والعزم الأكيد على عدم العودة وإقامة الصلاة بعد ذلك بتأديتها في أوقاتها مستوفية لشروطها والاستقامة على ما أمرك الله: بهذا يرجى قبول التوبة، ومغفرة الحوبة، قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢] فهو لاء الذي لا ينقطعون عن تأخير الصلاة عن وقتها صلاتهم مردودة. وتوبتهم غير مقبولة، لأن شرط التوبة عدم العودة، وهؤلاء لا ينتهون عما منه يتوبون قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥] وتأخيرها عن وقتها من السهو عنها باتفاق العلماء - وقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مريم: ٥٩] قال غير واحد من السلف إضاعته تأخيرها عن وقتها فقد أخبر سبحانه أن الويل لمن أضاعها وإن صلاتها.

ترتيب الفوائت في نفسها ومع غيرها

يجب وجوباً غير مشروط مع الذكر والقدرة ترتيب الفوائت في نفسها سواء كانت قليلة أو كثيرة؛ فلو خالف لا تبطل المقدمة على محنها ولكنه يآثم، ولا إعادة عليه للصلاة المقدمة لخروج وقتها بمجرد فعلها.

ومثل ذلك ترتيب يسير الفوائت مع الحاضرة^(١) (وهي خمسة أوقات فأقل) فيصليها قبل الحاضرة ولو ضاق وقتها لقوله ﷺ: «فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها» فإن قدم الحاضرة عمداً صحت مع الإثم؛ ويندب له إعادتها بعد قضاء الفوائت ولو بالوقت الضروري - أما إن قدمها ناسياً أن عليه فوائت ولم يتذكر حتى فرغ منها فإنها تصح ولا إثم عليه، وأعاد الحاضر ندباً كما تقدم - أما لو تذكرها أثناء الحاضرة فإن كان تذكره قبل تمام ركعة منها بسجديتها قطعها وجوباً ورجع للفوائت سواء كان منفرداً أو إماماً، ويقطع مأموماً تبعاً له ولا يجوز له إتمام بنفسه ولو باستخلاف والقطع بسلام؛ لأنها منعقدة - فإن كان مأموماً فلا يقطع نظراً لحق الإمام وندب له إعادتها بعد قضاء الفوائت ولو بالوقت الضروري - وإن كان تذكره بعد تمام ركعة بسجديتها ضم إليها أخرى ندباً وجعلها نافذة وسلم ورجع للفوائت إلا المغرب فيتمها مغرباً على الراجح - وإن كان بعد صلاة ركعتين من الثنائية أو الثلاثية أو ثلاث من الرباعية أتمها ثم يصلى الفوائت ثم أعاد الحاضرة ندباً ولو بالوقت الضروري - وإذا تذكر يسير الفوائت وهو في نفل أتمه مطلقاً وجوباً لوجوبه بالشروع فيه إلا إذا خاف خروج وقت حاضرة لم يكن صلاها ولم يعقد من النفل ركعة فيقطعه حينئذ؛ فإن عقد ركعة كمل النفل ولو خرج وقت الحاضر.

وأما كثير الفوائت: (وهو ستة أوقات فأكثر) فتقدم الحاضرة عليها ندباً إن اتسع الوقت ووجوباً إن ضاق على المعتمد.

ويجب وجوباً شرطياً مع الذكر والقدرة أيضاً ترتيب الحاضرتين المشتركتي الوقت وهما الظهران والعشاءان سواء مجموعتين أو لا. بأن يصلى

(١) وقيل إن ترتيب يسير الفوائت مع الحاضرة واجب شرط وتظهر ثمرة الخلاف فيما إذا خالف ما أمر به فقدم الحاضرة على يسير الفوائت فعلى الشرطية يعيد الحاضرة أبداً وعلى مقابله يعيدها ما دام الوقت الضروري باقياً.

الظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء. فإن خالف بطلت المقدمة على محلها إلا إذا أكره على التقديم أو كان التقديم نسياناً فإنها تصح إن لم يتذكر الأولى حتى فرغ من الثانية وأعادها ندباً بعد أن يصلى الأولى إن كان الوقت ولو الضرورى باقياً - أما إذا تذكر الأولى فى أثناء الثانية فحكمه حكم من تذكر يسير الفوائت فى الصلاة الحاضرة على المعتمد من أن الترتيب واجب شرطاً فى الابتداء لا فى الأثناء.

* * *

حكم جاهل الفائتة

١ - جاهل صلاة نهارية فائتة يصلى النهاريات الثلاث، وليلية يصلى الليلتين.

٢ - وجاهل عين الفائتة مطلقاً لا يدرى ألييلة أم نهارية، وتارك ثلاث مرتبة أو أربع أو خمس لا يعلم الأولى منها يصلى الخمس مرتبة.

٣ - وجاهل صلاة فائتة وثانيتها، أو ثالثتها، أو رابعتها، أو خامستها يصلى الخمس أيضاً لكن يثنى بباقي المنسى.

٤ - وجاهل صلاة وسادستها، أو حادى عشرتها، أو سادس عشرتها، أو حادى عشرتها يصلى الخمس مرتين.

وندب فى جميع ما تقدم الظهر لأنها أول فريضة ظهرت فى الإسلام، ما لم يعلم أن أول ما تركه غير الظهر وإلا فلا.

* * *

الأسئلة

س١: اذكر فرائض الصلاة مفصلة، وسننها مشروحة، وفضائلها ومكروهاتها، وما يبطل الصلاة وما لا يبطلها، وبين الصور التى يكون فيها المأموم من مساجين الإمام وما يعيد فيها وما لا يعيد.

س٢: بين كيفية صلاة المريض، وقضاء الفائتة ووقتها وحكم ترتيبها فى نفسها ومع غيرها وحكم جاهل الفائتة ثم اذكر الحكم فيما يأتى تفصيلاً:

الجهر فيما يجهر فيه، السر فيما يسر فيه. الجلوس للتشهد. السترة فى

الصلاة. المفصل. السجود على كور العمامة. تشبيك الأصابع وفرقتها. تغميض العينين. التعوذ والبسملة. الإقعاء. اقتصر مصل في سجوده على الجبهة أو الأنف. الإنصات للإمام فيما يجهر فيه. القيام لتكبيرة الإحرام أو الفاتحة. القهقهة في الصلاة القىء. النفخ. الكلام. الحدث، زيادة ركن فيها قراءة المأموم خلف إمامه؛ سجد مصل لترك القنوت أو زاد ثلاث ركعات سهواً في المغرب. مسبوق بركعة سجد مع إمامه.

* * *

فصل في بيان النوافل المطلوبة

يندب النفل في غير النهى:

ويندب النفل مؤكداً قبل صلاة الظهر، وبعدها، وقبل صلاة العصر وبعد صلاة المغرب، والعشاء بلا حد في الجميع، فيكفى في تحصيل الندب ركعتان والأولى أربع ركعات إلا المغرب فست.

ويندب مؤكداً الضحى، وأقله ركعتان، وأكثره ثمان - والتهجد وأفضله بالثلث الأخير من الليل - والتراويح برمضان وهي عشرون ركعة بعد العشاء غير الشفع والوتر، ويندب قراءة القرآن كله فيها، بأن يقرأ في كل ليلة جزءاً يفرقه على العشرين ركعة، ويندب الانفراد بها في البيت إن لم تعطل المساجد، ونشط لفعالها، ولم يكن آفاقاً بالحرمين.

ويندب مؤكداً تحية المسجد نقوله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين» - وهي لداخل مستطهر يريد الجلوس فيه في وقت جائز - وتأدت بالفرض، ولا تسقط بالجلوس ولو طال، وتحية مسجد مكة الطواف بالبيت سبعا وركعتاه لآفاقي وغيره، إلا مكياً ليس مطلوباً بطواف ودخل المسجد وقت الجواز لغير قصد طواف فيكفيه الركعتان، وندب البدء بتحية مسجده ﷺ قبل السلام عليه.

* * *

الرجبية

وركعتا الفجر رجبية - فوق المندوب ودون السنة - تحتاج لنية تخصها - ووقتها من طلوع الفجر الصادق إلى صلاة الصبح وتقضى في يومها من حل النافلة للزوال، ولا يقضى نفل سواها، وإن أقيمت الصبح وهو بمسجد تركها وجوباً ودخل مع الإمام وقضاها بعد حل النافلة، وإن كان خارج المسجد وركبته ركعها إن لم يخش فوات ركعة من الصبح.

وندب لمن أراد التوجه لمسجد لصلاة الصبح أن يصلى الرجبية بالمسجد وأجزأته عن تحية المسجد - فإن صلاها بغير المسجد ثم أتى المسجد قبل إقامة الصبح جلس حتى تقام الصبح. فلا يركع فجراً، ولا تحية مسجد، لأن الوقت وقت كراهة للنافلة.

وندب الاقتصار في الفجر على الفاتحة، وندب إسرارها.

وقال ابن وهب: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يقرأُ فِيهَا بِ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وهو في مسلم من حديث أبي هريرة، وفي أبي داود من حديث ابن مسعود.

السنن المؤكدة

خمسة وهي: الوتر، والعيدان: الفطر والأضحى، والكسوف والاستسقاء.

ولكل باب يأتي الكلام عليه إن شاء الله، والكلام هنا في الوتر خاصة.

الوتر

هي أكّد السنن، وهي ركعة واحدة ويدخل وقتها الاختيارى بالفراغ من العشاء إن صليت بعد الشفق الأحمر، وإلا أخرت إليه، ويستمر اختيارياً للفجر - وضرورياً من طلوع الفجر الصادق لصلاة الصبح بتمامها ولا تقضى بعد صلاة الصبح اتفاقاً وندب لفد تذكر الوتر بصبح قطعها ما لم

يخف خروج وقت الصبح - وجاز النقط لمؤتم وإمام على الراجح وندب بتمهجد تأخيره ليكون آخر صلاته فإن قدمه وانتبه لم يعد لحديث: «لا وتران في ليلة»^(١).

* * *

فصل : سجود التلاوة

حكم سجدة التلاوة : سنة مؤكدة .

المخاطب بها اثنان : القارئ مطلقاً، والمستمع بشروط أربعة : إن قصد الاستماع أو جلس يتعلم من القارئ، وصلاح القارئ للإمامة، واجتمعت فيه شروط الصلاة، ولم يجلس القارئ ليسمع الناس حسن صوته، ويشترط لها ما يشترط للصلاة من الطهارة واستقبال القبلة .

صفتها : هي سجدة واحدة بلا تكبير للإحرام ولا سلام، وإنما يكبر في الهوى والرفع استئنافاً، وينحط لها القائم في صلاة وغيرها ولا يجلس ليأتي بها من جلوس، ولا ينزل لها الراكب إلا إذا كان مسافراً فيسجد لها صوب سفره بالإيماء، لأنها نافلة؛ وكرر السجدة إن كررت الآيات التي بها إلا من معلم ومتعلم .

مواضعها في المذهب أحد عشر : (لا في ثانية الحج ولا النجم ولا الإنشقاق ولا القلم تقديماً لعمل أهل المدينة في هذه المواضع الأربعة على الحديث) وهي : **آخِرُ الْأَعْرَافِ** [الأعراف : ٢٠٦] ، **وَالْأَصَالُ** [الرعد : ١٥] **وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** [النحل : ٥٠] و **خُشُوعاً** [الإسراء : ١٠٩] **وَبُكْيَا** [مريم : ٥٨] و **إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ** [الحج : ١٨] **وَزَادَهُمْ نُفُوراً** [الفرقان : ٦٠] و **رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ** [النمل : ٢٦] **وَهُمْ**

(١) وجاز نفل بعده إن لم ينوه قبل الشروع فيه والإكراه : كوصله به بلا فاصل عادي كتجديد وضوئه أو الانتقال من البيت إلى المسجد وكره تأخيرهُ للضرورة بلا عذر، وكلام بدنيوى بعد صبح لا فجر، وكره ضجعة بعد صلاة الفجر إذ لم يصحبها عمل أهل المدينة، وكره صلاة نفل غير التراويح ولو الشفع والوتر في جماعة كثيرة أو بمكان مشتهر بين الناس وإلا فلا - وإن لم يتسع وقت الصبح إلا لركعتين ترك الوتر لا لثلاث . ولخمس زاد الشفع ما لم يقدمه، ولسبع زاد الفجر .

لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿[السجدة: ١٥]﴾ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴿[ص: ٢٤]﴾^(١) و﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]، وهذا هو المشهور لأنه موضع الأمر وقيل السجود عند قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨] لأنه تمام الأول لمخالفته للكافر المتكبر بالسَّامة.

مستحبات السجود ثلاثة: جهر بها للإمام في الصلاة السرية ليسمع المأمومين فيتبعوه وإلا يجهر سجدوا معه، لأن الأصل عدم السهو^(٢)، وتصح صلاتهم إن لم يتبعوه، وقراءة لساجدها بصلاة بعدها قبل الركوع^(٣)، وصلاة شكر عند سماع بشارة أو حصول زلزلة.

مكروهاتها ثمانية: تركها نحصل الشروط وقت الجواز وإلا ترك الآية، والافتقار على قراءة الآية للسجود، وتعمدتها بفريضة ولو صبح جمعة^(٤)، لا نفل فلا يكره. (فإن قرأها بفرض سجد ولو بوقت كراهة كبعد العصر لغروب الشمس وبعد الصبح لطلوعها لأنها سنة مؤكدة، ولا يسجدتها وقت الحرمة كعند غروب الشمس وطلوعها، لا في خطبة لاختلال نظامها) وسجود شكر عند سماع بشارة (وأجازه ابن حبيب قائلًا: قد فعله النبي ﷺ) وسجود عند زلزلة، وقراءة بتلحين، وقراءة جماعة إذا لم تخرج عن

(١) وقيل السجود فيها عند قوله تعالى: ﴿لَزَلْنِي وَحَسَنَ مَّآبٍ﴾ [ص: ٢٥] والأول هو المشهور لأن قوله تعالى: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾ [ص: ٢٥] كالجزاء على السجود فكان بعد السجود فقدم السجود عليه.

(٢) ومن جاوزها بآية أو آيتين يسجد بلا إعادة: ومجاوزها بكثير يعيد القراءة ولو بفرض ويسجد ما لم ينحن: وإلا استمر وأعاد قراءتها في الركعة الثانية إن كانت الصلاة نفلًا وكان في الأولى، والإعادة قبل الفاتحة على الظاهر.

(٣) ولو قصد السجدة بعد قراءتها وانخفض بنيتها فركع ساهيا عنها اعتد بركوعه عند مالك بناء على أن الحركة للركن لا تشتط لا عند ابن القاسم فلا يعتد به عنده فيخر ساجدًا ولو بعد رفعه، وسجد لهذه الزيادة بعد السلام إن اطمأن بركوعه وإلا فلا سجود عليه.

(٤) وروى ابن وهب لا تكره قراءتها في الفريضة ابتداء وصوره اللخمي وابن يونس وابن بشير وغيرهم لما ثبت أنه ﷺ كان يداوم على قراءة السجدة في الركعة الأولى من صلاة الصبح يوم الجمعة، قال ابن بشير: وعلى ذلك كان يواظب الأخيار من أشياخي وأشياخهم.

حدها الشرعى فى الموضعين وإلا حرمت، وجهر بالقراءة بمسجد لما فيه من التخليط على المصلين والذاكرين^(١).

الأسئلة: بين حكم سجدة التلاوة، والمخاطب بها وصفتها ومواضعها، ووجه ترك بقية مواضعها ومستحباتها ومكروهاتها.

* * *

فصل سجود السهو^(٢)

السهو لغة: الذهول عن الشيء مطلقاً، تقدمه ذكر، أم لا.

صفته: إن كان بعد السلام - سجدتان بنية وجوبا، يكبر فى خفضه ورفع، ويعيد التشهد - فقط^(٣) - استثنائاً، ثم يسلم وجوبا - فواجباته خمسة: النية، والسجدة الأولى، والثانية، والجلوس بينهما، والسلام - وسنته اثنتان: التكبير، والتشهد.

وإن كان قبل السلام: فكذلك إلا أن نيته مندرجة فى نية الصلاة، والسلام منه هو سلام الصلاة.

حكمه: سنة مؤكدة سواء كان قبلياً، أو بعدياً. عن ثلاث سنن أم لا.

* * *

سببه ومحلّه

سببه: إما زيادة - فقط - فى الصلاة لفعل، أو قول^(٤) قلّ سهواً، كزيادة ركعة أو سجدة. أو أكل. أو كلام لأجنبى.

(١) والقارئ بمسجد يوم أو غيره يقام ندبا ولو كان فقيراً محتاجاً بشروط: أن تكون قراءته جهراً، وداوم على ذلك، ولم يشترط ذلك واقف ولو كره - وأما قراءة القرآن على الأبواب وفى الطريق قصدا لطلب الدنيا فحرام ولا يجوز الإعطاء لفاعل ذلك لما فيه من الإعانة على المحرم.

(٢) يجب جبر الصلاة التى حصل فيها السهو بالكيفية المشروعة لأن ذلك منهاجه ﷺ ومنهاج أصحابه. وإلخيار كليه فى الاتباع والشر كله فى الابتداء ويحرم قطعها وصلاتها مرة ثانية لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] وقوله ﷺ فى الصحيح: «لا تصلوا صلاة فى يوم مرتين» أى لا تعاد الصلاة الواحدة فى يوم مرتين إلا لفضل الجماعة بشروط مذكورة فى محله.

(٣) ١ - أى بلا دعاء: وهذا أحد المواضع التى لا يطلب فيها دعاء بعد تشهد السلام. ٢ - وبعد سلام الإمام. ٣ - ومن خرج إمامه لصلاة الجمعة وهو فى نفل فإنه يخفف حتى يدرك الدعاء. ٤ - ومن أقيمت عليه الصلاة هو فى أخرى ولو فرضاً.

(٤) الزيادة القولية إذا كانت من جنس الصلاة لا يسجد لها إلا فى تكرير الفاتحة سهواً، وفى إبدال السر بالفرض بأعلى الجهر.

ومحل السجود لذلك بعد السلام لما رواه الجماعة عن ابن مسعود (أن النبي ﷺ صلى الظهر خمسا، فقليل له: أزيد في الصلاة؟ فقال: «وما ذلك؟» فقالوا: صليت خمسا، فسجد سجدتين بعد ما سلم ثم سلم).

وإما نقص فقط: في الصلاة لسنة مؤكدة، أو سنتين خفيفتين فأكثر من سنن الصلاة سهواً، كالسورة بعد الفاتحة في ركعة أو ركعتين أو تسميعتين فأكثر - ومحل السجود لذلك قبل السلام لما رواه الجماعة عن ابن بحنة «أن النبي ﷺ صلى فقام في الركعتين فسبحوا به، فمضى، فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم».

وإما زيادة ونقص معاً: في الصلاة كزيادة فعل من أفعالها، وترك سنة ولو خفيفة من سننها سهواً - ومحل السجود لذلك قبل السلام أيضاً تغليبا للنقص على الزيادة. وعن الشافعي يسجد للسهو قبل السلام مطلقاً، وعن أبي حنيفة بعده مطلقاً.

تنبيه: النقص والزيادة، لا يشترط فيهما التحقق، بل الأمر أعم بأن يكونا محققين، أو مشكوكا فيهما، أو أحدهما محققاً، والآخر مكشوكاً فيه.

* * *

أحكام السجود القبلي

يكون بعد التشهد والدعاء، وتركه حرام، كان عن ثلاث سنن أم لا، وتبطل الصلاة إن كان عن ثلاث سنن وطال وإلا فلا - ولا يصح السجود القبلي في صلاة الجمعة إلا في جامعها الذي صلاها فيه، أو رحبته أو طريقه. وتأخير السجود القبلي مكروه، وتجزئ الصلاة على المشهور - ولو اقتدى مصلحاً بإمام يرى السجود بعد السلام تابعه وسجد بعد السلام.

* * *

أحكام السجود البعدي

ترك السجود البعدي مكروه، ولا تبطل الصلاة، ويطالب بالإتيان به ولو بعد سنين، وتقديمه حرام، وتجزئ الصلاة على المشهور، والسجود البعدي في صلاة

الجمعة يصح إيقاعه فى أى مسجد تصلى فيه الجمعة، فلا يشترط إيقاعه فى جامعها الذى صلاها فيه، ولا يصح فى مسجد لا تقام فيه الجمعة.

* * *

السهو إما عن فرض أو سنة أو مستحب

حكم السامى عن فرض من فرائض الصلاة:

إذا زاد ركناً يسجد للسهو بعد السلام - وإذا نقص النية أو تكبيرة الإحرام فالصلاة باطلة وبيئتئها.

وإذا نقص ركناً غير النية وتكبيرة الإحرام، فإن أمكنه التدارك يأت به^(١) وذلك إذا كان النقص من الركعة الأخيرة؛ وتذكر قبل عقد ركوع التى تليها - بالرفع منه معتدلاً مطمئناً^(٢) - أو كان النقص من الأخيرة وتذكر قبل السلام.

(١) فتارك ركوع، تذكره فى السجود، أو فى الجلسة بين السجدين أو فى التشهد يرجع قائماً، وندب له أن يقرأ شيئاً من القرآن ليقع ركوعه بعد قراءة - وتارك الرفع من الركوع يرجع محدودباً حتى يصل إلى حد الركوع ثم يرفع منه بسمع الله لمن حمده - وتارك سجدة تذكرها قائماً يجلس ليأتى بها من جلوس. وتارك سجدين ينحط لهما من قيام، وتارك سجدة تذكرها جالساً فى التشهد سجد وهو جالس؛ وأعاد التشهد وسلم - ويسجد فى جميع ما تقدم بعد السلام، لأنه زاد فقط، ما لم يكن معه نقص تقدم. وإلا فقبله.

(٢) هذا ما لم يكن المتروك ركوعاً من ركعة فيفوت بمجرد الانحناء من التى تليها، وتقوم هذه الركعة مقام ما قبلها - ويفوت بالانحناء أيضاً ترك السر والجهر، والسورة وسجدة التلاوة وتكبير العيد، فإن عاد للمتروك بطلت الصلاة كما يفوت بالانحناء ذكر بعض صلاة أخرى قبل التى هو فيها.

(٣) فإن كانت ركعة النقص هى الأولى صارت الثانية مكانها ويأتى بركعة بالفاتحة وسورة، ويتشهد ويسجد بعد السلام لخض الزيادة - وإذا كانت هى الثانية صارت الثالثة ثانية: وهى بالفاتحة فقط، فيشهد بعدها، ويأتى بركعتين بالفاتحة فقط، ويسجد قبل السلام لنقص السورة من التى صارت ثانية مع الزيادة، وإذا كانت ركعة النقص هى الثالثة، وصارت الرابعة ثالثة، ويأتى بركعة بدلها ويسجد بعد السلام.

وإذا تذكر - وهو فى جلوس التشهد الثانى أو بعد السلام بقرب - أنه ترك ركناً من الأولى رجعت الثانية أولى، والثالثة ثانية، والرابعة ثالثة، فيأتى بركعة بالفاتحة فقط، ويسجد قبل السلام لنقص السورة، والتشهد الأول: لأنه صار ملغى بوقوعه بعد الأولى.

فإن سلم من غير الأخيرة ساهياً، ولم يطل أو يخرج من المسجد، لم يفت تداركه: بل =

فإن تذكر بعد الركوع، أو بعد السلام فات التدارك فيلغى ركعة .
النقص، ويأتى بركعة بدلها^(١) ما لم يطل، أو يخرج من المسجد . وإلا بطلت
صلاته ووجب عليه الإعادة، والطول والقرب غير محدود على المذهب، وإنما
هو راجع إلى العرف .

* * *

حكم الساهى عن السنة أو المستحب

السنة الواحدة الخفيفة إذا نقصها فقط أو زادها فقط لا سجود عليه -
أما لو نقصها وزاد ركنًا، أو سنة مؤكدة فإنه يسجد قبل السلام .
والسنتان الخفيفتان فأكثر، أو السنة الواحدة المؤكدة فأكثر فى النقص
فقط يسجد قبل السلام، وفى النقص مع الزيادة يسجد قبل السلام أيضا
تغيباً للنقص على الزيادة .

وفى الزيادة فقط يسجد بعد السلام إذا أبدل السر بالفرض بأعلى الجهر
أو زاد تشهداً فى غير محله سهواً - ولغيرهما من السنن لا يسجد، وإن زاد
السورة فى الركعتين الأخيرتين، أو زاد تسميعتين فأكثر أو تكبيرتين فأكثر
أما المستحب فمن زاده أو نقصه فلا سجود عليه .

* * *

= يتداركه على الوجه السابق، ما لم يعقد ركوع التلى تليها - وإن سلم من الأخيرة - معتقداً
كمال صلاته . ثم تذكر ترك ركن منها فات التدارك . واستأنف ركعة بدلها بنية وتكبير ما لم
يطل، أو يخرج من المسجد . ومن سلم عالماً بأن صلاته لم تتم أو شك فى صلاته فصلاته باطلة،
فذا كان أو إماماً ووافقه المأمومون على ذلك، فإن خالفوه فأخبروه بالتمام وأنه ليس عليه شئ
رجع لقولهم إن كثر المخبرون جداً بحيث يفيد خبرهم العلم الضرورى ولو تيقن خلاف ما أخبروه
به أو كان غير مستنكح: فإن لم يفد خبرهم العلم الضرورى رجع لقولهم إن لم يتيقن خلاف ما
أخبر به، فإن تيقن خلافه فلا يرجع لقولهم، كما لا يرجع لقول العدل الواحد على المشهور .

(١) من ترك الجلوس للتشهد سهواً رجع ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه، ولا سجود
عليه، وإلا فلا يرجع ويسجد قبل السلام، فإن رجع لم تبطل ولو استقل قائماً لعدم الاتفاق على
فرضية الفاتحة .

السنن المؤكدة التي يسجد لتركها مفردة ثمانية

السورة، والسر، والجهر في محلها ولو بالفاصلة فقط، والتشهد الأول^(١) والجلوس له، والتشهد الثاني، والتكبير مرتين فأكثر، إلا تكبيرة الإحرام والتسميع مرتين فأكثر.

حكم سهو المأموم

إذا سها المأموم حال القدوة، بزيادة أو نقص عن سنة مؤكدة، أو سنتين خفيفتين فأكثر لا سجود عليه لأن الإمام يحمله عنه.

ويلزمه سهو الإمام، ولو لم يسه معه، ولا حضر سهوه، بأن كان مسبوقاً أدرك ركعة فأكثر لقوله ﷺ: «ليس على من خلف الإمام سهو فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه» رواه الدارقطني - لكن في القبلى يسجد معه، وفي البعدى بعد قضاء ما عليه. فإن سها عن فرض فلا يسقط بالسهو ولا يجزىء عنه السجود كما تقدم.

وإن فات مأموما ركوع مع إمامه، ففي غير أولاه اتبع إمامه، فيركع ويرفع ويسجد خلفه ما لم يرفع من سجودها الثاني، فإن رفع منه فاتته الركعة، فيتبع الإمام ويقضيها بعد سلامه، فإن قضاها بعد رفع إمامه من سجودها الثاني بطلت صلاته سواء كان الفوات لعذر مما يأتي أم لا - وإن كان الفوات في أولى المأموم - فإن كان لعذر من سهو ونعاس لا ينقض، وازدحام ومرض ونحو ذلك تركه وسجد معه؛ لأنه صار مسبوقاً فاتته الركوع وقضاها بعد سلامه - وإن كان لعذر بل باختياره بطلت واستأنف الإحرام، كما تبطل إن قضى في صلب الإمام ما فاتته من الركوع في حال العذر.

ومن زوحم عن الرفع من الركوع حكمه حكم من زوحم عن الركوع على المعتمد فيجزي فيه ما تقدم في الركوع - وإن فاتته سجدة فإن طمع فيها قبل عقد إمامه ركوع التي تليها برفع رأسه معتدلاً مطمئناً - سجدها، وإلا تمادى وقضى الركعة بعد سلام إمامه ولا سجود عليه، إلا أن يشك في الترك بعد السلام لاحتماله أنه لا يترك.

حكم من لم يدر ما صلى أثلاثاً أو اثنين: أنه يبني على الأقل، ويأتي

بما شك فيه، ويسجد بعد السلام، ما لم يكن مستنكحاً - وهو الذى يأتيه الشك كل يوم ولو مرة - فحكمه أن يبني على الأكثر ويعرض عن الشك، ويسجد بعد السلام ترغيماً للشيطان.

من لا سجود عليهم: من استنكحه السهو - وهو الذى يترك سنة أو فرضاً سهواً كثيراً ولو فى كل يوم مرة - أصلح إن أمكنه ولا سجود عليه، ومن شك هل سلم أم لا فإنه يسلم ولا سجود عليه^(١) ومن شك هل سجد من سجوده القبلى واحدة أو اثنتين فإنه يأتى بالثانية ولا سجود عليه، والقاعدة فى ذلك البناء على اليقين وإغلاق باب التسلسل.

وكذلك لا سجود على من زاد سورة فى أخريه أو إحداهما سهواً أو عمداً، أو أبدل السر بأعلى الجهر، أو الجهر بأدنى السر فى آيتين من الفاتحة أو السورة وإثماً السجود فيما إذا أعلن أو أسر فى نصف الفاتحة فأكثر، ولا سجود فى إعادة السورة لهما بخلاف الفاتحة ولا على مقتصر على سماع نفسه فى جهرية أو إسماع من يليه فى سره، ولا فى إدارة الإمام مأموماً ليمينه بل ذلك مندوب، ولا فى فعل يسير سهواً، كالتفات وحك جسد وإصلاح سترة أو رداء، أو مشى نحو صفيين لسد فرجة ولا على من قاء أو قلص غلبة إن قل وطهر ولم يزداد منه شيئاً عمداً وإلا بطلت صلاته.

* * *

فروع

الأول: لو شفع وتره ساهياً. سجد للسهو وأجزأه.

الثانى: من شك فى تشهده هل هو فى جلوس الشفع أو الوتر فإنه يسلم ويسجد مكانه: ثم يأتى بركعة الوتر.

الثالث: من لم يدر هل هو جالس فى أول الشفع أو فى ثانيه أو فى الوتر فإنه يأتى بركعة ويتشهد ويسلم، ويسجد بعد السلام ثم يقوم فيوتر بركعة.

(١) إن قرب ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه: فإن طال جداً بطلت، وإن انحرف استقبل وسلم وسجد، وإن طال لا جداء، أو فارق مكانه بنى بإحرام وتشهد وسلم وسجد، فيعيد تارك الصلاة التشهد فى ثلاث صور: إذا لم يفارق مكانه وطال لا جداء، أو فارقه وطال طويلاً متوسطاً، أو فارقه ولم يطل.

الرابع : لو تذكر في تشهد وتره أنه نسي سجدة من شفعه فإنه يشفع وتره ثم يسجد لزيادة الجلوس ثم يوتر بواحدة.

الخامس : إن شك مصل في ترك سجدة لم يدر محلها سجدها لاحتمال كونها من التي هو بها فتيقن سلامتها ويصبح الشك فيما قبلها. فإن كان في الأخيرة أتى بركعة بالفاحة فقط وسجد قبل السلام لاحتمال تركها من إحدى الأوليين فيجتمع له زيادة ونقص وفي قيام الرابعة أتى بركعتين ويتشهد بعد إتيانه بالسجدة وقبل الإتيان بالركعتين ويسجد قبل السلام كذلك. وفي قيام الثالثة جلس وسجدها وأتى بثلاث: ركعة بالفاحة والسورة وبتشهد، وركعتين بالفاحة فقط.

* * *

الأسئلة

س ١ : بين حكم سجود السهو. وسببه وصفته: ومتى يكون قبل السلام ومتى يكون بعده. وما دليل كل منهما. وإذا ترك المصلي سجود السهو البعدى أو القبلى ناسياً ثم تذكره فما الذى يفعله؟ وبين السنن المؤكدة التى يسجد المصلى لتركها قبل السلام وحكم من نسى السجود القبلى وسلم وكان مترتباً عن سنتين مؤكدتين أو ثلاث ثم تذكره بعد السلام عن قرب أو بعد، وحكم من ترحل للقيام من ركعتين فى الفريضة ناسياً للتشهد الأول ثم تذكره، ومن نسيه حتى انتصب قائماً، ومن سها عن الفاتحة أو بعضها فى ركعة من صلاته، ومن ترك السورة بعد الفاتحة عمداً أو سهواً، ومن شك فيما أتى به من عدد الركعات وحكم مأوم سها عن السورة حال الاقتداء أو بعد سلام إمامه.

س ٢ : بين حكم النساى عن الفرض أو السنة أو المستحب، وحكم سهو المأوم، والفرق بين من استنكحه الشك، ومن استنكحه السهو وحكم كل منهما وبين من لا سجود عليهم ومن شك فى ترك سجدة لم يدر محلها وحكم مؤتم فاتة ركوع أو سجود و من ترك سجدة من الركعة الأخيرة ساهياً ثم تذكر قبل السلام أو بعده، ومن شفّع وتره ساهياً. ومن تذكر فى تشهد وتره أنه

نسى سجدة من شفعه. ومن شك هل هو فى صلاة الظهر أو العصر أو فى تشهد الشفع أو الوتر ومن لم يدر هل هو جالس فى أول الشفع أو فى ثانيه أو فى الوتر؟ وما القاعدة فى ذلك؟

* * *

باب الإمامة

هى لغة: مطلق التقدم - وشرعاً: أن يتبع مصلّ مصلياً آخر فى جزء من صلاته غير تابع غيره فيه.

حكمها: الجماعة شرط صحة فى صلاة الجمعة، وسنة مؤكدة فى غيرها من الفرائض والسنن المؤكدة كالعيدين إلا الوتر. وفرض كفائى فى كل بلد يقاتلون عليه. ومندوبة فى التراويح.

فضلها: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة» رواه الشيخان.

ما يحصل به فضلها: ولا يحصل فضلها إلا بإدراك ركعة بركوعها وسجديتها. وإنما تدرك بانحناء المأموم فى أولاه مع الإمام قبل اعتداله ولو لم يطمئن إلا بعده^(١) حديث البيهقى: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه^(٢)» ومحل حصول الفضل إن فاتته بقيتها اضطراراً. فإن فاتته اختياراً فلا يحصل الفضل على الراجح.

مقدار الجماعة: اثنان فصاعداً بالإمام؛ بشرط أن يكون المقتدى بالغاً ولو امرأة بخلاف الصبى. فلو اقتدى بإمام يعيد ذلك الإمام لفضل الجماعة.

من يعيد الصلاة لأجر الجماعة؟ من لم يحصل فضلها لصلاته بصبى أو منفرد ولو حكماً، كمن أدرك دون ركعة - يندب له أن يعيد صلاته مأموماً لتحصيل فضل الجماعة ولو بالوقت الضرورى مع جماعة اثنين فأكثر،

(١) لأن عقد الركعة عند ابن القاسم برفع الرأس من الركوع إلا فى أربع مسائل تأتى: ففوات إدراكها برفع الرأس من الركوع.

(٢) ومعنى أدرك الجماعة أدرك حكمها فيلزمه ما يلزم الإمام والمأموم، وفضلها فيحصل له ثواب من حضرها إن فاتته بقيتها اضطراراً.

لا مع واحد، إلا إذا كان إماماً راتباً بمسجد، لأنه كالجماعة - والمعيد ينوى بإعادة الصلاة الفريضة مع تفويض الأمر لله في قبول فريضة أى الصلاتين على المعتمد ومن حصل فضل الجماعة فلا يعيد في جماعة أخرى ولو كانت الثانية أكثر عدداً أو أزيد خيراً^(١).

الصلاة التي لا تعاد لفضل الجماعة: المغرب، لأنها تصير مع الأولى شفعاً وقد جعلت ثلاثاً لتوتر صلاة النهار؛ ولما يلزم عليه من التنفل بثلاث، إذ المعادة في حكم النفل - ولا العشاء بعد الوتر لحديث «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً» فإن أعادها وأعاد الوتر لزم مخالفة حديث «لا وتران في ليلة».

فإن شرع في الإعادة ساهياً قطع صلاته إن لم يعقد ركعة، وإلا شفع ندباً وسلم. وإن أتم معه المغرب أتى برابعة ولو سلم معه إن قرب وسجد بعد السلام.

فإن تبين للمعيد عدم الأولى أو فسادها أجزأته المعادة لنيته التفويض.

الإمام الراتب كالجماعة فضلاً وحكماً: إذا جاء في وقته المعتاد ولم يجد أحداً فأذن وصلى، فيحصل له فضل الجماعة، وينوى الإمامة ولا يعيد في أخرى، ويعيد معه من صلى فذاً، ولا يصلى بعده جماعة ويجمع ليلة المطر. لا تجوز صلاتان في يوم واحد إلا لفضل الجماعة. فمن صلى الظهر منفرداً يحرم عليه إعادتها منفرداً وإماماً، ومن صلاها في جماعة يحرم عليه إعادتها ولو جماعة ولو كانت الثانية أكثر عدداً أو أزيد خيراً وتقوى على المشهور^(٢)؛ ومن صلاها إماماً يحرم عليه إعادتها مطلقاً - ومن اقتدى بمعيد صلاته، لأنها فرض خلف نفل وأعادها أبداً ولو جماعة.

(١) وقوله ﷺ: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى» إنما يدل على الحث على إيقاع الصلاة في جماعة أو في جماعة كثيرة.

(٢) وقال ابن حبيب: تفضل الجماعة بالكثرة وفضيلة الإمام لما صح من قوله ﷺ: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله».

فضل المساجد الثلاثة: (مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس) كبير فالصلاة في الأول خير من مائة ألف صلاة في مساجدنا وفي الثاني خير من ألف، وفي الثالث خير من خمسمائة -- فمن صلى في غيرها فذاً يعيد فيها ولو فذاً، ومن صلى في غيرها جماعة فلا يعيد فيها إلا جماعة، ومن صلى فيها مطلقاً فلا يعيد في غيرها مطلقاً.

* * *

مسائل

١ - يحرم على المكلف ابتداء صلاة فرضاً أو نفلاً بجماعة أو لا بعد الإقامة للراتب.

فإن أقيمت صلاة بمسجد لراتبه وشخص في صلاة بالمسجد أو رحبته فإن خشى بإتمامها فوات ركعة مع الإمام قطعها - بسلام أو مناف - ودخل معه سواء كان يصلي نفلاً أو فرضاً غير المقامة أو عينها عقد ركعة أم لا، وإن لم يخش فوات ركعة أتمها إن كانت نافلة أو فريضة غير المقامة عقد ركعة أم لا.

فإن كانت المقامة فإن عقد فيها ركعة قبل إقامتها عليه انصرف عن شفع ولا يتمها، وإن كان في الثالثة رجع للجلوس فيتشهد ويسلم؛ وهذا إن كان بغير صبح و مغرب.

وإن لم يعقد ركعة أو عقدها ولكن كان بصبح أو مغرب قطع ودخل مع إمامه لئلا يصير متنفلًا بوقت نهى - فإن عقد ثانية المغرب بسجودها أو الصبح أو ثالثة غيرهماكملها بنية الفريضة، ودخل مع الإمام في غير المغرب وأما في المغرب فيخرج وجوباً من المسجد، لأن جلوسه يؤدي إلى الطعن في الإمام.

٢ وإن أقيمت الصلاة: بمسجد لراتبه على شخص محصل فضل الجماعة - وهو به أو برحبته - خرج منه وجوباً لئلا يؤدي إلى الطعن في الإمام، ومثله من صلى المغرب أو العشاء وأوتر - وإن لم يكن محصلاً فضلها لزمته مع الإمام كمن لم يصلها.

وإن أقيمت الصلاة بمسجد وشخص يصلي فرضاً أو نفلاً بغير المسجد - بأن كان في بيته أو عمله - أتمها وجوباً، وكذلك لو أقيمت بغير مسجد أو بمسجد ليس به إمام راتب على مصل بمسجد.

٣ - وكره للإمام إطالة ركوع لداخل معه في الصلاة، إلا لخوف ضرر من الداخل أو فساد صلاته، أو تفويت أجر الجماعة عليه لكون تلك الركعة هي الأخيرة، أما الفذ فلا كراهة في إزالته ركوعه للداخل.

٤ - ويندب للإمام إذا سلم من الصلاة ألا يبقى في مكانه، إلا بمقدار ما يستغفر الله ثلاثاً ويقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام، لأنه صح عنه عليه السلام ذلك، وهذا لئلا يخالطه الرياء والعجب؛ فإن كان الإمام في داره أو رحله فجلوسه في محله جائز لأنه مأمون مما يخاف منه.

* * *

شروط الإمام

شروطه ثمانية: الذكورية المحققة والإسلام، والعقل، والبلوغ في الفرض، والقدرة على الأركان؛ وألا يكون مأموماً ولا متعمداً الحدث وأن يكون عالماً بما لا تصح الصلاة إلا به من فقه وقراءة غير شاذة - ويزاد في إمام الجمعة الحرية والإقامة ببلدها وما في حكمه.

* * *

الشرح

يشترط في الإمام ثمانية شروط: الأول: الذكورية المحققة - فلا تصح إمامة المرأة ولو لنساء مثلها في فرض، ولا نفل، ولا إمامة الخنثى المشكل. الثاني: الإسلام - فلا تصح إمامة الكافر، ولا صلاته ولا صلاة من خلفه ويعيدون أبداً.

الثالث: العقل - فلا تصح إمامة مجنون مطبق ولا سكران ولا صبي غير مميز، وتصح إمامة مجنون يفيق أحياناً إن أمّ حال إفاقة.

الرابع: البلوغ في الفرض - فلا تصح إمامة صبي للبالغين في الفرض، وتصح في النفل مع الكراهة، كما تصح لمثله في فرض ونفل.

الخامس: القدرة على الأركان - من قيام وركوع، ونحو ذلك، فلا تصح إمامة عاجز عن ركن إلا لمن يساويه فيه إلا المومئ بمثله فلا يصح على المشهور، لأن الإيماء لا ينضبط.

السادس: ألا يكون مأموماً فلا تصح خلف مأموماً إلا من أدرك مع الإمام دون ركعة إذا قام لصلاته صح الاقتداء به وينوى الإمامة بعد أن كان ناوياً المأمومية.

السابع: ألا يكون متعمداً الحدث فلا تصح خلف متعمداً الحدث فيها، أو حال الإحرام، فإن نسيه ولم يعلموا به أو غلبه صح للمأموم دون الإمام إن لم يعمل بهم عملاً بعد التذكر أو بعد حصول الحدث، فإن علم المأموم حدث إمامه قبلها ولو نسيه كإمامه بطلت، وإن عم به فيها ولم يستمر بل فارقه صحت له^(١).

الثامن: أن يكون عالماً بما لا تصح الصلاة إلا به من فقه وقراءة غير شاذة. **الفقه:** هو العلم بالأمر التي تتوقف عليها صحة الصلاة، مثل فرائض الوضوء، والصلاة، وشروط صحتها، ويكفى علم كيفية ذلك ولو لم يميز الفرض من السنة.

والقراءة: قراءة الفاتحة والسورة والقراءة الشاذة ما وراء العشر ولا تصح بها الصلاة إلا إن وافقت رسم المصحف العثماني وإن لم تجز ابتداء. **واللحن عمداً** مبطل لصلاة الإمام، وصلاح من خلفه اتفاقاً واللحن سهواً لا يبطل، والجاهل بالفقه والقراءة لا تصح صلاة من اقتدى به إلا أن يكون أمياً يؤم أميين مثله وتعذر عليهم التعلم أو الائتتمام بمن يحسن الفاتحة. **ولا تصح الجمعة** خلف عبد ولو مكاتباً، ولا خلف خارج عن بلدها وما في حكمه - ومن اقتدى بإمام غير مستوفٍ لشروط الإمامة بطلت صلاته ووجب عليه الإعادة.

* * *

(١) كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في ثلاث عشرة مسألة تبطل فيها على الإمام دون المأموم: سبق الحدث ونسيانه، وضحك الإمام غلبة أو سهواً، ورؤية المأموم نجاسة على إمامه وأراها له فوراً فاستخلف في الحال (واختار ابن ناجي البطلان للجميع)، وإذا سقط سائر عورته المغلظة فاستخلف في قول سحنون، وإذا رعف في الصلاة رعاف بناء فاستخلف فيه ثم تكلم في حالة الاستخلاف، وإذا انحرف عن القبلة كثيراً ونوى مأمومه مفارقتها: وطراً فساد على صلاة الإمام الذي قسم القوم طائفتين في الخوف بعد مفارقة الأولى، وإن ترك السجود القبلي وكان عن ثلاث سنن وطال وسجده المأموم، وإن قطع الإمام الصلاة خوفاً على مال أو نفس، وإن طراً له جنون وإن طراً له موت.

من تكره إمامته مطلقاً، راتباً، أو غير راتب ستة

الفاسق بجارحة، كالسارق والزاني وشارب الخمر - وأما الفاسق بالاعتقاد كالحرورى^(١) والقدرى، وكل بدعى اختلف فى تكفيره ببدعته، فتحرم، إمامته، ويعيد من صلى خلفه فى الوقت الضرورى على المعتمد، والأعرابى للحضرى. وصاحب السلس للخالى منه، وصاحب القروح للصحيح، والأغلف سواء ترك الختان لعذر أم لا، ومن كره الناس إمامته لأمر دينى، إذا كرهه القليل غير أهل الفضل، وإلا حرمت إمامته.

* * *

من تكره إمامته إذا كان راتباً فى الفريضة أو السنة دون النافلة ستة أيضاً

الخصى والمأبون الذى يتكسر فى كلامه تكسر النساء على سبيل التكلف ومجهول النسب كاللقيط، وولد الزنا، والعبد فى غير الجمعة.

* * *

من تجوز إمامته بلا كراهة

- ١ - الأعمى.
- ٢ - اختلف فى الفروع «كالشافعى والحنفى»^(٢).
- ٣ - العنين وهو من له ذكر صغير لا يتأتى به الجماع.
- ٤ - المجذوم إلا أن يشتد جذامه.
- ٥ - الأقطع.
- ٦ - الأشل - لكن يستحب للإمام سلامة الأعضاء.
- ٧ - والألكن وهو من لا يكاد يخرج بعض الحروف من مخارجها.
- ٨ - ومحدود لقذف أو شرب خمر أو غيرهما إن تاب وحسنت حالته.
- ٩ - وصبى بمثله.

* * *

(١) الحرورية قوم خرجوا على على رضى الله عنه - بحروراه قرية من قرى الكوفة عابوا عليه تحكيمه لأبى موسى الأشعرى.

(٢) وما كان شرطاً فى صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام وما كان شرطاً فى صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم.

المكروهات العامة في المسجد والجماعة

صلاة بين الأساطين، وأمام الإمام بلا ضرورة، ولا تفسد صلاة أحدهما ولو كان المقدم امرأة، واقتداء من بأسفل السفينة بمن أعلاها لعدم تمكنهم من ملاحظة الإمام بخلاف العكس، وكذلك من بأبى قبيس بمن بالمسجد الحرام وصلاة رجل بين نساء، وعكسه، وإمامة بمسجد بلا رداء (ومن مأوم وفذ خلاف الأولى) وتنفل الإمام باحتراب لأنه لا يستحقه إلا أثناء الإمامة، وتنفل المصلى بموضع فريضته وصلاة جماعة بمسجد قبل الراتب. أو بعده وإن أذن، وحرم معه ووجب الخروج عند قيامها للراتب.

وللراتب الجمع في مسجده إن جمع غيره قبله بلا إذن منه، ولم يتأخر عن عادته كثيراً، فإن أذن لغيره أو أخر كثيراً كره له الجمع وإن دخل جماعة مسجداً فوجدوا راتبه قد صلى خرجوا ندباً ليجمعوا خارجة إلا بالمساجد الثلاثة فيصلون فيها أفذاذاً، لأن فذا أفضل من جماعة غيرها، فإن لم يدخلوها جمعوا خارجها.

* * *

الجائزات العامة في المسجد والجماعة

الإسراع لإدراك الجماعة بلا هرولة فإنها مكروهة لأنها تذهب الخشوع، وقتل عقرب وفأرة بمسجد، وإحضار صبي بالمسجد لا يعبث أو يعبث لكن يكف بالنهي وبصق قل في مسجد محصب تحت فرشته أو داخل الحصباء (ومنع بمسجد مبلط وفوق حصير المسجد وعلى حائطه) وقدم المصلى ندباً في البصق ثوبه ثم جهة يساره أو تحت قدمه اليسرى ثم جهة يمينه ثم أمامه في غير مبلط أو مفروش.

وجاز خروج امرأة متجالة (لا أرب للرجال فيها) لصلاة الجماعة بالمسجد وللسنن المؤكدة كالعيدين، وللجنازة - وخروج شابة غير مفتنة بالمسجد وجنازة قريب، ولا يقضى على زوجها به.

وجاز فصل مأوم عن إمامه بنهر صغير أو طريق لا يمنع من رؤية أفعال الإمام أو سماعه، وجاز مسمع، واقتداء به وبرؤية الإمام أو مأومه وبسماع أحدهما، ولو كان المأوم بدار والإمام بالمسجد.

وجاز علو مأموم على إمام ولو بسطح في غير الجمعة، ويكره علو إمام على مأموم إلا بالشيء اليسير كالشبر ونحوه أو لضرورة أو قصد تعليم. وتبطل صلاة من قصد بعلوه الكبير إماماً أو مأموماً.

* * *

شروط اقتداء المأموم بالإمام

شروطه ثلاثة:

- ١ أن ينوى الاقتداء بإمامه قبل تكبيرة الإحرام لا بعدها والنية الحكمية كافية، كانتظار المأموم إحرام إمامه، ومن نوى الاقتداء بشرطه لزمته الجماعة فلا ينفرد عنها كما لا يدخلها منفرد بصلاته.
 - ٢ متابعتة للإمام في الإحرام والسلام بأن يفعلهما بعد فراغ إمامه، فإن سبقه أو ساواه فيهما بطلت صلاته، وحرم سبقه في غيرهما وكره مساواته، وأمر وجوباً بعوده للإمام إن سبقه ورجاً إدراكه.
 - ٣ - مساواته للإمام في عين الصلاة وصفتها، وزمنها.
- فالأول:** كظهر خلف ظهر، فلا يصح ظهر خلف عصره، ولا فرض خلف نفل ولا العكس إلا نفلاً خلف فرض فيصح مع الكراهة.
- والثاني:** كأداء خلف أداء وقضاء خلف قضاء، فلا يصح قضاء خلف أداء. ولا العكس.
- والثالث:** كقضاء ظهر السبت خلف قضاء ظهر السبت، فلا يصح قضاء ظهر السبت خلف ظهر الأحد ولا العكس.
- ولا يجب على الإمام نية الإمامة إلا في أربع مسائل:** صلاة الجمعة وصلاة الجمع بين العشاءين للمطر أو الطين مع الظلمة وصلاة الخوف، وصلاة الاستخلاف - والضابط لذلك أن كل صلاة الجماعة شرط فيها لا بد فيها من نية الإمامة.

* * *

(من يستحب تقديمه للإمامة) عند اجتماع المستوفين لشروطها

يستحب تقديم السلطان: ثم رب المنزل؛ ثم المستأجر على المالك، فأب فعم، ثم الزائد في الفقه، ثم الزائد في الحديث، ثم الزائد في القراءة، ثم الزائد في العبادة، ثم المسن في الإسلام، ثم القرشي؛ ثم ذو النسب، ثم حسن الخلق، ثم جميل الخلق، ثم حسن اللباس.

وندب تقديم: الأورع، والزاهد. والحر، ومما تقدم على غيرهم.

وإذا نقص السلطان، أو رب المنزل عن درجة الإمامة فإنه يستخلف من يصلح لها.

كيفية وقوف المأموم مع إمامه: إن كان المأموم رجلاً واحداً أو صبياً مميزاً يعقل العبادة ندب له أن يقف عن يمين الإمام متأخراً عنه قليلاً ليميز المأموم عن الإمام لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فقامت عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه».

و ندب وقوف اثنين فأكثر خلف الإمام، وندب وقوف نساء خلف الجميع ممن ذكر: فمع إمام وحده خلفه، ومع إمام معه مأموم عن يمينه خلفهما، ومع رجال خلف إمام خلفهم، فعن أنس - رضي الله عنه - قال: «صليت أنا ويتيم في بيتنا خلف النبي ﷺ وأمي أم سليم خلفنا» متفق عليهما.

حكم المسبوق: أنه يكبر للإحرام، ثم للركوع إن وجد الإمام به، وللسجود إن وجد ساجداً أو نازلاً إليه بعد الرفع من الركوع - ولا يكبر جلوس أول أو ثان وجد الإمام به أو بين السجدين، بل يكبر للإحرام من قيام ويجلس بلا تكبير - ولا يؤخر الدخول مع الإمام حتى يقوم للركعة الثانية في أى حالة من الحالات لأنه يؤدي إلى انطعن فيه.

وإذا قام المسبوق للقضاء قام بتكبير إن جلس في ثانيته كمن أدرك مع الإمام الأخيرتين من رباعية أو ثلاثية، وإلا فلا يقوم بتكبير لأن جلوسه في غير محله بل لموافقة الإمام، إلا مدرك دون ركعة، لأنه كمفتتح صلاة جديدة.

كيف يؤدي المسبوق ما فاته؟ إذا قام المسبوق لقضاء ما عليه فإنه يقضى القول، بأن يجعل ما فاته قبل دخوله مع الإمام أول صلاته، وما أدركه معه آخرها، ويبني الفعل بأن يجعل ما أدركه أول صلاته وما فاته آخرها، فيكون كالمصلى وحده والمراد بالقول خصوص القراءة وصفتها من سر أو جهر، والمراد بالفعل ما عدا القراءة بصفتها فيشمل التسميع والتحميد والقنوت والشهد.

فإن أدرك الإمام في الثانية في صلاة رباعية، فإنه يأتي بعد سلام الإمام بركعة بالفاتحة وسورة جهرًا في العشاء وسراً في الظهرين قضاء لما فاتته من قول ويتشهد ويسلم بناء على ما فعل، وتسمى هذه الصلاة ذات الجناحين لوقوع السورة في طرفيها - وإن أدركه في الثالثة يأتي بركعتين بالفاتحة وسورة جهرًا في العشاء وسراً في الظهرين قضاء لما فاتته من قوله، ويتشهد ويسلم بناء على ما فعل وتسمى هذه الصلاة المقلوبة لوقوع السورة في أخيرتيها بدلاً من أولييهما - وإذا أدركه في الرابعة يأتي بركعة بالفاتحة وسورة جهرًا في العشاء وسراً في الظهرين قضاء لما فاتته من قول ويتشهد لأنها ثانيته بناء على ما فعل، ثم يقوم فيأتي بركعة بالفاتحة وسورة جهرًا في العشاء وسراً في الظهرين لما فاتته من قول لأنها ثانيته فيه، ولا يجلس للتشهد على رأسها بناء على ما فعل لأنها ثالثته فيه، ثم بركعة بالفاتحة فقط سرًا لما فاتته من قول ويتشهد ويسلم بناء على ما فعل «وتسمى هذه الصلاة الحبلية لوقوع السورة في ركعتي الوسط».

ومدرك ثانية الصبح مع الإمام يقنت في القضاء ويجمع بين التسميع والتحميد لأنها آخرته في الفعل الذي منه القنوت وهو فيها كالمصلى وحده.

حكم من خشى فوات ركعة. إذا وصل إلى الصف بدون إحرام: أنه ظن إدراك الصف قبل رفع الإمام أحرم وركع دونه ويدب في ركوعه أو قيامه في الثانية كالصفيين، ولا يدب ساجداً أو جالساً لقبح الحالة - وإن لم يظن إدراكه تمادى إليه بلا إحرام إلا أن تكون الأخيرة فإنه يحرم ويركع ويدب كما سبق - وكذا يدب من رأى فرجة في الصلاة أمامه أو يمينه أو شماله صفيين غير ما خرج منه ودخل فيه - وإن شك في إدراك الركوع ألغى الركعة وقضاها بعد سلام إمامه.

* * *

الاستخلاف

تعريفه: هو إنابة الإمام أو غيره من المقتدين من كان صالحاً للإمامة لإتمام الصلاة بدل الإمام الذى طرأ عليه ما يمنعه من الإمامة.

حكمه: الوجوب فى كل صلاة شرطها الجماعة. والندب فى غيرها.
أسبابه ثلاثة:

١ - الخوف من التماذى فى الصلاة تلف مال يضر بصاحبه ولو كان غير الإمام، أو تلف نفس محترمة شرعاً ولو كافراً.

٢ - أن يطرأ الإمام ما يمنعه من الإمامة كالعجز عن الركوع أو قراءة الفاتحة أو رعايف بناء، فيستخلف ندباً ويتأخر فى العجز وجوباً إن أمكن، ولا يجوز له القطع. فإن أتم الصلاة وحده بطلت، وفى رعايف البناء ندب البناء إن اتسع الوقت وجاز القطع.

٣ - أن يطرأ على الإمام ما يبطل صلاته كغلبة حدث أو تذكره أو رعايف قطع ومتى وجد سبب من هذه الأسباب ندب للإمام أن يستخلف وندب له إذا خرج من الصلاة أن يمسك بأنفه موهما أنه راعف سترأ على نفسه، وندب لهم الاستخلاف إن لم يستخلف، وندب استخلاف الأقرب للإمام لأنه أدرى بأفعاله ولسهولة تقدمه، وندب تقدمه عليهم إن قرب وإن بجلوسه - وإن تقدم غيره صحت، كما تصح إن أتموا أفذاذاً أو بإمامين تقيم كل فرقة منهم إماماً أو يقيم الإمام واحداً فيقتدى به بعضهم ويقيم البعض الآخر إماماً لهم لكنه حرام - وهذا فى غير الجمعة - أما هى فتبطل إن أتموها فرادى لاشتراط الجماعة فيها وإن أتموها بإمامين صحت لمن أتموا مع من أقامه الإمام وبطلت على غيرهم، وإن أقامها المأمومون صحت للسابق منهما متى استوفوا شروط الجمعة، فإن تساويا بطلت على الجميع، وعليهم إقامتها من جديد.

شروط صحة الاستخلاف: أن يكون الخليفة قد أدرك مع الإمام جزءاً من الركعة التى حصل فيها العذر قبل تمام رفع الإمام رأسه من الركوع، فلا استخلاف من فاته الركوع مع الإمام إذا حصل له العذر بعده فى هذه الركعة. كما لا يصح استخلاف من دخل مع الإمام بعد حصول العذر -

وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة الإمام، فيقرأ من انتهاء قراءة الإمام إن علم الانتهاء، وإلا ابتداء القراءة ويجلس في محل الجلوس وهكذا.

فإذا كان الخليفة مسبوقاً أتم بالقوم صلاة الإمام حتى لو كان على الإمام سجود قبلى سجده وسجد معه القوم ثم أشار لهم بالانتظار وقام لقضاء ما فات، فإذا أتى به وسلم سلموا بسلامه، فإذا سلموا ولم ينتظروه بطلت صلاتهم - وإذا كان على الإمام الأول سجود سهو بعدى أخره الخليفة المسبوق حتى يقضى ما عليه ويسلم بالقوم ثم يسجد بعد ذلك.

وإذا كان فى المأمومين مسبوق فلا يقوم لقضاء ما عليه حتى يسلم الخليفة ولو كان الخليفة مسبوقاً انتظره جالساً حتى يقضى ما عليه ويسلم فإذا سلم؟ قام هو للقضاء، فإن لم ينتظره بطلت صلاته، وكذا لو استخلف إمام مسافر مقيماً لىتم الصلاة بمؤتمين مسافرين ومقيمين.

* * *

الأسئلة

س ١ : عرف الإمامة وبين حكمها: وما يحصل بها فضلها وما تدرك به، ومعنى ذلك الإدراك، ومقدار الجماعة، ومن يعيد لأجر الجماعة ومن لا يعيد، وما يعاد من الصلاة وما لا يعاد، وحكم الإمام الراتب، وفضل المساجد الثلاثة، ومن صلى فيها هل يعيد خارجها، ومن صلى خارجها هل يعيد فيها، وبين حكم ابتداء صلاة بعد الإقامة للراتب - وإذا قامت صلاة للراتب على شخص بالمسجد أو خارجه فى صلاة أو لا، فماذا يفعل؟ وما حكم إطالة ركوع لداخل من إمام وفذ؟ وما حكم علو الإمام أو المأموم؟

س ٢ : اذكر شروط الإمام الخاصة وحكم صلاة المأموم أمام الإمام وصلاته وراءه فى سبق الحدث ونسيانه من الإمام «ومتى تبطل الصلاة على الإمام دون مأمومه؟ ومن تكره إمامته مطلقاً ومقيداً، ومن تجوز بلا كراهة؟ وبين المكروهات والجائزات العامة فى المسجد والجماعة. وشروط اقتداء المأموم بالإمام، ومتى يجب على الإمام نية الإمامة، ومن يستحب تقديمه للإمامة عند اجتماع المستوفين لشروطها، وبين كيفية وقوف المأموم مع الإمام ودليله،

وكيف يؤدى المسبوق ما فاته قبل دخوله مع الإمام مع التمثيل؟ ومتى يجوز له الإحرام قبل النصف؟ وبين الاستخلاف وحكمه، وأسبابه وشروط صحته، وما الحكم إذا تبين أن الإمام فاسق أو امرأة أو مخالف لمذهبك؟ وإذا تابع المأموم إمامه ولم ينو الاقتداء فما الحكم؟ ما الحكم لو تقدم غير من استخلفه الإمام فاتم بهم، ومن دخل مع الإمام فى ثلاثة المغرب فماذا يفعل؟

* * *

فصل : قصر صلاة السفر

القصر: هو صلاة الرباعية اثنتين:

حكمه: سنة مؤكدة فى السفر المباح ولو ببحر أو نوتياً بأهله أو على خلاف العادة، هو رخصة، والإتمام مكروه.

ودليله: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١].

وقال عبد الله بن عمر - رضى الله عنه - : «صحبت النبی ﷺ فكان لا يزيد فى السفر على ركعتين: وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك»، متفق عليه.

سببه: كل سفر مباح طويل مسافته أربعة برد^(١).

شروطه أربعة:

١ - أن يكون السفر مباحاً، فالعاصى بسفره كالعاق، وقاطع الطريق يحرم عليه القصر إلا إذا تاب وبقيت مسافة قصر بعد توبته، وكره القصر للاه بالسفر.

٢ - وأن يكون أربعة برد ذهاباً.

٣ - وأن يعزم على قطع المسافة دفعة واحدة من غير تردد. فلا يقصر طالب رعى أو هائم.

(١) قال الأستاذ محمد مصطفى علام فى كتابه «قاموس المقاييس» ص ٨: البريد الشرعى = ٤ فراسخ ١٢ ميلاً = ١٢٠٠٠ باع - ٨٠٠٠ ذراع شرعى - ٣٣٥٢٠ متراً ٢٣٠٥٢ كيلو متراً فالمسافة على هذا ٩٤٠٨ كيلو متراً.

٤ - وأن يشرع فى السفر بالفعل - والحضرى يقصر إذا جاوز البساتين المعمورة بعمارة البلد المنسوبة إليها، والعمودى وهو ساكن البادية يقصر إذا جاوز حلته وهى البيوت التى ينصبها لىأوى إليها، وساكن الجبل أو قرية صغيرة لا بساتين فيها يقصر إذا انفصل عن منزله - وينتهى القصر إلى مثل البدء فى ذهابه أو إليه نفسه فى عوده.

محل القصر: كل صلاة رباعية سافر بوقتها ولو الضرورى، فلا تقصر الصبح ولا المغرب، ومن وصل مكان القصر مسافراً ولم يكن صلى الظهرين لنوم أو غفلة فإن بقى على الغروب ما يسع ثلاث ركعات فأكثر بعد تحصيل الظهر إن لم يكن متطهراً صلاههما سفريتين، لخروجه فى وقتهما، وما يسع ركعتين أو ركعة صلى الظهر حضرية والعصر سفرية وإن دخل وقد بقى على الغروب ما يسع خمس ركعات فأكثر صلاههما حضريتين، وأربع ركعات إلى ركعة الظهر سفرية والعصر حضرية - وإن وصل محل القصر مسافراً وقد بقى على الفجر ما يسع ركعة فأكثر صلى العشاء سفرية، وإن دخل وقد بقى على طلوع الفجر ما يسع ركعة فأكثر صلاها حضرية، ولا دخل للمغرب فى هذا لأنها لا تقصر.

من لا يقصر: مسافر دون أربعة برد، وراجع من سفره محل إقامته، لدون مسافة القصر ولو لشيء نسيه إلا أن يخرج رافضاً سكنائها، ولم ينو برجوعه الإقامة، وعاد عن طريق قصير دون مسافة القصر إلى آخر فيه المسافة بلا عذر فإن قصر صح، والهائم (السائح فى الأرض) ونحوه كالراعى وطالب الضالة إلا أن يعلم قطع المسافة قبل مرامه، ولا منفصل عن محل إقامته ينتظر رفقة إلا أن يجزم بالسير دونها، ولا ناو إقامة بمكان تقطعه أو دخول وطنه أو محل زوجته المدخول بها إذا كان ذلك دون المسافة.

الذى يقطع حكم السفر خمسة أشياء: دخوله وطنه المار عليه، أو دخول محل زوجته المدخول بها بعد المسافة، ودخول بلده التى سافر منها، وإن رُدَّ إلى ما ذكر غلبه بنحو ريح أو جموع دابة، ونزول مكان^(١) نوى إقامة أربعة

(١) يؤخذ من هذا أن الإتمام يكون بالنية خاصة بخلاف القصر فإنه لا يكون إلا بالنية والفعل، ولذلك لأن الإتمام هو الأصل فلا ينتقل عنه إلا بشئين والقصر فرع ينتقل عنه بشئ واحد.

أيام صحاح فيه تستلزم عشرين صلاة^(١) وإلا فلا، أو العلم بها عادة بأن كانت عادة القافلة أن تقيم في ذلك المحل أربعة أيام فإنه يتم لأن العلم بهذه الإقامة كافٍ في قطع القصر ولو لم ينو الإقامة - ومحل قطع القصر بإقامة أربعة صحاح في غير العسكر بدار الحرب وأما هو فيقصر ولو طالَّت إقامته.

* * *

مسائل

١ - لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام صحاح وهو في صلاة قطعها، وشفع ندباً إن صلى ركعة بسجديتها، ولم تجز حضرة إن أتمها أربعاً لعدم دخوله عليها، ولا سفرية لنية الإقامة فيها - وإن نوى الإقامة بعد الفراغ منها أعاد بوقت اختياري.

٢ - يصح اقتداء مقيم بمسافر وعكسه مع انكراهية لخالفه نية إمامة فيهما لكنها تتأكد في اقتداء المسافر بالمقيم لخالفته سنته من القصر - فإن اقتدى المقيم بالمسافر فكل على سنته، وإن اقتدى المسافر بالمقيم وجب اتباعه، وأعاد ولو في وقت ضروري، كما لو صلى منفرداً ونوى الإتمام ولو سهواً، وأتم وجوباً بالدخول على الإتمام، فإن قصر عمداً أو تأويلاً بطلت، وإن قصر سهواً فكأحكام السهو، بالقرب يتم ويسجد، وإن طال أو خرج من المسجد بطلت، وأن أتم سهواً أو تأويلاً أو جهلاً فيعيد ولو في الوقت الضروري وصحت لمأمومه بلا إعادة إن لم يتبعه.

٣ - إذا قام الإمام للإتمام سهواً أو جهلاً بعد نية القصر سبح له المأموم فإن رجع سجد لسهوه، وإن لم يرجع فلا يتبعه بل يجلس حتى يسلم إمامه وسلم المسافر بسلامه وأتم غيره، فإن سلم المسافر قبله أو قام غيره للإتمام بطلت عليهم كما لو اتبعوه في الإتمام عمداً لتعمدهم الزيادة دونه.

٤ - إذا ظن المأموم المسافر أن الإمام مسافر فاقتدى به فظهر أنه مقيم أو ظنه مقيماً فظهر أنه مسافر أعاد صلاته أبداً لبطلانها، لأنه في الأولى نوى

(١) أي في مدة تلك الإقامة كأن دخلها قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء الثلاثاء وهذا رأى ابن القاسم، واعتبر سحنون العشرين فقط سواء كانت أربعة أيام صحاح أو لا.

القصر وإمامه نوى الإتمام - وإن سلم من اثنتين فقد خالف إمامه نية وفعلاً . وإن أتم فقد خالف فعله نيته وأما فى الثانية فقد نوى الإتمام وإمامه نوى القصر، فإن قصر معه فقد خالف فعله نيته وإن أتم بمقتضى نيته فقد خالف إمامه نية فقد خالف إمامه نية وفعلاً (فإن اعترض باقتداء المقيم بالمسافر، أجيب بأن المقيم دخل على مخالف إمامه من أول الأمر فاغتفر له، وهذا دخل على موافقته فأخطأ ظنه فلم يغتفر). وإن لم ينو المسافر قصرًا ولا إتمامًا ففى صحتها قولان، وعلى الصحة فهل يلزمه الإتمام أو يخير قولان، ولا تجب على المسافر نية القصر عند السفر، بل عند الصلاة.

* * *

مندوبات السفر

يستحب لمن أراد الخروج للسفر أن يذهب لإخوانه يسلم عليهم ويودعهم ويسألهم الدعاء، ويستحب لهم أن يودعوه ويدعوا له بما دعا به رسول الله ﷺ لمن جاءه وقد أراد السفر فقال له ﷺ: «زودك الله التقوى، ووقاك الردى، وغفر ذنبك، ويسرك للخير حيثما كنت» رواه الترمذى والحاكم عن أنس. وأما إذا قدم من سفر فالمستحب لإخوانه أن يأتوا إليه ويسلموا عليه^(١).

ويستحب للمسافر تعجيل الأوبة لوطنه بعد قضاء وطره، والدخول نهاراً ويكره ليلاً فى حق ذى زوجة لما فى مسلم عن جابر: «نهى رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يطلب عثراتهم» والطرق: الدخول من بعد. ومحل الكراهة المذكورة لغير معلوم القدوم، وأما من علم أهله بوقت قدومه فلا يكره له الطروق ليلاً، ويستحب ابتداء دخوله بالمسجد والصلاة فيه. واستصحاب هدية لعياله وجيرانه، لأنه أبلغ فى السرور.

* * *

(١) وما يقع من قراءة الفاتحة عند الوداع فأنكره الشيخ عبد الرحمن التاجورى قال: إنه لم يرد فى السنة.

صلاة الجمع

الجمع الحقيقي: هو تقديم إحدى مشتركتي الوقت أو تأخيرها عن وقتها بوجه جائز، والأصل أن صلاة الوقت واجبة في وقتها إلا بعذر شرعي مما سبق.
حكمه: أنه رخصة. قد تكون سنة أو مندوبة أو جائزة أو مكروهة أو خلاف الأول كما يأتي:

أسبابه ستة: السفر المباح ولو قصيراً، إذا كان برّاً لا بحرّاً قصر للرخصة على موردها، والمطر الغزير والطين مع الظلمة حضراً، والمرض مطلقاً، ووجود الحجاج بعرفة، ووجوده بمزدلفة - وللجمع ثلاث صور: جمع تقديم، وجمع تأخير، وجمع صوري.

جمع التقديم يكون في خمس مسائل:

١ - جمع العصر مع الظهر لمن زالت عليه الشمس نازلاً ونوى النزول بعد الغروب، فإن نواه قبل الاصفرار آخر العصر لوقتها الاختياري وجوباً، فإن قدمها أجزأته مع الحرمة وندب إعادتها في وقتها الاختياري بعد نزوله، وفي الاصفرار خير فيها، والأولى التأخير، لأنه ضروريها الأصلي.

٢ - جمع العشاء مع المغرب لمن غربت عليه الشمس نازلاً ونوى النزول بعد الفجر، فإن نواه في وقت العشاء الاختياري أو الضروري فكالعصر على الراجح.

٣ - من خاف مرضاً كإغماء أو دوخة أو حمى عند دخول وقت الصلاة الثانية من مشتركتي الوقت وكان يستمر الخروج وقتها جاز له الجمع حينئذ تقديماً، ويحصل له ثواب المؤدى في الوقت، لكنه إن قدمها ولم يقع ما خافه أعادها استحباباً في الوقت ولو الضروري.

٤ - جمع العصر مع الظهر للحاج بعرفة بأذان وإقامة لكل صلاة وهو سنة للتفرغ لمهام الموقف.

٥ - جمع العشاء مع المغرب ليلة المطر الغزير^(١) ولو متوقعاً، أو الطين الكثير^(٢) مع الظلمة، وهذا الجمع قيل: مندوب، وقيل: سنة، وصفته: أن

(١) هو الذي يحمل أواسط الناس على تغطية رءوسهم.

(٢) هو الذي يحمل أواسط الناس على خلع المداس.

يؤذن للمغرب كالعادة، وتؤخر قليلاً بقدر ما يدخل وقت الاشتراك لاختصاصها بقدر ثلاث ركعات بعد الغروب وتحصيل شروطها ثم تصلى، ثم يؤذن للعشاء ندباً في صحن المسجد مع خفض الصوت استحباباً فيصلونها وينصرفون ويكره التنفل بينهما وبعدهما على المعتمد ككل صلاتين مجموعتين - ونية الجمع واجبة غير شرط على الإمام والمأموم عند الصلاة الأولى، أما نية الإمامة فتجب على الإمام في الصلاتين وجوباً شرطياً. وجاز لمن صلى المغرب منفرداً أو في غير جماعة الجمع أن يصلى العشاء جمعاً مع من يصلونها، ويغتفر له ترك نية الجمع عند صلاته المغرب، لأنه تابع لهم ولا يجوز الجمع للمنفرد في المسجد إلا أن يكون إماماً راتباً له منزل ينصرف إليه فإنه يجمع وحده وينوى الجمع والإمامة لأنه منزل منزلة الجماعة.

ومن كان معتكفاً في المسجد جاز له الجمع تبعاً لمن يجمع في المسجد لا استقلال، وإذا انقطع المضر بعد الشروع في الأولى جاز له الجمع لا إن انقطع قبل الشروع - ولا يجوز لجار المسجد ولو كان مريضاً أو امرأة أن يجمع في بيته لجماعة المسجد.

* * *

جمع التأخير يكون في ثلاث مسائل

- ١ - جمع المغرب مع العشاء للحاج بمزدلفة بأذان وإقامة لكل صلاة، وهو سنة، ويفصلون بين صلاة المغرب وأذان العشاء بقدر حط الرجال.
- ٢ - جمع الظهر مع العصر لمن زالت عليه الشمس سائراً ونوى النزول في وقت العصر ولو الضروري.

٣ - وجمع المغرب مع العشاء لمن غربت عليه الشمس سائراً ونوى النزول في وقت العشاء ولو الضروري - والجمع للسفر في جميع ضوره جائز بمعنى خلاف الأولى - سواء كان واجباً كسفر الحج الواجب، أو مندوباً كسفر الحج التطوع، أو مباحاً كسفر التجارة، وسواء كانت تقصر فيه الصلاة أو لا.

الجمع الصوري يكون في ثلاث مواضع:

- ١ - من لا ينضبط نزوله وزالت أو غربت عليه الشمس سائراً.
- ٢ - من زالت عليه الشمس سائراً ونوى النزول بعد الغروب.

٣ - ومن مرض بالبطن ونحوه.

وصفة الجمع الصوري: أن تصلى الصلاة الأولى في آخر وقتها الاختياري والثانية في أول وقتها الاختياري فتجتمع الصلاتان في الصورة لا في الحقيقة - وهو جائز من غير كراهة للمعذور، وتحصل له فضيلة أول الوقت - وللصحيح فعله بكراهة لفوات فضيلة أول الوقت في حقه لعدم عذره.

* * *

الأسئلة

س ١: بين القصر، وحكمه، ومحلّه، ومسافته، ومبدؤها، ونهايتها وحكم القصر في أقل منها، وما يقصر من الصلاة وما لا يقصر، وشروط القصر، والذي يقضه، ومن لا يقصر، ومندوبات القصر، وحكم اقتداء المقيم بالمسافر وعكسه مع التوجيه. وإذا كنت مسافراً فاقتديت بإمام تظنه مسافراً فبان أنه مقيم أو العكس فما حكم صلاتك إن قصرت أو أتممت في الحاليتين؟ وجه ما تقول.

س ٢: عرف الجمع، وبين حكمه، وأسبابه، وأقسامه، وصور كل قسم وصفته، وبين حكم مسافر نوى الإتمام ثم قصر عمداً أو تأويلاً أو سهواً، وإذا شرعت امرأة في السفر وقد طهرت قبل الغروب أو الفجر بقدر ما يسع ركعتين أو ثلاث فماذا تصلى في الصور الأربع؟ وإذا زالت الشمس على مريد السفر قبل ركوبه ونوى النزول بعد الغروب فكيف يصلى الظهرين وكيف يصلى العشاءين لو غربت عليه مسافراً ونوى النزول في ثلث الليل الأول أو الثاني أو بعد الفجر؟

* * *

فضل صلاة الجمعة

فضل يوم الجمعة: عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها».

وعنه عن النبي ﷺ قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر» رواهما مسلم. حكمها: صلاة الجمعة والسعي إليها^(١) فرض عين بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩].

وأما السنة فقوله ﷺ: «الجمعة حق واجب على كل مسلم فى جماعة إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض» رواه أبو داود .. وأجمعت الأمة على وجوبها، ويجب على كل من تجب عليه الجمعة السعى لها بحيث يدرك سماع الخطبتين قربت داره أو بعدت، ولا يتقيد وجوب السعى عليه بالأذان ولا بالنزول.

ولا تسقط الجمعة: بفعل البعض عن الباقي لتعينها على كل مكلف مستكمل لشروطها الآتية، وذلك للحديث المتقدم ولقوله ﷺ: «لقد هممت أن آمر رجلاً يصلى بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون على الجمعة بيوتهم» رواه مسلم.

وقتها وصفتها: وهو وقت صلاة الظهر، ويمتد للغروب على المعتمد - وهى ركعتان جهراً، والأظهر أنها فرض يومها فتبطل بزيادة ركعتين سهواً، وقيل إنها بدل الظهر فلا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات سهواً.

* * *

(١) وإنما وجب عليه السعى للجمعة ولم يجب لغيرها لأنها لا تكون إلا فى الجامع، وأما غيرها فلا يختص بموضع.

شروطها

وللجمعة شروط وجوب، وهى ما يتوقف عليها وجوبها - وشروط صحة - وهى ما يتوقف عليها صحتها - ويعبر عنها تارة بشروط الأداء - أى الصحة وتارة بالأركان.

* * *

شروط وجوب الجمعة

فأما شروط وجوبها فأربعة: الذكورية، والحرية، والإقامة ببلدها^(١) ولو لستة أميال من المسجد، أو بقرية بعيدة عنها بثلاثة أميال وثلاث^(٢) والسلامة من الأعذار المسقطه لها.

فلا تجب الجمعة على امرأة ولا عبد، ولا مسافر، ولا مريض كما أنها لا تجب على صبي، وذلك لقوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريضاً، أو مسافراً، أو امرأة، أو صبياً، أو مملوكاً»؛ رواه الدارقطني عن جابر - ولا يعد من شروطها البلوغ والعقل، لأنه لا يعد من شروط النشء إلا ما كان خاصاً به - وإن حضر الجمعة من لا تجب عليه وصلاتها سقط عنه الظهر.

* * *

(شروط صحة الجمعة)

أو شروط أدائها أو أركانها

وأما شروط صحتها فخمسة: الاستيطان، وحضور اثني عشر رجلاً للخطبتين والصلاة، والإمام، والخطبتان، والجامع، وكل شرط من الخمسة له شروط.

* * *

(١) ولو كان غير مستوطن بأن كان مقيماً مجاورة أو تجارة أو غير ذلك إقامة تقطع حكم السفر أربعة أيام فأكثر لكن لا تنعقد به.

(٢) الميل يساوى ١٠٠٠ باع يساوى ٤٠٠٠ ذراع شرعى يساوى ١٩٦٠ متراً يساوى ١٠٩٦ ك.

فالشرط الأول : الاستيطان

وهو الإقامة بقصد التأييد، فهو أخص من الإقامة وله شرطان :

١ - أن يكون ببلد، أو أخصاص من قصب أو أعواد لآخيم، لأن الغالب على أهلها الارتحال.

٢ - وأن يكون بجماعة تتقرب^(١) بهم القرية عادة بالأمن على أنفسهم والاستغناء فى معاشهم العرفى عن غيرهم ولا يحدون بعدد معين.

* * *

الشرط الثانى

حضور اثنى عشر رجلا للخطبتين والصلاة، لأن الذين لم ينفضوا عن رسول الله ﷺ حين قدوم العير كانوا كذلك.

وله أربعة شروط :

١ - أن يكونوا مما تجب عليهم الجمعة فلا يصح أن يكون منهم عبد، أو صبي، أو مسافر.

٢ - أن يكونوا من أهل بلد الجمعة المستوطنين، فلا يصح أن يكون منهم مقيم ببلد الجمعة لتجارة أو غيرها.

٣ - بقاؤهم مع الإمام من أول الخطبتين للسلام فلو فسدت صلاة أحدهم بطلت الجمعة.

٤ - كونهم مالكيين أو حنفيين أو شافعيين مقلدين لمالك أو أبى حنيفة.

* * *

الشرط الثالث : الإمام

وله شرطان :

١ - أن يكون ممن تجب عليه الجمعة، فلا يصح أن يكون صبيًا، ولا عبدًا، ولا مسافرًا.

٢ - وأن يكون هو الخاطب إلا نعذر يبيح الاستخلاف كرعاف ونقض وضوء - ويجب انتظاره للعدر القريب.

* * *

(١) تتكون.

الشرط الرابع: الخطبتان^(١)

ولهما شروط تسعة: أن يكونا من قيام^(٢) وأن يكونا بعد الزوال، وأن يكونا داخل المسجد، وأن يكونا قبل الصلاة^(٣) وأن يكونا جهراً بالعربية ولو لأعجميين؛ وأن يتصلا بالصلاة (ويغتفر الفصل اليسير)، وأن يحضرهما الجماعة الإثنا عشر، وأن يكونا مما تسميه العرب خطبة ولو سجعيتين نحو (اتقوا الله فيما أمر، وانتهوا عما نهى وزجر) فإن سبح أو هلى. أو كبر فقط لم يجزه خلافاً لأبى حنيفة - ويستحب الطهارة فيهما.

* * *

الشرط الخامس: الجامع

وله شروط أربعة: أن يكون مبنياً، وأن يكون بناؤه مساوياً البناء المعتاد لأهل البلد - فلو كان البلد أخصاصاً صح بناء المسجد من البوص، وأن يكون فى البلد أو قريباً منها^(٤)، وأن يكون متحداً لا متعدداً إلا إذا احتيج لغيره لكثرتهم وضيق العتيق أو لوجود عداوة مانعة من الاجتماع فى محل واحد، ولا يشترط سقفه - وتصح الجمعة برحبته، وبالطرق المتصلة به^(٥).

* * *

(١) الخطبة لها ركن واحد وهو، اشتغالها على تحذير أو تبشير ولا يشترط السجع فيها على الأصح - فلو أتى بها نظماً أو نثراً صح وتذب إعادتها ما لم يصل، فإن صلى فلا إعادة.

(٢) وقيل: القيام فيهما سنة؛ والأظهر أنه واجب غير شرط.

(٣) لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠] والفاء للترتيب والتعقيب. ولفعله يُفْعَلُ والتابعين بعده. فإن جهل وصلى بهم قبل الخطبة ثم خطب أعاد الصلاة فقط - ويشترط كونهما خطبتين على المشهور فإن خطب واحدة وصلى أعاد الجمعة.

(٤) حد بعضهم القرب بانعكاس دخان القرية عليه وبعضهم بأربعين ذراعاً، وبعضهم بأربعين باعاً.

(٥) علم مما تقدم أن الجمعة لا تصح من مقيمين غير مستوطنين كما لو هاجر جماعة إلى بلدة خالية من أهلها، ونووا الإقامة فيها مدة ثم يرتحلون عنها، فأرادوا صلاة الجمعة فلا تصح منهم ولا تصح بأقل من إثني عشر رجلاً غير الإمام، خلافاً لأبى حنيفة ولا تصح فرادى ولا بدون خطبتين، كما لا تصح فى غير الجامع كالبيوت والفضاء خلافاً للأئمة الثلاثة - تنبيه: قال الحق ابن رشد المالكي فى كتابه «بداية المجتهد» بعد أن سرد شروط صحة الجمعة فى المذاهب المختلفة: =

آداب الجمعة

تنقسم آداب الجمعة إلى ثلاثة أقسام:

١ - واجب هو تجنب ما تتولد منه الروائح الكريهة كالبصل والثوم والفجل ونحو ذلك.

٢ - سنن مؤكدة وهي ثلاث:

(١) الغسل لكل مصل: ولو لم تلزمه الجمعة وصحته بطلوع الفجر، واتصاله بالرواح إلى المسجد فإن فصل كثيراً أو تغذى خارجه اختياراً أو اضطراراً وطال أعاده لبطالته.

(٢) وجلس الخطيب أول كل خطبة على المشهور لفعل النبي ﷺ وأصحابه ومن بعدهم، وقيل بوجوبه، وقيل ببندبه.

(٣) واستقباله بذاته لا جهته، وقيل: يجب.

٣ مندوبات مؤكدة وهي: تحسن الهيئة بقص شارب وأظافر وحلق عانة ونتف إبط إن احتاج إلى ذلك، واستعمال سواك (وقد يجب لإزالة رائحة كريهة كبصل) وتجميل بالثياب وأفضلها البيض، وتطيب بما خفى لونه. وظهر ريحه لغير نساء (فيحرم التجميل بالثياب والطيب عليهن) والمشي في الذهاب فقط لنقادار عليه، والتهجير^(١)، وتقصير الخطبتين والثانية أقصر ورفع صوته بهما وبدؤها بحمد الله والصلاة على النبي ﷺ، وختم الثانية بـ «يغفر الله لنا ولكم»، (وأجزأ في الندب اذكروا الله يذكركم)، وقراءة في الخطبة الأولى ونو آية (والأولى سورة من قصار المفصل)، وتوكؤ الإمام على عصا، وقراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى وإذا جاءك المنافقون في الثانية، أو سبح في الأولى وهل أتاك في الثانية^(٢)، وحمد عاطس سرا حال الخطبة كتأمين

وهذا كله = لعله تعمق في هذا الباب ودين الله يسر، ولقائل أن يقول: إن هذه لو كانت شروطاً في صحة الصلاة لما جاز أن يسكت عنها ﷺ ولا أن يترك بيانها لقوله تعالى: ﴿لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] ولقوله تعالى: ﴿إِلَّا لَتَبَيَّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل: ١٢٤].

(١) هو الذهاب في الهاجرة، والمراد بها الساعة السادسة التي يليها الزوال.

(٢) فعن ابن عباس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ: «كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين، وعن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال: «كان النبي ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية» قال: «وإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ بهما في الصلاتين» رواهما مسلم.

وتعوذ واستغفار عند ذكر السبب^(١) وصلاة على النبي ﷺ عند ذكره، ويكره الجهر،

* * *

جائزات الجمعة

تخط لرقاب الجالسين قبل جلوس الخطيب على المنبر لفرجة، وتخط بعد الخطبة وقبل الصلاة مطلقاً لفرجه أو غيرها، ومشى بين الصفوف ولو حال الخطبة، وكلام بعد الخطبة إلى إقامة الصلاة، وذكر قل سرّاً، ونهى خطيب حال الخطبة، وأمره، وإجابة المأموم له.

* * *

الأمور التي تحرم يوم الجمعة اثنا عشر

- ١ - السفر عند الزوال لمن تجب عليه الجمعة إلا بضرورة.
- ٢ - والتخطي لرقاب الجالسين.
- ٣ - وابتداء صلاة نفل ولو لداخل^(٢) من خروج الإمام للخطبتين حتى تنتهى الصلاة؛ وقطع ولو عقد ركعة ولو لم يتعمد إن كان جالساً ولا يقطع الداخل إلا إن تعمد النفل.
- ٤ - والكلام أثناء الخطبتين أو بينهما ولو لغير سامع إلا إن لغا الإمام.
- ٥ - وسلام من داخل أو جالس على أحد.
- ٦ - ورده ولو بالإشارة^(٣).
- ٧ - وتشميت عاضس.
- ٨ - والرد عليه.

(١) التامين يكون عند سماع الخطيب يدعو بمغفرة أو نجاة من النار، والتعوذ عند سماع ذكر النار والشيطان.

(٢) وقال السيوري بجوازه للداخل حال خروج الإمام للخطبة وهو مذهب الشافعي لحديث جابر قال: «دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال: «أصليت؟» قال لا قال: «فصل ركعتين» متفق عليه.

(٣) والسلام على مجلس فيه تلاوة قرآن أو تدريس علم مكروه.

٩ - ونهى لاغ ولو بالإشارة له بأن ينكف^(١).

١٠ - وأكل أو شرب.

١١ - والبيع والشراء ونحوهما عند الأذان الثانى إلى أن يسلم الإمام (ويفسخ إن وقع ويستثنى الماء للوضوء).

١٢ - وحضور الشابة التى تخشى منها الفتنة.

* * *

الأمر الذى تكره يوم الجمعة سبعة

١ - السفر بعد الفجر وقبل الزوال لمن لا يدركها فى سفره.

٢ - وترك العمل يوم الجمعة إذا قصد أنه سنة (لما فيه من التشبه باليهود والنصارى فى السبت والأحد) لا لراحة ونحوها.

٣ - والتخطى لرقاب الجالسين قبل جلوس الخطيب على المنبر.

٤ - وترك الخطيب الطهارة فى الخطبتين.

٥ - وتنفل الإمام قبل الخطبة إن كان جالساً فى المسجد.

٦ - وتنفل الجالس فى المسجد عند الأذان الأول إذا كان مقتدى به أو غير مقتدى به لكن يخشى عليه أن يعتقد فرضيته.

٧ - وحضور الشابة التى لا يخشى منها الفتنة.

* * *

الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة اثنا عشر

١ - المطر الشديد: هو الذى يحمل أواسط الناس على تغطية رءوسهم.

٢ - والوحل الكثير: وهو الذى يحمل أواسط الناس على ترك المداس.

٣ - والجذام الذى تضر رائحته بالناس.

٤ - والمرض الذى يشق معه الإتيان إلى الجمعة ولو لم يشتد.

(١) والأصل فيما ذكر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] على أحد التفاسير أنها نزلت فى الجمعة وقوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب فقد لغوت»، واللغو الكلام الذى لا خير فيه، سمي الأمر بالمعروف لغواً فغيره أولى.

- ٥ - والتمريض وهو القيام بشئون المريض إذا لم يكن عنده من يقوم به وخشى عليه الضيعة (فإن كان صديقاً ملاطفاً أو قريباً خاصاً جاز التخلف عنه ولو وجد من يعوله أو لم يخش عليه الضيعة).
- ٦ - والقيام بشئون المحتضر وهو المشرف على الموت.
- ٧ - والقيام بشئون الميت، لأن من إكرام الميت تعجيل دفنه.
- ٨ - والخوف من ضرب ظالم أو حبسه أو أخذ مال يضر به.
- ٩ - وخوف المعسر الذي لم يثبت عسره من حبس الغريم.
- ١٠ - وعدم القائد للأعمى إذا لم يهتد بنفسه أو علم أنه إن سار فى الطريق لا يرشده الناس إلى المسجد، وإلا وجبت عليه الجمعة.
- ١١ - وعدم وجود ساتر للعورة.
- ١٢ - ووجود رائحة كريهة تؤذى الجماعة ولم يستطع إزالتها.

* * *

الأسئلة

س١: بين حكم صلاة الجمعة، والسعى لها، ودليل كل منهما ووقتها وشروط وجوبها وهل منها البلوغ والعقل مع التوجيه، وبين أركانها فارقاً بينها وبين شروط صحتها أو أدائها وما يشترط في كل ركن، وفي كل من إمام الجمعة وخطبتيها، وجامعها، وحكم صلاتها بسطح المسجد أو طرده وفي مساجد متعددة ببلد واحدة.

س٢: بين آداب الجمعة. وما يحرم يومها وما يكره، والأعذار المبيحة للتخلف عنها، وحكم السفر يومها. والكلام والتنقل والإمام يخطب والبيع والشراء، وتخلف الأعمى عنها، ومن يقوم بتمريض مريض، وحضور نساء لها، وترك القيام فى الخطبتين أو الطهارة، وصلاة الجمعة قبل الخطبة. أو بالخلاء.

* * *

فصل صلاة الخوف

تعريفها: هي فعل فرض من الخمس ولو جمعة مقسوماً فيه، المأمومون قسمين مع الإمكان، ومع عدمه لا قسم في قتال مأذون فيه.

حكمها: سنة مؤكدة بشروط ثلاثة: أن تكون في قتال، مأذون فيه، (سواء كان واجباً كقتال الحربيين والبغاة القاصدين الدم أو هتك الحرم أو جائزاً كقتال مريد المال من المسلمين) وأن يمكن تركه لبعض الجيش.

دليلها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] الآية. وصلّاها النبي ﷺ في ثلاثة مواضع: ذات الرقاع، وذات النخيل، وعسفان، وأجمعت الأمة على مشروعيتها، فقد صلاها بعد موته ﷺ جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب، وأبو هريرة، وأبو موسى، ولم ينكر عليهم أحد من الصحابة - رضى الله عنه - وهي رخصة شرعت في السفر والحضر جماعة وفردى.

صفتها: أن يقسم الإمام الجيش طائفتين، ويعلمهم كيفيتها وجوباً إن جهلوا وندباً إن كانوا عارفين خوفاً من وقوع الحلل فيها لعدم انقضاء وقتها، ثم يصلى بأذان وإقامة بالطائفة الأولى ركعة في الثنائية والمقصورة وركعتين في الرباعية إن كانوا بحضر وفي الثلاثية، ثم يقوم الإمام داعياً بالنصر ورفع الكرب، أو ساكتاً مطلقاً، أو قارئاً في الثنائية فقط ويتم من خلفه أفذاذاً وينصرفون تجاه العدو، فيحضر الباقي ويصلون خلف الإمام ما بقى له فإذا سلم أتموا لأنفسهم ما فاتهم من الصلاة على المشهور^(١) وإن سها مع الأولى سجدت بعد تكميل صلاتها السجود القبلي قبل سلامها والبعدي بعده، وسجدت الثانية القبلي معه والبعدي بعد القضاء.

صلاة الالتحام: وإذا اشتد الخوف ولم يمكن ترك القتال لبعض صلوا فرادى آخر المختار استحباباً إن رجوا الانكشاف وأوله إن يئسوا ووسطه إن

(١) وقيل: ينتظرهم حتى يقضوا ما فاتهم ثم يسلم ويسلمون بسلامه.

يُذَكِّرُ. فَيَنْقُضُوا عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَعَلُوا ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا صَلُّوا إِيمَاءً
سُجُودَ أَكْثَرَ مِنَ الرُّكُوعِ.

الجائز في صلاة الالتحام تسعة أشياء: مشى، وهرولة، وجرى، وركض
وضرب، وطعن للعدو، وكلام احتيج إليه من تحذير وإغراء وأمر ونهي
وعدم توجه للقبلة، ومسك سلاح ملطخ بدم - وإن أمنوا فيها أتموها صلاة
أمن، وبعدها لا إعادة - ودليل صلاة الالتحام قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا
أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩]
وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ
فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]
فأمر سبحانه أن تصلى الصلاة في وقتها على حسب الحال. وفي البخاري في
تفسير سورة البقرة عن ابن عمر «فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا
رجالاً، قياماً على أقدامكم مستقبلي القبلة وغير مستقبليها».

* * *

الأسئلة

عرف صلاة الخوف، وبين حكمها، ودليلها، وصفتها، وصلاة الالتحام،
وما يجوز فيها، ومتى يسجد لسهوها؟

* * *

صلاة العيدين: الفطر والأضحى

حكمها: سنة مؤكدة في حق مأمور الجمعة مع الإمام، ومندوبة لغير
مأمورها من الصبيان والعبيد والنساء ولن فاته مع الإمام وأول صلاة
صلاها النبي ﷺ عيد الفطر سنة ٢ هـ.

زمنها: من حل النافلة للزوال فلا تصلى بعده لفوات وقتها، والنوافل لا تقضى
إلا فجر يومه للزوال.

صفتها: ركعتان فقط جهراً بغير أذان ولا إقامة لفعله ﷺ والخلفاء
بعده يكبر في الأولى ست تكبيرات بعد تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمس

تكبيرات غير تكبيرة القيام، بلا فصل بين التكبير إلا بقدر تكبير المؤتم وتحراه مؤتم لم يسمع، ويرفع يديه في غير الإحرام.

ومحل التكبير قبل القراءة، ولو اقتدى بحنفى فلا يؤخره وكل تكبيرة سنة مؤكدة - فإن نسيه وتذكره في أثناء القراءة أو بعدها كبر ما لم يركع. وأعاد القراءة وسجد لزيادتها بعد السلام، فإن ركع تمادى وجوبا وسجد غير المؤتم قبل ولو ترك تكبيرة واحدة، وأما المؤتم فإن الإمام يحمله عنه.

والمسبوق الذى أدرك بعد التكبير كبر مع الإمام ما أدركه وكمل بعد شروع الإمام فى القراءة، والذى أدرك القراءة يكبر سبعا بالإحرام، ومدرّك الثانية يكبر خمسا، ثم إذا قام للقضاء يكبر سبعا بتكبيرة القيام، ومدرّك سجود الثانية أو التشهد يكبر سبعا بالقيام.

مندوبات العيد: إحياء ليلته بالعبادة، وغسل يدخل وقته بالسدس الأخير من الليل، وكونه بعد الصبح، والتطيب، والتزين بالثياب الجديدة وإن لغير مصل والمشى فى الذهاب فقط للقادر، والرجوع من طريق آخر. وفطر قبل الذهاب إلى المصلى فى عيد الفطر وكونه على تمر وترا إن وجدته وإلا حسا حسوات من ماء. وتأخيرته فى عيد النحر، والخروج للصلاة بعد طلوع الشمس لمن قربت داره والتكبير فى الذهاب وفى المصلى للشروع فى الصلاة، وكونه جهرا، وإيقاع الصلاة بالخلاء مداومته ﷺ على ذلك (إلا من بمكة فبالمسجد الحرام) والقراءة فى الركعة الأولى الفاتحة بسورة الأعلى أو الغاشية، وفى الثنائية بالشمس وضحاها أو الليل. وخطبتان كالجمعة تشتملان على أحكام العيد وما يشرع فيه، وكونهما بعد الصلاة (وأعيدتا ندبا إن قدمتا) واستفتاحهما بالتكبير، وتخللهما به بلا حد وإقامتهما لغير مأمور الجمعة. ولمن فاتته مع الإمام والتكبير فى أيام النحر إثر خمس عشرة فريضة وقتية من ظهر يوم النحر إلى صبح اليوم الرابع - فإذا نسى كبر إن قرب، وكبر مؤتم، ترك إمامه، وتنبيه الناس ولو بالكلام والتكبير بالوارد وهو: (الله أكبر ثلاثا) فإن زاد بعد الثالثة، لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد فحسن، والأول أحسن وكره التنفل قبلها وبعدها إن صليت بالخلاء لما فى الصحيحين «خرج النبى ﷺ يوم عيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما».

* * *

الأسئلة

بين حكم صلاة العيدين، والمطالب بها، ووقتها وصفتها ومحل التكبير .
وبتأثيرها، وأحكام إذا سها الإمام فيها عن التكبير ثم تذكر في الركوع أو قبله،
وحكم المسبوق إذا دخل مع الإمام في الركعة الأولى أثناء التكبير أو القراءة
أو الركوع، أو دخل في الركعة الثانية أثناء القراءة أو الركوع أو التشهد .

* * *

صلاة الكسوف

الكسوف: ذهاب ضوء الشمس كلاً أو بعضاً وهو الغالب .
حكمها: سنة عين مؤكدة على مأمور الصلاة ولو صبياً وعمودياً
ومسافراً إلا أن يجد سيره لأمر مهم .
وقتها: من حل النافلة لنزوال .

وصفتها: ركعتان بركوعين في كل ركعة - وتذكر صلاتها مع الإمام
بالركوع الثاني؛ لأنه فرض والأول سنة والفاخرة فرض في كل قيام على الراجح .
مندوباتها: صلاتها بالمنسجد، وإسراؤها على المشهور، وتطويل القراءة
بنحو البقرة وموالاتها في القيامات^(١) وتطويل الركوع كالقراءة، وتطويل
النسجود كالركوع إلا خوفاً خروج الوقت أو ضرر المأموم، وصلاتها جماعة
ووعظ بعدها - وإذا انجلت الشمس قبل ركعة أتمها كالنوافل، وبعد تمام
ركعة فقولان .

* * *

صلاة الخسوف

الخسوف: ذهاب ضوء القمر كلاً أو بعضاً .
حكمها: مندوبة في حق من تجنب عيبه الصلاة .
صفتها: ركعتان جهراً كالنوافل - وتندب كونها في البيوت، وتكرارها
حتى ينجلي، أو يغيب في الأفق، أو يطلع الفجر .

* * *

(١) فيقرأ بعد الفاتحة في القيام الأول سورة البقرة . وفي الثاني آل عمران وفي الثالث النساء وفي الرابع المائدة .

الأسئلة

بين الكسوف، وحكم صلاته، ووقتها، وصفتها، ومندوباتها والحكم إذا انجلت قبل التمام، ثم تكلم عن كل ذلك فى صلاة الكسوف.

* * *

صلاة الاستسقاء

الاستسقاء لغة: طلب السقى - وشرعاً طلب السقى من الله تعالى بمطر أو نيل لقحط نزل بهم أو غيره بالصلاة المعهودة.

حكمها ووقتها وصفتها: كالعيد إلا التكبير فيبدل بالاستغفار بلا حد - ودليل سنيتها حديث عبد الله بن زيد - رضى الله عنه - قال: «رأيت النبى ﷺ يوم خرج يستسقى، قال: فحول إلى الناس ظهره وأستقبل القبلة يدعو، ثم حول رداءه، ثم صلى ركعتين جهراً فيهما بالقراءة» متفق عليه.

ما تكون له خمسة أشياء: تخلف مطر، أو نيل أو قلتها، أو قلة جرى عين، أو غورها - ويصلونها عند الحاجة ولو كانوا مسافرين بسفينة، وكررت فى أيام تأخر السقى أو كان غير كاف.

ويخرج لها الإمام والناس: ضحوة مشاة بثياب المهنة مع الخشوع والخضوع - والمسلمون الأحرار المكلفون، والمسنات من النساء، والصبيان الذين يعقلون القرب والعبيد يخرجون لها باتفاق، والشابات الفاتنات، والنفساء والحائض لا يخرجن باتفاق، والصبيان الذين لا يعقلون القرب والبهائم والشابات غير الفاتنات وأهل الذمة اختلف فيهم، والمشهور فيما عدا أهل الذمة لا يخرجون، أما هم فيخرجون مع الناس لا قبلهم ولا بعدهم ولا ينفردون بيوم.

مندوباتها عشرة: خطبتان بعدها بالأرض كالعيد، وإبدال التكبير فى خطبتى العيد بالاستغفار بلا حد أول الأولى والثانية، وتحويل الأردية للذكر بلا تنكيس، فيجعل ما على العاتق الأيسر على الأيمن وما على الأيمن على الأيسر (يفعل الإمام ذلك أولاً بعد فراغه من الخطبتين وتوجهه للقبلة، فيفعل المؤمنون ما فعله وهم جلوس) ومبالغة الإمام فى الدعاء برفع القحط وإنزال

الغيث والرحمة وعدم المؤاخذه بالذنوب^(١) والحاضرون يؤمنون على دعائه في ابتهاج وتضرع؛ وندب صيام ثلاثة أيام قبلها، وصدقة بما تيسر، وأمر الإمام بهما، وبالتوبة ورد التبوعات لأهلها وإقامتها لطلب سعة، ودعاء غير المحتاج للمحتاج، لأنه من التعاون على البر والتقوى، ولا تندب الصلاة وجاز تنقل قبلها وبعدها.

* * *

الأسئلة

عرف الاستسقاء وبين حكم صلاته، ودليله، ومكانها وزمانها وكيفيتها، ومندوباتها، ومن يخرج لها ومن لا يخرج، وهل يخرج لها أهل الكتاب وينفردون بزمان ومكان؟

* * *

(١) في أبي داود: كان رسول الله ﷺ إذا استسقى قال: «اللهم اسق عبادك وبهائمك، وانشر رحمتك، وأحي بلدك الميت».

باب ما يفعل بالمختضر^(١)

ما يندب عند الاحتضار: تحسین المختضر ظنه بالله بقوة الرجاء فيه لقوله ﷺ: «لا يموتن أحدكم إلا هو يحسن الظن بالله»، وتلقيه الشهادتين بلطف لقوله ﷺ: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله» ولا يكرر تلقينه إن نطق بها إلا أن يتكلم بأجنبي. واستقباله عند شخوص بصره على شقة الأيمن فعلى ظهره إن تعسر، وتجب جنب وحائض وتمثال وآلة لهو، وإحضار طيب، وأحسن أهله وأصحابه، ودعاء لأنفسهم وله، وعدم بكى^(٢)، لأن التصبر أجمل، وتغميضه^(٣). وشدد لحية بعصابة إذا قضى بالفعل، وتلين مفاصله برفق، ورفع بعد موته عن الأرض، وستره بثوب، ووضع سيف ونحوه على بطنه خشية انتفاخه. وإسراع تجهيزه، إلا الغريق، وميت الهدم والفجأة حتى يتحقق موته.

ما يحرم: النياحة؛ ولطم خد، وشق جيب، وقول قبيح، وتسخير وجه أو ثوب، وحلق شعر. قال ﷺ: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة، وعليها سربال من قطران ودرع من جرب» رواه مسلم. وعن أبي موسى أنه قال: «أنا بريء ممن برئ منه رسول الله ﷺ إن رسول الله ﷺ برئ من الصالحة والخالقة والشاقة» رواهما مسلم وغيره. وقال ﷺ: «ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية» متفق عليه. ولا يعذب الميت ببكاء لم يوص به أو يقره ويرضى عنه.

* * *

الواجب للميت

خمسة أشياء فروض كفاية، (إذا قام بها البعض سقطت عن الباقي، وإذا لم يقم بها أحد أثم الجميع)، وهى الغسل، والكفن، والصلاة عليه. والحمل؛ والدفن.

* * *

(١) مختضر من حضرته الوفاة؛ والمراد ما يفعل به قبل نزع روحه وبعده.

(٢) البكى بالقصر ما كان بلا صوت والأفضل تركه قبل الموت، ويجوز عندها وبعدها إذا كان بلا قول قبيح ولم يجتمعوا له - والبكاء بالمد ما كان بصوت وهو النياحة وهذا حرام مطلقا.

(٣) ويقال عند ذلك باسم الله، وعلى سنة رسول الله ﷺ وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، لئلا هذا فليعمل العاملون؛ وعد غير مكذوب.

١ - الغسل

هو والصلاة متلازمان فمن يغسل صلى عليه، ومن لا يغسل لا يصلى عليه.

متى يجب تغسيل الميت والصلاة عليه؟ إذا توافرت فيه ستة شروط وهى: أن يكون مسلماً، حاضراً استقرت حياته بعد الولادة ولو لحظة، ليس شهيداً فى قتال لإعلاء كلمة الله، ولم يكن قد صلى عليه، ولم يفقد أكثر من ثلثه - ومن فقد شرطاً منها لا يغسل ولا يصلى عليه.

من يحرم تغسيله والصلاة عليه:

١ - الكافر ولو صغيراً ارتد، أو نوى به مالكة الإسلام وهو كتابى (فإن كان مجوسياً فإنه يغسل ويصلى عليه)، ولو اختلط الكفار بمسلمين ولم يميزوا غسلوا جميعاً وصلى عليهم للضرورة وميز المسلم فى الصلاة بالنية.

٢ - والشهيد فى سبيل الله ولو ببلاد الإسلام أو لم يقاتل أو قتله مسلم خطأ، ولو رفع حيا منقوذاً المقاتل أو مغموراً - ودفن الشهيد وجوباً بثيابه المباحة لا المحرمة إن سترته جميعه، وإلا زيد ما يتم به الستر، وبخفه وقلنسوته، ومنطقته إن قل ثمنها وخاتمته إن كان مباحاً قل ثمن فسه، لا آلة حرب من درع وسلاح لما فيه من إضاعة المال بغير وجه شرعى.

من يكره تغسيله والصلاة عليه:

١ - من فقد أكثر من ثلثه.

٢ - ومن لم يستهل صارخاً ولو تحرك أو بال أو عطس إن لم تتحقق حياته فإن تحققت وجبا، وكره تخنيطه وتسمينه ودفنه بدار (وليس عيباً ترد به بخلاف الكبير) وغسل دمه ندباً، ولف بخرقه وورى وجوباً.

٣ - تكره الصلاة على ميت غائب ولو فى البلد وصلاته ﷺ على النجاشى من خصوصياته بدليل أنه لم يصحبه عمل، ومن صلى عليه فى جماعة وإلا أعيدت جماعة ندباً، وصلاة فاضل على بدعى أو مظهر كبيرة أو مقتول بحد - وكره قلم ظفر ميت وحلق شعر من ذكر وحرم من أنثى، وضم مع الميت ندباً إن فعل به ذلك.

من يقدم في الغسل: الزوجان بالقضاء إن صح النكاح ولو بالفوات، لا إن فسد (إذ المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً) وإباحة الوطء برق تبيح الغسل لكل من السيد والأمة بلا قضاء للأمة على عصبية السيد، ثم الأقرب فالأقرب، ثم أجنبي، ثم امرأة محرم - فإن لم توجد يمم لمرفقه، كما يمم لفقد الماء حقيقة أو حكماً، ولتقطيع الجسد بالماء، أو تسليخه من صبه - وسقط ذلك إن خيف منه تسليخ الجسد، أو كثر الموتى جداً فإن لم يوجد للمرأة زوج أو سيد يغسلها فأقرب امرأة لها، فالأقرب، ثم أجنبية، ثم مجرم ويستتر وجوباً جميع بدنهما ولا يباشر جسدها بذلك، بل بخرقه كثيفة، فإن لم يوجد محرم يمت لكوعيهما فقط - ويجب على الغاسل ستر عورة الميت من سرته لركبته الذكر من الذكر والأنثى مع الأنثى، وأما الذكر المحرم مع الأنثى فيستر جميع بدنهما، وكذا إن غسلت الأنثى المحرم رجلاً من محارمها. وجاز تغسيل امرأة ابن ثمان، ورجل رضیعة وما قاربها.

مندوبات الغسل: ستر العورة لأحد الزوجين، كأمة مع سيد، وسدر (يسحق ويضرب بماء قليل في إناء حتى تبدو له رغبة فيعرك به جسده لإزالة الوسخ ثم يفاض عليه الماء المطلق حتى يزول فهذه هي الغسلة الأولى فإن لم يوجد سدر فصابون ونحوه)، وتجريده من ثيابه بعد ستر عورته، ووضعه على مرتفع، وإيتار الغسل لسبع (ولا يعاد غسله أو وضوؤه لخروج نجاسة وغسلت النجاسة فقط)، وعصر بطنه برفق، وكثرة صب الماء في غسل مخرجيه (ويجب أن يلف الغاسل على يده خرقه كثيفة) وتوضئته أول الغسل بعد إزالة ما عليه من أذى بالسدر أو الصابون^(١)، وتعهد أسنانه بخرقه نظيفة، وإمالة رأسه برفق لمضمضة واستنشاق، وعدم حضور غير معين، وكافور في الأخيرة (فالأولى بسدر أو صابون للتنظيف والثانية بمطلق للتطهير، والثالثة بكافور والتبريد) وتنشيفه، وعدم تأخير التكفين عن الغسل، واغتسال الغاسل - وغسل الميت كغسل الجنابة لا يكون إلا بالماء المطلق ساخناً أو بارداً - ولا يفتقر غسل الميت ووضوؤه إلى نية لأنه فعل في الغير.

* * *

(١) ولم يكن الرضوء واجباً لأن النبي ﷺ لم يأمر به حين أمر بغسل ابنته - رضي الله عنها - .

٢ - الكفن

الواجب من الكفن: ما يستر جميع بدن الميت، قولاً واحداً في المرأة وعلى الأظهر في الرجل.

مستحبات الكفن: بياضه من كتان أو قطن وهو أولى، وتجميره، والزيادة على الواحد ووتره، وتقميصه، وتعميمه، وعذبة فيها قدر ذراع تجعل على وجهه وأزره أو سراويل بدلها وهي أستر منها ولفاقتان، والسبع للمرأة بزيادة لفافتين وخمار (يلف على رأسها ووجهها بدل العمامة، وحنوط داخل كل لفافة، وعلى قطن يلصق بمنافذه، ومساجده ومراقه، وإن كان مُحَرَّمًا ومعتدة) لانقطاع التكليف بالموت^(١) وتولاه غيرهما) وتكفينه في ثياب الجمعة ونحوها لبركة ثياب مشاهد الخير.

وجاز التكفين بملبوس للميت أو لغيره، أو مزعفر أو مورس -- أي مصبوغ بهما لأنهما من الطيب - وكره تكفين الميت ولو أنثى بحرير، وخز ونجس، ومصبوغ بخضرة أو صفرة أمكن غيره (إلا المورس والمزعفر كما تقدم) وكره زيادة رجل على خمسة، وامرأة على سبعة.

على من يجب الكفن؟ يجب من مال الميت كمؤن تجهيزه حسب الشرع. ويقدم على دين غير المرتهن: فعلى المنفق بقراءة أو رق لا زوجية، فمن بيت المال، فعلى المسلمين كفائياً.

٣ - الصلاة على الميت أو صلاة الجنازة

فضلها: قال رسول الله ﷺ: «من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط، ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان» قيل: وما القيراطان؟ قال: «مثل الجبلين العظيمين» متفق عليه.

أركان صلاة الجنازة خمسة: النية، والقيام لها للقادر: وأربع تكبيرات والدعاء بعد كل تكبيرة بما تيسر والسلام.

(١) لكن قال ﷺ في من مات بعرفة: «اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً» رواه الجماعة.

الشرح

١ - النية: بأن يقصد الصلاة على هذا الميت، ولا يشترط معرفة كونه ذكراً أو أنثى، ولا يضر اعتقاد كونه ذكراً فتبين أنه أنثى، ولا العكس.

٢ - القيام لها للقادر: ويندب أن يقف الإمام وسط الرجل وعند منكبي الأنثى جاعلاً رأس الميت عن يمينه إلا في الروضة فعن يساره والمرأة تقف بالعكس.

٣ - أربع تكبيرات: بتكبيرة الإحرام، كل تكبيرة بمنزلة ركعة، فإن زاد الإمام خامسة عمداً أو سهواً لا ينتظرون بل يسلمون قبله، وصحت لهم وله أيضاً، فإن انتظروا سلموا بسلامه وصحت - وإن نقص سهواً سبح له فإن رجع وكبر الرابعة كبروا معه وسلموا بسلامه وإن لم يرجع كبروا لأنفسهم وسلموا وصحت، وقيل: تبطل لبطلانها على الإمام.

وإن نقص عمداً وهو يراه مذهباً كملوا وصحت للجميع - وإن كان لا يراه مذهباً بطلت على الجميع، ولو أتوا برابعة تبعاً لبطلانها على الإمام، كإن نقص سهواً وأطال أو والى التكبير بلا دعاء، وأعادها ما لم تدفن.

ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى مندوب، وعند غيرها خلاف الأولى.

٤ - الدعاء للميت بعد كل تكبيرة بما تيسر: ولا يستحب في صلاة الجنائز دعاء معين اتفاقاً، وأقله: اللهم اغفر له، وندب إسراؤه، وبدؤه بحمد الله والصلاة على رسول الله ﷺ.

٥ - السلام: يسلم كل من الإمام والمأموم تسليمية واحدة جهراً من الإمام وسراً من المأموم - والمسبوق بالتكبير يصبر وجوباً حتى يكبروا، فلا يكبر أثناء دعائهم، لأنه كالقاضي خلف الإمام، فإن كبر صحت ولا يعتد بها عند الأكثر، وكبر ما فاتة بعد سلام الإمام بدعاء إن لم ترفع، فإن رفعت ولاه بلا دعاء وسلم.

الدعاء فى صلاة الجنابة

اختاروا فى المذهب أن يقول المصلى على الجنابة.

الحمد لله الذى أمات وأحيا، والحمد لله الذى يحيى الموتى وهو على كل شىء قدير. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم؛ وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد.

اللهم إنه عبدك وابن عبدك، وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به - اللهم إن كان محسناً فزد فى إحسانه. وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده، واغفر لنا وله.

ويقول فى المرأة: اللهم إنها أمتك وبنت عبدك، وبنت أمتك ويستمر فى الدعاء المتقدم بصيغة التأنيث.

فإن كان يصلى على ذكر وأنثى معاً يغلب الذكر على الأنثى فيقول: اللهم إنهما عبدك وابنا عبدك، وابنا أمتك كانا يشهدان... إلخ.

وكذا إذا كان يصلى على جماعة من رجال ونساء فإنه يغلب الذكور على الإناث، فيقول: اللهم إنهم عبيدك وأبناء عبيدك، كانوا يشهدون... إلخ.

فإن كن نساء يقول: «اللهم إنهن إماءك، وبناات عبيدك، وبناات إماءك كنّ يشهدن... إلخ.

ويزاد على الدعاء المذكور بعد التكبيرة الرابعة فى حق كل ميت، ولو طفلاً (اللهم اغفر لأسلافنا، وأفراطنا ولن سبقنا بالإيمان، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان، ومن توفيته فتوفه على الإسلام، واغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات) ثم يسلم.

دعاء الطفل

ويقول فى الطفل الذكر: اللهم إنه عبدك وابن عبدك، أنت خلقتة ورزقتة وأنه أمتة وأنت تحييه. اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذكراً، وفرضاً وأجراً

وثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما، ولا تفتنا وإياهما بعده اللهم الحق بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم: وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وعافه من فتنة القبر وعذاب جهنم^(١).

الأولى بالصلاة على الميت: وصى رجب خيره بالخليفة لا نائبه إلا إذا ولي الخطبة منه، ثم الأقرب فالأقرب من عصبته، وأفضلهم عند التساوي - كما يقدم عند اجتماع جنائز، ولو كان ولي امرأة - وصلت النساء عند عدم الرجال دفعة واحدة.

من يلي الإمام من الموتى؟ أفضل رجل، فالأفضل، فالطفل الحر، فالعبد الكبير فالصغير فالخنثى كذلك، فالخصى الحر الكبير فالصغير، فالعبد كذلك فالجبوب كذلك، فالخلة الكبيرة فالصغيرة، فالأمة كذلك.

* * *

٤ - حمل الجنازة وتشيعها

مندوبات تشيع الجنازة: ندب المشي لمشييع الجنازة، وتقدمه عليها والإسراع بوقار، وتأخر راكب عنها: وامرأة وإن ماشية، وتأخرها عن الرجال، وستر الميت بقبة من جريد أو غيره يجعل على النعش ويلقى عليه ثوب أو رداء لمزيد الستر.

الجائزات: حمل غير أربعة للنعش، والبدء بأي ناحية في حمل السرير، بدون تعيين، وخروج امرأة متجالة لجنازة مطلقاً، وشابة لم يخش فتنتها في

(١) من دعاء النبي ﷺ في صلاة الجنازة عن عوف بن مالك قال: سمعت النبي ﷺ صلى على جنازة - يقول: «اللهم اغفر له، وارحمه، واعف عنه، وعافه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بماء وثلج وبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه. وقه فتنة القبر وعذاب النار».

قال عوف: «فتمنيت أن لو كنت أنا الميت لدعاء رسول الله ﷺ لذلك الميت» رواه مسلم والنسائي.

وعن أبي إبراهيم الأشعري عن أبيه عن النبي ﷺ أنه صلى على جنازة فقال: «اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، وشاهدنا وغائبنا. اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان. اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده» رواه الترمذي.

جنازة من عظمت مصيبتة عليها كآب وزوج وابن وأخ، وحرّم على مخشية الفتنة مطلقاً.

المكروهات: تكبير نعش لصغير، وفرشه بحرير، واتباع الميت بنار وإن ببحور. وانصراف عنها بلا صلاة ولو بإذن أهلها، وبعد الصلاة بلا إذن من أهلها إن لم يطولوا، وإدخالها المسجد ولو لغير صلاة، والصلاة عليها فيه ولو كانت خارجة، والصياح خلفها بنحو استغفروا لها، والنداء بنعيها بمسجد أو ببابه، أما الإعلام بلا نداء فلا يكره، وقيام لها لأنه ليس من عمل السلف.

* * *

٥ - الدفن والقبر

أقل القبر ما منع رائحة الميت وحرسه من السباع، ولا حد لأكثره، ورمى ميت البحر فيه بعد غسله والصلاة عليه إن لم يرج البر وخشى تغييره، وإلا وجب تأخيرهِ للبر، وإن رمى لا يثقل بحجر ونحوه رجاء أن يأتي إلى البر فيدفنه أحد.

مندوبات الدفن: اللحد (وهو أن يحفر في أسفل القبر جهة قبلته من المغرب للمشرق بقدر ما يوضع فيه الميت) في الأرض الصلبة، وإلا فالشق (بأن يحفر وسط القبر بقدر الميت ويسد باللين) ووضعه على شق أيمن مقبلاً يقول واضعه: بسم الله وعلى سنة رسول الله، اللهم تقبله بأحسن قبول - وتذكر الميت إن خولف بأن جعل ظهره للقبلة أو رجلاه مكان رأسه إن لم يسو عليه التراب، كأن ترك الغسل أو الصلاة عليه ما لم يتغير وإلا صلى على القبر ما دام يظن بقاء الميت به ولو بعد سنين - وندب سد اللحد أو الشق بلبن، فلوح فقرمود، فقصب، فسن التراب بباب اللحد (وينبغي أن يلت بالماء ليتماسك) أولى عند العلماء من دفنه في التابوت (السحلية) وندب رفع القبر كشبر مسنماً^(١).

الجائزات: نقل الميت من مكان إلى مكان آخر، ومن بلد إلى أخرى. لمصلحة كخوف ماء أو سبع إن لم تنتهك حرمة، وجمع أموات بقبر للضرورة.

(١) عن سفیان التمار «أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنماً» رواه الشيخان.

ولو ذكوراً وإنثاءً أقارب أو أجناب - وإذا دفنوا في وقت واحد ولى القبلة .
الأفضل فالأفضل وقدم الذكر على الأنثى والحر على العبد .

المكروهات : تطيين القبر (تليسه بالطين) أو تبيضه ونقشه ، وبناء عليه^(١) أو تحويزه ولو بلا قبة بأرض مباحة بلا مباهاة (فإن كانت الأرض غير مباحة أو فعل ذلك للمباهاة حرم) ومشى عليه إن كان مسنماً أو مسطباً والطريق دونه .

القبر حبس على الميت : يحرم نبشه ما دام به إلا لضرورة شرعية : كضيق المسجد الجامع ، أو دفن آخر معه عند الضيق ، أو كان القبر في ملك الغير وأراد إخراجه منه . أو كفن بمال الغير بلا إذنه وأراد ربه أخذه قبل تغييره ، وبعد التغيير ليس له إلا القيمة يأخذها من تركه الميت يبدأ بها أو دفن معه مال من حلى أو غيره .

التعزية : ندب تعزية أهل الميت (وهى الحمل على الصبر بوعد الأجر والدعاء للميت والمصاب) قال ﷺ : « ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته إلا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة » رواه ابن ماجه والبيهقى بسند حسن .

وندب تهيئة طعام لهم من جيرانهم لقوله ﷺ : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ما يشغلهم » ، وذلك ما لم يجتمعوا على محرم من ندب ولطم ونياحة وإلا فلا .

وندب لاهله التصبر والتسليم للقضاء قال ﷺ : « ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول : « إنا لله وإنه إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لى خيراً منها إلا أجره الله تعالى فى مصيبتى وأخلف له خيراً منها » رواه مسلم .

زيارة القبور : ندب زيارة القبور بلا حد ، والدعاء والاعتبار عندها لقوله ﷺ : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكركم الآخرة » رواه مسلم وأحمد - ويكره عندها الأكل والشرب والضحك ، وكثرة الكلام ، وتلاوة القرآن بالأصوات المرتفعة ، واتخاذ ذلك عادة ، كما يكره قراءة القرآن عند الموت وبعده وعلى القبور ؛ لأنه ليس من عمل السلف ، وإنما كان منهم

(١) عن أبى الهياج الأسدى عن على قال : « أبعتك على ما بعثنى عليه رسول الله ﷺ لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » رواه الجماعة إلا البخارى .

الدعاء بالمغفرة والرحمة والاعتاظ، فعن بريدة قال: «كان النبي ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقول قائلهم: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، أنتم فرطنا ونحن لكم تبع، ونسأل الله لنا ولكم العافية» ورواه مسلم.

وينبغي أن تكون الزيارة مطابقة لأحكام الشريعة فلا يطوف حول القبر ولا يقبل حجراً ولا عتبة ولا خشبة ولا يطلب من المزور شيئاً حتى لا يقع في الشرك والضلال.

ما ينفع الميت: ينفعه بالاتفاق:

١ - ما كان سبباً فيه من أعمال البر في حياته لقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» رواه مسلم والأربعة.

٢ - الدعاء والاستغفار قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] وقال: «رب اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب».

وصلاة الجنازة كلها دعاء واستغفار للميت والأحاديث في ذلك كثيرة.

٣ - والصدقة لما روى عن عائشة أن رجلاً قال للنبي ﷺ: «إن أمتي افتلتت نفسها (ماتت فجأة) وأراها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر أن تصدقت عنها؟ قال: «نعم» متفق عليه. واختلف في غير ما تقدم إلا أن الأحاديث صحت عن رسول الله ﷺ في الصوم والحج عن الميت الذى لم يستطع تأديتهما في حياته. فعن عائشة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» متفق عليه.

وعن ابن عباس - رضى الله عنه - أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: «إن أمتي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ قال: «نعم حجي عنها، أرايت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته؟ أقضوا الله فالله أحق بالوفاء» رواه البخارى.

* * *

الأسئلة

بين ما يندب عند الاحتضار وما يحرم، والواجب للميت، ومن يجب تغسيله من يحرم ومن يكره، ومن يقدم فى الغسل، ومندوبات غسل الميت، والواجب من الكفن، ومستحباته، وأركان صلاة الجنازة شارحاً لها وحكم الإمام إذا زاد تكبيرة أو نقص عمداً أو سهواً أو والى التكبير بلا دعاء وحكم المسبوق، ومن الأولى بالصلاة على الميت ومن يلى الإمام من الموتى، ومندوبات تشييع الجنازة، وجائزاتها، ومكروهاتها، وأقل القبر، ومندوبات الدفن، وجائزاته، ومكروهاته، وهل يجوز نبش القبر؟ وما هو المطلوب فى مواساة أهل الميت؟ وزيارة القبور؟ وما الذى ينفع؟.

* * *

باب الزكاة

تعريفها: لغة النمو، يقال: زكا الزرع وزكا المال إذا نما وكثر - وشرعاً مال مخصوص^(١) يؤخذ من مال مخصوص^(٢) إذا بلغ قدراً مخصوصاً^(٣) في وقت مخصوص يصرف في جهات مخصوصة^(٤) - ووجهه تسمية المال المخصص زكاة أن فاعله يزكو بفعله عند الله تعالى؛ أي يرفع حاله عنده. يشهد بذلك قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣].

متى شرعت؟ في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر.

حكمها: الزكاة ركن من أركان الإسلام، وفرض عين على كل من توفرت فيه شروط وجوبها الآتية:

دليل فرضيتها: الكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿ وَأَتُوا

الزَّكَاةَ ﴾ وقال ﷺ: «بنى الإسلام على خمس» الحديث المتقدم، وأجمعت الأمة على وجوبها^(٥).

فضلها: قال تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣].

الوعيد الشديد لتاركها: قال تعالى: ﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [فصلت: ٧].

أنواع الزكاة ثلاثة: النعم، والحرث، والعين.

شروط وجوب الزكاة بأنواعها خمسة: الحرية، والملك التام للنصاب وهما عامان في الأنواع الثلاثة، وتام الحول وهو خاص بالماشية وبالعين من غير المعدن

(١) كربع العشر مثلاً. (٢) كالعين والحرث والماشية. (٣) وهو النصاب.

(٤) هي الأصناف الثمانية المذكورة في الآية ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ﴾ [التوبة: ٦٠].

(٥) وحكمة مشروعيتها أنها الركن الأساسي لإصلاح المجتمع. جعلها الله حقاً معلوماً للفقراء في أموال الأغنياء؛ سداً لحاجة البائسين، وتفريجاً لكربة الغارمين وتخفيفاً لرقاب المستعبدين، وتيسيراً لأبناء السبيل - فاستل بذلك ضغائن أهل الفاقة وطهر قلوبهم من الأحقاد، وأشعر قلوب الفقراء محبة الأغنياء وساق الرحمة في قلوب الموسرين لأولئك البائسين فنزلت الطمانينة في نفوسهم أجمعين.

والركاز ومجىء الساعى إن كان وهو خاص بالماشية، وعدم الدين وهو خاص بالعين.

فلا تجب على عبد ولو بشائبة حرية لعدم تمام ملكه^(١)، ولا على غاصب أو مودع، ولا على مالك دون نصاب، ولا دون الحول فيما يشترط فيه الحول. أما الحرث فيجب فيه بطيبه. وتجب فى المعدن بإخراجه. وفى الركاز فى بعض أحواله بوضع اليد عليه - وتجب على الخير فى المال المذكور ولو غير مكلف كصبي ومجنون لعموم قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] ولما فى «الموطأ» عن عبد الرحمن بن

قاسم أنه قال: «كانت عائشة - رضى الله عنها - تلىنى أنا وأخالى يتيمين فى حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة» ولما فيه عن عمر: «اتجروا فى أموال اليتامى لئلا تأكلها الزكاة» ومثل هذا لا يفعل ولا يقال من قبل الرأى. والمخاطب بالإخراج عنه وليه وعليه زكاة الفطر أيضا لكن المطالب بإخراجها من تلزمه نفقتهم.

شروط صحتها أيضا خمسة: الإسلام، والنية عند دفعها أو عزلها. بأن ينوى إخراج ما وجب عليه (و ينوى عن المحنون والصغير وليهما) فإن أكره على إخراجها كفت عنه نية المكروه، وتفرقتها بموضع الوجوب أو قربه بأن لا يزيد على مسافة القصر وإخراجها بعد الوجوب. فلا تصح قبله إلا بشهر فى العين خاصة وماشية لا ساعى لها. ودفعها لإمام العدل فى أخذها وصرفها إن كان. أو دفعها بنفسه لأربابها.

* * *

زكاة النعم: الإبل، والبقر، والغنم

شروط وجوبها أربعة: الحرية، والملك التام للنصاب، وتمام الحول، ومجىء الساعى إن كان وأمكنه الوصول.

(١) ولا على سيده، أما عدم وجوبها على العبد فللقوله تعالى: ﴿عَبْدًا مُمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ

عَلَى شَيْءٍ﴾ [النحل: ٢٧٥] أى لا يملك ملكًا تامًا، وأما عدم وجوبها على السيد فلأن المال بيد غيره، فإذا عتق العبد ولم يشترط سيده أخذ ماله فليستأنف حولا من يوم عتقه بما ملك من ماله إن كان مما يشترط فيه الحول كالعين والماشية، وإن كان مما لا يشترط فيه الحول كالحبوب وعتق قبل الطيب وجبت عليه الزكاة، وإن عتق بعده فلا زكاة عليه.

وتجب الزكاة بمضى الحول وتتمام النصاب ولو بنتاج كما لو كان عنده من النعم دون النصاب فنتجت عند الحول أو عند مجيء الساعى ما يكمل النصاب أو بإبدال من نوعها كما لو كان عنده أربع من الإبل فأبدلها بخمس ولو قبل الحول بيوم، وسواء كانت النعم سائمة (وهى التى ترعى الكلاء المباح) أو معلوفة (لا ترعى الحشائش المباحة) أو عاملة فى حرث أو حمل، وقال أبو حنيفة والشافعى: لا زكاة فى العاملة لقوله ﷺ: «فى الغنم السائمة الزكاة» وأجيب بمنع كون المفهوم حجة، وإن سلمنا أنه حجة فقد عارضه عموم قوله ﷺ: «فى كل أربعين شاة شاه» وهذا أقوى فإن كانت متولدة من النعم والوحش كأن ضربت فحول الظباء إناث الغنم أو العكس فلا زكاة فيها.

الوعيد الشديد لتاركها: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمنه تنطحه بقرونها، وتطؤه بأظلافها كلما نفدت آخرها عادت عليه أولاهما حتى يقضى بين الناس» متفق عليه.

* * *

مسائل

١ - مجيء الساعى إن كان وأمكنه الوصول شرط وجوب وصحة فى الماشية فلا تجزئ إن أخرجها قبله، لأنها كالصلاة قبل وقتها، بخلاف العين فيجوز تقديمها بشهر لأن التقديم فى زكاة العين رخصة لاحتياج الفقراء إليها دائماً مع عدم المانع وليس الأمر هنا كذلك، لأن الإخراج قبل مجيء الساعى فيه إبطال لحق الإمام الذى عينه لجبي الزكاة على نهج الشريعة، ومحل عدم الإجزاء ما لم يتخلف الساعى عن المجيء. لأمر من الأمور، فإن تخلف أجزأت فإن لم يكن ساع فالوجوب بمرور الحول.

٢ - إذا مات رب المال قبل مجيء الساعى، ولو بعد الحول استقبل الوارث بها حولاً جديداً، لأنه ملكها قبل الوجوب على المورث ما لم يكن عنده نصاب وإلا ضم ما ورثه له وزكى الجميع - وإذا مات ربها بعد مجيء الساعى وجبت فى رأس المال وإذا مات بعد حولها وقبل مجيء الساعى

وأوصى بزكاتها فهي من الثلث غير مبدأة، وعلى الورثة أن يصرفوها إلى المساكين الذين تحل لهم الصدقة، وليس للساعي قبضها، لأنها لم تجب على الميت، وكأنه قد مات قبل حولها إذ حولها مجيء الساعي نهاية العام.

٣ تجب الزكاة فيما ذبحه أو باعه بعد مجيء الساعي وكذلك قبل مجيئه إن قصد الفرار من الزكاة وإلا فلا - وإذا ماتت الماشية بعد مجيء الساعي أو ضاعت بلا تفريط من ربها فلا تجب لعدم اختياره في ذلك.

٤ - يبنى المزكى على الحول الأصلي في ماشية رجعت إليه بعد بيعها . بعيب أو فلس أو فساد، لا بإقالة، لأنها ابتداء بيع.

٥ - تضم الفائدة في النعم للنصاب لا لدونه فيستقبل بها حولا من يوم تمام النصاب - والمراد بالفائدة هنا ما تجدد من النعم بهبة أو صدقة أو استحقاق في وقت أو دين وإن بشراء، فمن كان عنده خمس من الإبل فاستفاد ولو قبل الحول بيوم خمسا ضمها للأولى وزكى عنها شاتين، ولا يستقبل بها كفائده العين. ولا تضم الفائدة لدون النصاب.

زكاة الإبل			زكاة الضأن والماعز		
المقدار المزكى	قدر الزكاة ونوعها	السن	المقدار المزكى	قدر الزكاة ونوعها	السن
من إلى	شاة ضأن ^(١)	دخلت فى الثانية	من إلى	شاة	دخلت فى الثانية
٥	٩		٤٠	١٢٠	
١٠	١٤	دخلت فى الثانية	١٢١	٢٠٠	دخلت فى الثانية
١٥	١٩	دخلت فى الثانية	٢٠١	٣٩٩	دخلت فى الثانية
٢٠	٢٤	دخلت فى الثانية	٤٠٠	٤٩٩	دخلت فى الثانية
٢٥	٣٥	بنت مخاض والا فابن لبون			
٣٦	٤٥	بنت لبون			
٤٦	٦٠	حقّة			
٦١	٧٥	جذعة			
٧٦	٩٠	بنتا لبون			
٩١	١٢٠	حققتان			
١٢١	١٢٩	حققتان أو ثلاث بنات لبون			

(١) تخرج الشاة من الضأن إن لم يكن جل غنم البلد المعز وإلا فالواجب الإخراج من المعز فإن تطوع بإخراج الضأن أجزأه لأنه الأصل . ولو دفع رب المال عن الخمس بعيرا بدلا من الشاة الواجبة عليه أجزأه على الصحيح لأنها مواساة من جنس المال بأكثر مما وجب عليه .

(٢) عند وجود الأُمَيْنِ أو فقدهما، وتعين ما وجد عند رب المال.

مسائل

١ - لا زكاة فى أوقاص النعم خاصة، والوقص ما بين الفريضتين وتنضم البخت من الإبل - وهو ما له سنامان للعرب، والجواميس للبقر، والمعز للضأن وإن وجبت واحدة فى صنفين وتساويا، كخمسة عشر من الجواميس ومثلها من البقر وعشرين من الضأن ومثلها من المعز - خير الساعى فى أخذها من أى صنف شاء، وإن لم يتساويا فمن الأكثر، لأن الحكم للغالب، وإن وجب اثنتان فمنهما إن تساويا، أو لم يتساويا وكان الأقل نصاباً ولو انفرد لوجبت فيه الزكاة، وغير وقص، كمائة وعشرين ضأناً وأربعين معزاً، فالأقل وهو الأربعون نصاب وغير وقص لأنه هو الذى أوجب الثانية فتؤخذ منه واحدة، ومن الأكثر واحدة، فإن عدم الشرطان أو أحدهما أخذت الثانية من الأكثر كمائة وعشرين ضأناً وثلاثين معزاً، أو كان نصاباً إلا أنه وقص لم يوجب الثانية كمائة وإحدى وعشرين ضأناً وأربعين معزاً فمن الأكثر يؤخذان وإن وجب فى الصنفين ثلاث وتساويا فمن كل واحدة وخير فى الثالثة - وإن لم يتساويا فكما سبق.

٢ - يتعين على الساعى أخذ الوسط من الواجب فلا يأخذ خيار الماشية كالأكولة والفحل (لتعلق حق أرباب الأموال) إلا أن يتطوع المزكى، ولا شرارها (التعلق حق المساكين) كالسخلة (وهى التى لم توف سنة) لكن تعد على رب الغنم وكالعجفاء (وهى الضعيفة) والعوراء أو العرجاء إلا أن يرى الساعى أن أخذ المعيبة أحظ للفقراء - فإن كانت كلها خياراً أو شراراً لزم ربها الوسط لا القيمة.

٣ - بنت المخاض ما أوفت سنة ودخلت فى الثانية وسميت بذلك لأن الحمل مخض فى بطن أمها أى تحرك، لأن الإبل تحمل سنة وتربى سنة - وبنت اللبن ما أوفت سنتين ودخلت فى الثالثة، وسميت بذلك لأن أمها ولدت عليها وصار لها لبن جديد، والحقه ما أوفت ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة وسميت بذلك لأنها استحققت أن يحمل عليها - والجذعة ما أوفت أربع سنين ودخلت فى الخامسة وسميت بذلك لأنها أجذعت أسنانها أى بدلتها. والتبيع الذى استوى قرنائه وأذناه.

٤ - خلطاء الماشية كالمالك الواحد في الزكاة بشروط ثلاثة: إن نويت الخلطة، وكل واحد تجب عليها الزكاة، واجتمعا بملك أو منفعة في الأكثر من خمسة أشياء: مراح، ومبيت، وماء، وراع، وإن تعدد بإذنهما. وفحل كذلك ورجع المأخوذ منه على صاحبه بنسبة عدد ما لكل بالقيمة وقت الأخذ.

٥ - لا يجوز التفريق بين مجتمع ولا الجمع بين المتفرق^(١) ولا إبدال ماشية بنوعها أو غيره^(٢). أو ذبحها فراراً من الزكاة. ومن فعل ذلك أخذت منه ولو كان ما فعله قبل الحول إن قرب بنحو شهر لا إن بعد، لأن الحيل عندنا لا تفيد في العبادات ولا المعاملات.

* * *

زكاة الحرث: الحب والتمر

شروط وجوبها ثلاثة: الحرية، والملك التام للنصاب، وإفراك^(٣) الحب وطيب^(٤) التمر - ودليلها: قوله تعالى: ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]. مقدار النصاب: خمسة أوسق لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما دون خمس أواق صدقة»^(٥)، ولا فيما دون خمس ذود^(٦) صدقة» رواه الجماعة - والوسق ستون صاعاً والصاع قدح وثلاث بالكيل المصري، فالنصاب بالعملة المصرية = ٥٠ كيلة^(٧)، وبالوزن = ١٦٠٠ رطل بالعراقي الذي يساوى ١٣٠ درهماً تقريباً.

(١) مثال الأول رجلان لكل واحد مائة شاة وشاة فيفترقان ليكون على كل واحد شاة. وقد كان عليهما قبل التفرقة ثلاث شياه. ومثال الثاني رجلان لكل واحد أربعون شاة فيجمعونها ليكون عليهما شاة واحدة.

(٢) فالأول كأن يبدل خمسة من الأبل بأربعة، والثاني كأن يبدل الإبل بغنم أو عكسه أو بعروض أو عين.

(٣) هو الزهر في بلح النخل وظهور الخلاوة في العنب، ومتى وجبت الزكاة يحسب من النصاب ما أكله. أو وهبه أو تصدق به أو استأجر به الحصاد أو غيره لكونه بعد الوجوب، لا أكل دابة حال درسها ويحسب ما أكلته حال ربطها.

(٤) جمع أوقية وهي ٤٠ درهماً شرعياً. (٥) خمس من الإبل.

(٦) خالصة من القشر الذي تخزن بدونه كقشر الفول الأعلى أما القشر الذي تخزن به كقشر الأرز الشعير والعلس والشعير فتعتبر به.

أصنافها عشرون: القطناني السبعة: الجلبان، والحمص، واللوبيا، والفول، والتمرس، والعدس، والنبسلة - وضابطها (جحل فتعب) والقمح، والشعير، والسلت^(١)، العلس^(٢)، والذرة، والدخن والأرز، وذوات الزيوت الأربع: الزيتون^(٣)، وحب الفجل الأحمر^(٤). والسمس، والقرطم، ونوعان من الثمار وهما التمر والزبيب - ولا زكاة في الفواكه والخضر، والتوابل لما صح عن معاذ ابن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «فيما سقت السماء والبعل والسييل العشر، وفيما سقى بالنضح ونصف العشر» وإنما ذلك في التمر والحنطة والحبوب، وأما القثاء والبطيخ والرمان والقصب فمعفو عنه رسول الله ﷺ.

وتزكى هذه الأصناف ولو زرعت بأرض خراجية كأرض مصر والشام التي فتحت عنوة، أو غير خراجية كأرض الصلح التي أسلم أصحابها بغير قتال؛ وأرض الموات، لأن الخراج لا يسقط الزكاة خلافاً لأبي حنيفة - وزكاة الخارج من الأرض المؤجرة على المستأجر، وقال أبو حنيفة: الزكاة على صاحب الأرض.

المقدار الواجب إخراجه: العشر إن سقى بغير آلة ولو اشترى السيح ممن نزل بأرضه أو أنفق عليه حتى أوصله إلى أرضه من غير آلة (رافعة) وإلا فنصف العشر وإن سقى بهما معاً فكل بحسابه تساوياً أم لا على أحد المشهورين^(٥).

والمقدار الواجب: يخرج من نفس الحب والتمر والزبيب، ومن زيت^(٦) ماله زيت^(٧). ومن ثمن زيتون ولا زيت له، ومن ثمن ما لا يجف من عنب

(١) نوع من الشعير لا قشر له يعرف عند المغاربة بشعير النبي ﷺ.

(٢) نوع من القمح تكون الحبتان منه في قشرة واحدة يوجد باليمن.

(٣) الزكاة واجبة في الزيتون على المشهور لعموم قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ

وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وعموم قوله ﷺ: «فيما سقت السماء العشرة»، وقال ابن وهب: لا زكاة فيه ولا في كل ماله زيت، قال ابن عبد السلام: وهو الصحيح على أصل المذهب، لأنه ليس بمقتات، ورد بأنه وإن لم يقتت فله مدخل فيه إذ هو مصلح للقوت.

(٤) الأحمر صفة للفجل لا للحب، يوجد في بلاد المغرب.

(٥) وعلى المشهور الآخر إن تساوى فكل بحسابه، وإن لم يتساوى فالحكم للغالب.

(٦) ونفضه وعصره على ربه وإنما يأخذه المساكين مصفى الحب.

(٧) وجاز في السمس والقرطم وحب الفجل الأحمر الإخراج من الحب لأنها تراد

لغير العصر كثيراً فليست كالزيتون الذي له زيت فإنه يتعين الإخراج من زيت.

وتمر إن بلغ الحب نصاباً ولو لم يبلغه الزيت أو الثمن - وهذا إن بيع، فإن لم يبع بأن أكل أو أهدى أو تصدق به فمن قيمته يوم طيبه، ولا يجزىء الإخراج من حبه^(١)، وما شأنه عدم الجفاف من القطنى كالقول المسقاوى والحمص الأخضر يخرج من ثمنه إن بيع ومن قيمته إن لم يبع، ويجوز الإخراج من حبه بعد اعتبار جفافه^(٢).

وتضم القطنى السبعة لبعضها لأنها جنس واحد فى الزكاة، وكذا يضم^(٣) القمح والشعير والسلت، ويخرج من كل صنف بقدره، وأجزأ إخراج الأعلى عن الأدنى، لا العكس^(٤)، وتضم أصناف التمر لبعضها وأصناف الزبيب لبعضها وأخذ عن أصنافهما من الوسط، وأما الباقي فلا يضم لبعضه لأن كل منها جنس مستقل.

خرص^(٥) التمر والعنب: إذا احتاج المالك إلى التمر والعنب أكلاً أو بيعاً أو إهداء وجب خرصهما بعد الطيب شجرة شجرة (لأنه أضبط) بواسطة عدل عارف ليضبط ما تجب فيه الزكاة حفظاً لحق الفقراء، ثم يتصرف فى الثمرة بما يريد.

وكفى مخرص واحد إن كان عدلاً عارفاً، فإن تعددوا واختلفوا اعتبر قول الأعراف، فإن زادت الثمرة على قول العارف وجب الإخراج عن الزائد، وإن أصابتها جائحة بعد الخرص زكى ما بقى إن وجبت فيه الزكاة - وما أخذ من الحبوب والثمار بعد الوجوب وقبل الجفاف يقدر جفافه خرصاً وإن لم يجف لتخرج زكاته ولو بالضم لغيره.

(١) وأما ما يجف فيتعين الإخراج من حبه ولو أكله أو باعه رطباً ويتحرى.

(٢) وما شأنه اليس كالقول الذى يزرع بمحل النيل فقبل: كالأول وقيل: يتعين الإخراج من الحب.

(٣) شرط الضم أن يزرع المضموم قبل استحقاق حصاد المضموم إليه: وأن يبقى من الحب الأول إلى وجوب زكاة الثانى ما يكملان به نصاباً.

(٤) فإن اجتمع نوعان جيد وردى أخذ من كل ما يخصه، ولو كان الردى قليلاً لأن الأصل أن تؤخذ زكاة كل عين من أصله، لقوله ﷺ: «زكاة كل مال منه» فخصته السنة بالماشية أن تؤخذ من الوسط وبقي ما سواه على الأصل.

(٥) الخرص: الحزر والتخمين، وسببه أن العادة جرت بأكل التمر والتصرف فيه رطباً: فكان من الضرورى إحصاء الزكاة ليطلق لأرباب التمار التصرف بما شاءوا.

ولا زكاة على وارث قبل الوجوب إلا إذا حصل له نصاب من ذلك
الزراع فمن مات عن أخ لأم وأخ شقيق، وترك ستة أوسق، فلا زكاة على الأخ
للأم، وعلى الشقيق الزكاة - ولا على من عتق أو أسلم بعده، لأنه حال
الوجوب لم يكن مخاطباً بالزكاة.

* * *

زكاة العين: الذهب والفضة

شروط وجوبها أربعة: الحرية، والمالك التام للنصاب، وتمام الحول وعدم
الدين، إذا لم يكن عنده من غير العين ما يفي بدينه.

الوعيد الشديد لمانعها: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من
صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت
له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه
وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى
يقضى بين الناس فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار» متفق عليه.

مقدار النصاب من الذهب: عشرون ديناراً شرعياً^(١).

(١) وبالعملة المصرية = ١٠ ج ذهبية والجنيه = ١٠٠ قرش ذلك لأن الأستاذ محمد أبو
العلا البنا نشر في أهرام عام ١٩٥٥ حديثاً تحت عنوان «الدينار الشرعي»، هذا نصه:

الدينار الشرعي: بمناسبة سك العملة الذهبية بالجمهورية المصرية تسجيلاً لتاريخ جلاء
الاحتلال نذكر أن (الدينار الشرعي) نقد ذهبي عتيق أصله روماني بقي منتشراً في بلاد العرب
باسم (الدينار العربي) إلى أن جاء الإسلام فأقره النبي ﷺ وحدة لنصاب زكاة الذهب بقوله: «ليس
في أقل من عشرين ديناراً صدقة» يعني زكاة كما كان يقول «الميزان ميزان أهل مكة» يعني لتقدير
نصاب الذهب وقد ثبت أن أصل الوزن الذي دخل به هذا الدينار بلاد العرب قبل الإسلام
(٢٥٤ جم) واستمر عليه إلى زمن النوبة وخلفاء الراشدين، وهو مقدار وزن الجنيه المصري إذ أن
وزن الجنيه (٨٥) ووزن نصفه (٤٢٥ جم)، وتاريخ هذا الدينار الشرعي إلى حين فتح النبي ﷺ
مكة ووجد بين عملتها الذهبية (ثلاثة دنائير) أحدها فارسي زنته (٨٥ جم)، والثاني روماني
قسطنطيني زنته (٤٧٢ جم)، والثالث روماني نيروبي زنته (٤٢٥ جم) ولما كان الأخير أقدمها
وجوداً وأكثرها عدداً واستعمالاً في مكة وسائر بلاد العرب أقره النبي ﷺ وحدة لنصاب زكاة
الذهب، وكان يقدر أولاً بستة دنانير كل دانق (١٦ حبة) وقد دخل الإبهام على المتأخرين في
تقدير هذا الدانق وتلك الحبة بطول الزمن وعدم عناية العرب، ولكن بعون الله تمكنت من الرجوع
إلى أوزان ونقود (العهد الروماني النيروبي) مستعينة بروايات المحدثين والمؤرخين والفقهاء -

مقدار النصاب من الفضة: مائتا درهم شرعياً والدرهم = $\frac{7}{10}$ من المثقال^(١) = ٩٤ ر. ٣ من الجرامات تقريباً^(٢).

المقدار الواجب إخراجه: ربع العشر ويضم الذهب للفضة^(٣) لفعله $\frac{1}{20}$ ذلك، ويخرج من كل ما يخصه إذا بلغ المجموع نصاباً فمن له مائتا درهم وعشرة دنائير فليخرج من كل ربع عشره، فالجمع بالتجزئة والمقابلة لا بالقيمة بأن يجعل كل دينار بعشرة دراهم ولو كانت قيمتها أضعافها، فلو كان له مائة وثمانون درهماً ودينار يساوي عشرين درهماً فلا يخرج شيئاً، ويجوز إخراج أحد التقدين عن الآخر على المشهور.

* * *

= ومحفوظات المتاحف الأثرية وتبينت بالتحديد أن وزن هذه الحبة (٤٤٢٥ ر. من الجرام)، وأن وزن ذلك الدائق (٧٠٨ ر. من الجرام) ووزن هذا الدينار (٤٢٥ جرام) محمد أبو العلا البنا.

(١) قال القاضي عياض قال أبو عبيد: إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل.

(٢) لكن هذا المقدار غير معروف، ومقداره المتداول بين الناس (٣١٢٥ جرام) ومقداره الرسمي ٣١٢ جرام = ١٦ قيراطاً = ٦٤ قمحة.

(٣) قال الدكتور عبد الوهاب خلاف في مجلة «لواء الإسلام» مجلد ١٥: وعلى هذا لا بد أن تكون القيمة المالية للعشرين ديناراً في وقت التشريع القيمة المالية للمائتي درهم والأحكام الشرعية تدل على هذا فقد قررت دية القتل خطأ بألف دينار أو عشرة آلاف درهم: وهذا معناه أن الدينار يعادل في قيمته المالية عشرة دراهم، وعلى هذا فالعشرين ديناراً تعادل في قيمتها المالية مائتي درهم. ولكن هذا التعادل غير ثابت بل هو متغير تبعاً لتغير سعر الفضة ونسبتها إلى الذهب.

ثم يقول: والذي أراه أن تقدير النصاب المالي كان يراعى فيه قيمة العملة بالنسبة إلى الذهب في وقت التشريع، وهذه النسبة تتغير بتغير الأزمان والبيئات والعرض والطلب، وأرى أن يعتبر الذهب هو الوحدة في تقدير النصاب، ويكون نصاب الزكاة عشرين ديناراً أو ما يعادلها من الفضة المضروبة أو غير المضروبة، وما دامت هذه القاعدة هي الميزان فالأوراق النقدية والعملية التي تكون من غير الذهب والفضة، كالعملة المتخذة من النيكل والبرونز وغيرها تجب فيها الزكاة إذا بلغت نصاب الذهب، وكذلك الأوراق المالية الأجنبية وأسهم الشركات تقدر قيمتها على هذا الأساس، وتؤخذ الزكاة من هذه الأنواع ما دامت في حوزة صاحبها مدخرة أو مودعة في المصارف كإمانة، وكذلك إذا كانت رصيداً تجارياً أو بوالص تأمين.

مسائل

١ - يزكى نصاب الذنانير والدرهم، ولو كانت مغشوشة أو ناقصة إن راجت، وكانت قيمتها فى التعامل كالكاملة وإلا حسب الخالص، فإذا كانت العشرون لنقصها إنما تروج رواج تسعة عشر لم تجب الزكاة إلا بزيادة واحد عليها.

٢ - العين المغصوبة: والضائعة تزكى بعد قبضها لعام واحد ولو مكثت أعواماً كثيرة، بخلاف المودعة فتزكى لكل عام.

٣ - الحلى الجائز: ولو لرجل كقبضة السيف المعد للجهاد والسن والأنف لا زكاة فيه إلا فى ست أحوال: إذا تهشم ولم يمكن إصلاحه إلا بسبكه ثانياً سواء نوى إصلاحه أم لا لأنه صار ملحقاً بالنقار، وإذا تكسر وأمكن إصلاحه بدون سبك جديد، ولكن لم ينو إصلاحه، وإذا كان معداً لنوائب الدهر وحوادثه لا للاستعمال، أو معداً لمن سيوجد للمالك من زوجة وبنت مثلاً، أو لصداق من يريد لها لنفسه أو لولده، أو نوى به التجارة - وأما الحلى المحرم كالأواني والمرود والمكحلة فتجب فيه الزكاة بلا تفضيل، والمعتبر فى زكاة الحلى الوزن لا القيمة، وإن رصع بالنقدين أو طرز بسلوك الذهب أو الفضة ثياباً أو عمام فإنها تزكى زنتها إن علمت وأمكن نزعها بلا فساد، وإلا تحرى ما فيه من العين وزكاها.

* * *

المتجدد عن الأصل وزكاته

ما تجدد عن العين بعد أن لم يكن ثلاثة أقسام: ربح^(١) وغلة مكترى وفائدة.

حول ربح المال حول أصله: ولو كان الأصل أقل من نصاب، مثل أن يكون عنده دينار فى شعبان فتاجر فيه إلى أول رجب فلم يبلغ نصاباً وفى شعبان بلغ نصاباً زكاه، فإن تم النصاب فى رمضان انتقل الحول إلى رمضان.

(١) تعريف الربح: زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه الأول ذهباً أو فضة.

مثل ذلك غلة ما اكرى بعين للتجارة، فمن ملك دون نصاب فى المحرم .
ثم اكرى به داراً أو بعيراً للتجارة لا للسكنى ولا للركوب ثم أكرها لغيره فى
رجب بأربعين ديناراً فإنها تزكى فى المحرم، لأن حولها يوم ملك أصلها^(١).

الفائدة: ما ليس بربح تجر وغلة تجر، وهى قسمان، ما تجدد عن غير مال،
وما تجدد عن مال لا زكاة فيه.

فالأول: كعطية (من هبة وصدقة واستحقاق وقف أو وظيفة) وإرث
وأرث ودية وصداق، ومنزعة من رقيق.

والثانى: كثمن شىء مقتنى من عرض (كثياب وحيوان وأسلحة وحديد
ونحاس) وعقار (وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر) (وفاكهة وماشية
مقتناة فيستقبل بثمن ما ذكر حولاً بعد قبضه (ولو أخره فراراً من الزكاة) ويزكيه.
ويلحق بالقسم الثانى فى الحكم^(٢) المتجدد من العين عن سلع التجارة .
(وأولى سلع القنية) بلا بيع لها كغلة عبد أو بعير، أو دار اشترى للتجارة
فأكراه وقبض من الكراء ما فيه نصاب ونجوم كتابة من عبد اشترى للتجارة
وثمن ثمرة شجرة اشترى للتجارة ولو مؤبرة يوم الشراء، فإنه يستقبل بذلك
حولاً من يوم قبضه، ويستثنى من ذلك الصوف التام المستحق للعجز وقت شراء
الغنم وثمر بدا صلاحه فلا يستقبل بثمن ذلك، بل حوله حول أصله، لأنه
حينئذ كسلعة قائمة بنفسها.

ما يضم من الفوائد وما لا يضم: تضم فائدة ناقصة عن النصاب لما
بعدها ولو تعدد حتى يتم النصاب فيتقرر الحول. فمن استفاد خمسة فى المحرم،
ومثلها فى ربيع، ومثلها فى رجب ومثلها فى رمضان فمبدأ الحول رمضان -
إلا أن تنقص الأولى عن النصاب بعد مرور الحول عليها كاملة ووجوب الزكاة

(١) وحول الربح والغلة حول الأصل ولو كان الأصل ديناً لا عوض له عنده كمن
اشترى سلعة بعشرين ديناراً فى ذمته إلى المحرم ثم باعها بعد مدة بخمسين فالربح ثلاثون
تزكى حول أصلها والعشرين لا تزكى، لأنها نظير الدين إلا أن يكون عنده عوض يقابلها،
وكذلك من اكرى داراً لمدة سنة بعشرة دنانير فى ذمته ثم أكرها بثلاثين فالغلة عشرون
يزكيها حول أصلها، ويزكى العشرة إن وجد عوضاً لها وإلا فلا.

(٢) لا فى الحقيقة لكونه ناشئاً عن سلع التجارة فكأنه ليس بفائدة.

فيها فلا تضم لما بعدها لتقرر حولها، كما لا يضم ما بعدها لها بل يزكى في حوله ما دام في المجموع نصاب فمن استفاد عشرين ديناراً في المحرم وحال حولها وجبت زكاتها، فإذا نقصت واستفاد في رجب ما يكمل النصاب فأكثر فكل منهما على حولها، فإذا جاء المحرم زكى المحرمية، وإذا جاء رجب زكى الرجبية ومن عتق أو أسلم استقبل بماله من يوم عتقه أو إسلامه.

ولا زكاة على أحد في عبده وخادمه، ولا في فرسه وداره وكل ما يتخذ للفقنية من العقار (وهو الأرض ما اتصل بها من بناء أو شجر) والرباع (وهي الدور) والعروض - ومن ورث عرضاً أو وهب له أو رفع من أرضه زرعاً فزكاه فلا زكاة عليه في شيء من ذلك حتى يباع ويستقبل به حولا من يوم يقبض ثمنه.

* * *

زكاة الدين

يزكى الدين بعد قبضه لعام واحد من يوم ملك أصله أو زكاه أو قبضه إن كان مما لا زكاة فيه ولو أقام عند المدين أعواماً إذا لم يؤخره فراراً من الزكاة بشروط أربعة:

١ - أن يكون أصله عيناً بيده فيسلفها، أو عروض تجارة لمحتكر يبيعها بثمن معلوم لأجل.

٢ - وأن يقبض من المدين.

٣ - وأن يكون المقبوض عيناً^(١).

٤ - وأن يقبض نصاباً كاملاً ولو في مرات وإن بفائدة ثم حولها أو كمل بمعدن وحول المتم من يوم التمام، ثم زكى المقبوض بعد ذلك ولو قل كدرهم حال قبضه لا يضم لما قبله ولا لما بعده.

فإذا أخر دينه فراراً من الزكاة يعامل بنقيض قصده. ويخرج الزكاة عن كل عام.

* * *

(١) ولو كان القابض موهوباً له، فإن أحال ربه به فإن المحيل يزكيه بمجرد قبول الحوالة فإنها تعد قبضاً بخلاف الهبة.

زكاة عروض التجارة^(١)

المراد زكاة العين التي هي عوض العروض إذ العروض لا تتعلق بها زكاة من حيث ذاتها - والتجارة إما إدارة وإما احتكار - فالإدارة هي التي لا يترصد بها صاحبها الأسواق والاحتكار هي التي يترصد بها الأسواق - وتزكى عروض التجارة بقسميها بشروط خمسة:

١ - إن كان لا زكاة في عين العرض كالثياب والرقيق والعقار، وأما ما في عينه الزكاة كنصاب ماشية أو حلي أو حرث فلا يقوم على مدير ولا يزكى ثمنه محتكر بل يستقبل بالثمن ويزكيه من حول تركية الأعيان.

٢ - وملك بمعاوضة مالية ك شراء، لا بغير معاوضة كهبة أو ميراث أو معارضة غير مالية كخلع ونحو ذلك من الفوائد التي يستقبل بها حولاً جديداً من يوم ملكها كما تقدم.

٣ - وملك بنية التجارة فقط أو مع نية غلته أو قنيته، بأن ينوى عند الشراء كراءه أو ينوى سكنائه إلى أن يجد ربحاً، لا إن ملكه بلا نية أصلاً أو بنية غلة فقط أو قنية فقط^(٢) أو هما معاً فلا زكاة.

٤ - وكان ثمنه الذي اشتراه به عيناً أو عرضاً كذلك ملك بشراء لا يهبه ونحوها فيستقبل بالثمن.

٥ - وبيع منه بعين نصاباً فأكثر في المحتكر^(٣)، أو أقل ولو درهماً في المدير.

صفة زكاة التجارة: إذا كان محتكراً زكاه لعام واحد كزكاة الدين بعد تقويمه إن قبض نصاباً فأكثر كمل بنفسه أو بفائدة تم حولها أو معدن.

وإن كان مدبراً زكى عينه التي عنده، ودينه النقد (الذي أصله عرض)

(١) المراد بها في هذا الباب الرقيق والعقار والرباع والثياب، وما لا تجب الزكاة في عينه من الحيوان والثمار والحبوب وهي إما للقنية، ولا زكاة فيها اتفاقاً وإما للتجارة ففيها الزكاة اتفاقاً.

(٢) فلا زكاة على ما رجع إليه مالك، خلافاً لاختيار اللخمي أن فيه الزكاة قائلاً: لا فرق بين التماس الريح من رقاب أو منافع.

(٣) سواء بقى ما باع به أم لا.

الحال المرجو خلاصة، وغير النقد الحال ومرجو خلاصة (عرضاً أو عيناً) يقوم كل عام كما تقوم سلع المدير ولو بارت - فإن كان الدين لا يرجى خلاصة أو كان أصله قرضاً لا يقوم على نفسه ليزكيه لعدم النماء فيه، فإن قبضه زكاه لعام واحد كالعين الضائعة والمغصوبة).

وحول المدير حول أصله من يوم ملك الثمن أو زكا سواء كان الأصل نصيباً أم لا على المشهور. فمن عنده دينار أقام عنده أحد عشر شهراً، ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشرين فإنه يزكى الآن لأن الريح يقدر كامناً في أصله، كما أن حول نسل الأنعام حول الأمهات لقول عمر - رضى الله عنه -: «عد عليهم السخلة يحملها الراعى ولا تأخذها» والريح كالسخال - ولا تقوم أواني التجارة وآلاتها وبهيمة العمل - وعند اجتماع إدارة واحتكار لشخص إن تساوى أو احتكر الأكثر فكل على حكمه، وإلا فالجميع للإدارة.

* * *

زكاة القراض حاضراً أو غائباً

القراض إما أن يكون حاضراً ببلد رب المال أو غائباً عنها.

فالقراض الحاضر: يزكيه ربه زكاة إدارة كل عام بما فيه من غير مال القراض لئلا ينقص على العامل إلا أن يرضى بذلك - وهذا إن أدار العامل سواء كان ربه مديراً أو محتكراً أولاً.

والقراض الغائب غيبة لا يعلم فيها حاله ولو سنين انتظر ربه بلا زكاة حتى يحضر المال فيزكى عن سنة الحضور ما وجد فيها سواء زاد عما قبلها أو نقص أو ساوى، فإن كان المال فى سنة الحضور مساوياً لما مضى فأمره ظاهر، وإن كان فيما قبلها أزيد سقط ما زاد قبلها، فلا زكاة فيه، لأنه لم يصل له ولم ينتفع به ويبتدىء فى الإخراج بسنة الحضور، ثم بما قبلها وهكذا، ويراعى فى غير سنة الحضور تنقيصه لجزء الزكاة.

فالأول كمن عنده واحد وعشرون ديناراً فغاب بها العامل خمس سنوات، ووجدت بعد الحضور كما هى فيبدأ بالعام الأول فما بعده فلا يزكى الثالثة. والثانى أن يكون المال فى العام الأول أربعمائة، وفى الثانى

ثلثمائه، وفي عام الحضور مائتين وخمسين فإذا زكى عنها لعام الحضور أخرج ستة دنانير وربعاً وعمّا قبله عن مائتين وخمسين إلا ستة وربعاً التي أخرجها زكاة وعن الأول عن مائتين وثمانية وثلاثين إلا ربعاً ونحو العشر.

وإن نقص ما قبلها عنها فلكل من السنين الماضية ما فيها - وإن زاد تارة ونقص تارة أخرى قضى بالنقص على ما قبله.

وإن احتكر العامل فكالدين يزكيه لعام واحد بعد قبضه بانفصاله من العامل ولو مكث أعواماً.

وهذا في العروض المشتراه بمال، وأما الماشية والحرث فتعجل زكاتها إذا بلغت نصاباً حال حوله مطلقاً حضرت أو غابت احتكر العامل أو أدار، وأخذ منها إن غابت وحسبت على ربه من رأس المال فلا يجبر بالربح كالخسارة - فإن حضرت فهل كذلك أو تؤخذ من ربها؟ تأويلان أما زكاة فطر رقيق القراض فعلى ربه قولاً واحداً.

* * *

زكاة ربح العامل

ويزكى العامل ربحه من مال القراض بعد النضوض والانفصال بشروط خمسة:

إن أقام بيده حولاً فأكثر، وكانا حرين، مسلمين، بلا دين عليهما، وحصّة ربه بربحه نصاب فأكثر لا أقل ولو وصلت حصّة العامل نصاباً، أو حصّة ربه بربحه أقل من نصاب ولكن عنده ما يكمله، فيزكى العامل، وإن أقل، لأن زكاته تابعة لزكاة ربه.

* * *

زكاة أوراق النقد والأسهم والسندات

تجب الزكاة في أوراق النقد (البنكنوت) إذا أحرزت منها نصاباً أو ما يكمله؛ لأنها من قبيل الخوالة على البنك، والبنك مدين بقيمتها، ومقر بها ومستعد للدفع في الحال.

أما الأوراق المالية التي ليست بنقد كالأسهم والسندات فتزكى كعروض

التجارة أى تقوم آخر العام من وقت تملك ما قيمته نصاب، لأن ثمنها يرتفع وينخفض كعروض التجارة سواء بسواء.

* * *

ما لا يسقطه الدين من الزكاة وما يسقطه

ولا يسقط الدين زكاة حرث، وماشية ومعدن وركاز لتعليق الزكاة بعينها ولأن السنة جاءت بإسقاط الدين فى العين فقط، وأما الماشية والثمار فقد بعث رسول الله ﷺ والخلفاء بعده الخراص والسعاة فخرصوا على الناس وحصلوا الزكاة ولم يسألوهم هل عليهم دين أم لا - وزكاة الفطر لا يسقطها الدين على الراجح.

وإنما يسقط الدين زكاة العين ولو كان الدين مؤجلاً أو مهراً مقدماً أو مؤخراً أو نفقة تجمدت عليه لمن تجب عليه نفقته أو دين زكاة. لا دين كفارة وهدى، إلا أن يكون عنده من غير العين ما يفى بدينه فيسدّد دينه ويزكى ما عنده وذلك بشرطين:

١ - إن حال حوله عنده.

٢ - وكان مما يباع على المفلس، كثياب ونحاس وماشية ولو دابة ركوب أو ثياب جمعة أو كتب فقه فإن كان عنده من العروض ما يفى ببعض ما عليه نظر للباقي فإن كان فيه الزكاة زكاة - وإلا فلا، وقيمة العروض تقدر وقت الوجوب.

أو يكون له دين مرجو ولو مؤجلاً فإنه يجعله فيما عليه ويزكى ما عنده من العين (لا غير مرجو، بأن كان على معسر أو ظالم لا تناله الأحكام ولا إن كان له آبق أو شارد لعدم جواز بيعه) فلو وهب الدين لمن هو عليه، ولم يحل حوله من يوم الهبة فلا زكاة فى العين التى عنده لأن الهبة إنشاء للملك النصاب الذى بيده فلا تجب الزكاة فيه إلا بعد حول من يوم الهبة، أو وهب له ما يجعل فى نظير الدين ولم يحل حول الشئ الموهوب عند رب العين فلا زكاة فى العين التى عنده حتى يحول الحول لما تقدم.

* * *

زكاة المعدن

يزكى ما يوجد فى الأرض من معدن العين ذهباً أو فضة، لا معدن غيرهما فيخرج منه ربع العشر بمجرد خروجه إن بلغ نصاباً، وما يخرج بعد ذلك يضم للأول إن كان العرق متصلاً - ولو تراخى العمل - فيزكى ولو أقل من نصاب وإن انقطع العرق فلا يضم، بل إن بلغ نصاباً زكاه وإلا فلا، وكما لا يضم عرق لآخر لا يضم معدن لآخر.

وهل الزكاة فيه بإخراجه أو بتصفيته؟ قولان، وعلى الثانى لو أنفق شيئاً قبل تصفيته أو ضاع شيء أو تلف لم يحسب وعلى الأول يحسب - وهل يشترط فيه شروط الزكاة السابقة أم لا؟ قولان.

وحكم المعدن مطلقاً (عيناً أو غيرها) للإمام يقطعه لمن شاء من المسلمين أو يجعله فى بيت المال لمنافعهم، لا لنفسه ولو وجد بأرض شخص معين، ولا يختص به رب الأرض، إلا أرض الصلح إذا وجد بها معدن فلهم، ولا نتعرض لهم فيه ما داموا كفاراً، فإن أسلموا رجع الأمر للإمام.

* * *

زكاة ندره العين والركاز

ندره العين (وهى القطعة الخالصة من الذهب والفضة التى لا تحتاج لتخليص) والركاز (وهو دفن الجاهلية ذهباً أو فضة أو غيرهما كرخام وأعمدة ومسك وعروض) يخرج منها الخمس مطلقاً ولو كان واجدها عبداً أو كافراً، أو كان دون نصاب لقوله ﷺ: «وفى الركاز الخمس» إلا لنفقة أو كبير عمل أو مشقة سفر فى تحصيلهما فيخرج منهما ربع العشر.

ومصرفهما مصالح المسلمين العامة كخمس الغنائم.

وكره حفر قبر الجاهلى بحثاً على المال لأنه مما يخل بالمروءة - وإن وقع خمس لأنه ركاز رباقى الركاز لمالك الأرض بإحياء أو بإرث، لا لواجده ولا لمالكها بشراء أو هبة بل للبائع الأصلى أو الواهب إن علم وإلا فلقطة وقيل: لمالكها فى الحال مطلقاً - وأما باقى الندره فكالمعدن لمخرجه بإذن الإمام وإن لم تكن الأرض مملوكة فلواجده.

وأما دفن المسلمين أو أهل الذمة فيعرف سنة، لأنه لقطة كالموجود من ماله على ظهر الأرض فإن أيس من وجود صاحبه فمحله بيت مال المسلمين لأن كل مال جهلت أربابه محله بيت المال - وإذا لم تظهر عليه علامة الإسلام أو الكفر حمل على أنه من دفن الجاهلية، لأن الكنز من شأنهم.

وما لفظة البحر: كالعنبر واللؤلؤ فلواجده انذى وضع يده عليه أولاً بلا تخميس إلا أن يتقدم عليه ملك (فلو رآه جماعة فتدافعوا عليه فجاء آخر فوضع يده عليه فهو له دون المتدافعين) فإن تقدم عليه ملك لأحد فإن كان حربياً محقق الحراية أو جاهلياً (أى غير مسلم وذمى) ولو بشك فركاز يخمس والباقى لواجده وإن علمه لمعصوم مسلم أو ذمى فلقطة، وقد سبق بيان حكمها، وما ترك بمضيعة عجزاً عنه فلهه وعليه نفقة الحمل.

* * *

مصرف الزكاة وهو من شروط صحتها

تصرف الزكاة لأحد الأصناف الثمانية الآتية، وذلك من شروط صحتها، فلو صرفت لغيرهم لا تصح.

١ - الفقير وهو الذى لا يملك قوت عامه ولو ملك نصاباً، فتصرف له وإن وجبت عليه.

٢ - المسكين وهو الذى لا يملك شيئاً، فهو أحوج من الفقير.

٣ - انعام على الزكاة كالجابى والساعى ولو غنياً بشرط كونه عدلاً عالماً بأحكامها - ويشترط فى هؤلاء الثلاثة: الحرية، الإسلام، ولو هاشمياً. لأنهم حرموا حقهم من بيت المال الآن (وبنو المطلب أخو هاشم ليسوا عندنا من آل البيت).

٤ - المؤلفة قلوبهم؛ وهم الكفار يعطون ترغيباً لهم فى الإسلام، وحكم التأليف باق إلى الآن لم ينسخ - وقيل: هو المسلم القريب العهد بالإسلام يعطى منها ليتمكن من الإسلام.

٥ - الرقاب وهو الرقيق المؤمن يشتري منها ويعتق. أو يكون له عبد أو أمة يقومه قيمة عدل ويعتقه عن زكاته، ويشترط فى الرقيق أن يكون كامل.

الرقبة، ليس فيه عقد حرية كمكاتب ومدبر ومعتق لأجل وأم ولد وولائه إذا عتق منها للمسلمين لا للمزكى، فإذا مات ولا وارث له وترك مالا فهو في بيت المال.

٦ - الغارم، وهو المدين الذي ليس عنده ما يوفى به دينه الذي تداينه لقوته وقوت عياله ومصالحه. لا من تداين لسفه أو فساد كخمر وحشيش ودخان إلا أن يتوب وتظهر توبته، ويشترط أن يكون الدين لآدمي، فإن كان لله كدين كفرات فلا يعطى من الزكاة لسداده، ويشترط فيه كذلك أن يكون حراً مسلماً غير هاشمي.

٧ - المجاهد في سبيل الله من جاسوس وحارس ومرابط ومقاتل وآلته. بأن يشتري منها سلاحاً أو خيلاً، ولو كان غنياً لأن أخذه يوصف الجهاد بشرط كونه حراً ذكراً مسلماً قادراً غير هاشمي.

٨ - وابن السبيل وهو الغريب بشرط كونه حراً مسلماً غير هاشمي محتاجاً لما يوصله لوطنه، ويعطى منها بشروط ثلاثة: ألا يكون في سفره معصية، إلا أن يتوب أو يخاف عليه الموت، وأن يكون فقيراً بالموضع الذي هو به سواء كان غنياً ببلده أو فقيراً، وألا يجد الغنى ببلده من يسلفه فلا يعطى ببلده إن وجد مسلماً في سفره، وأما الفقير ببلده فيعطى وجد مسلماً أم لا - فهذه هي الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية.

* * *

مسائل

١ - يندب عند إخراج الزكاة إيشار المحتاج على غيره بأن يخص بالإعطاء أو يزداد له فيه إذ المقصود سد الخلة لا تعميم الأصناف ويندب الاستنابة في إخراجها، لأنه أبعد عن الرياء - وجاز دفعها لقادر على الكسب متى كان فقيراً، وإعطاء فقير أو مسكين كفاية سنة ولو أكثر من نصاب، وورق عن ذهب وعكسه - ويكره إخراج فلوس عن أحد التقدين، وإعلام الفقير بها لما فيه من كسر قلبه.

٢ - ووجب تفرقتها فوراً بموضع الوجوب أو قربه ولا يجوز نقلها إلى مسافة القصر فأكثر إلا أن يكون أهل ذلك الموضع أشد حاجة من أهل محل الوجوب، فيجب نقل الأكثر لهم وتفرقة الأقل على أهل محل الوجوب، (وأجره نقلها من بيت مال المسلمين، فإن لم يوجد بيعت واشترى مثلها بالمحل الذي يراد النقل إليه أو فرق ثمنها بذلك المحل على حسب المصلحة) فإن أداها لمن بموضعه فقط أو نقلها كلها أجزأت مع الحرمة، وعند المماثلة في عدم وجب تفرقتها كلها بموضع الوجوب فإن نقلها أجزأت مع الحرمة أيضاً - وموضع الوجوب هو مكان الزروع والثمار ولو لم تسكن في بلد المالك وفي الماشية محل وجودها إن كان هناك ساع وإلا فمحل المالك، وفي العين والتجارة كذلك محل المالك^(١)، ما لم يسافر ويوكل من يخرج عنه ببلد المال فموضع المال.

٣ - ولا يجزىء إخراج زكاة الحرث قبل وجوبها لأنها كصلاة قبل وقتها، ولا زكاة دين أو عرض محتكر قبل القبض، ولا دفعها لغير مستحق لها كعبد أو كافر، ولا لمن تلزمه نفقته كزوجة وأولاد.

٤ - ويجزىء مع الكراهة إخراج قيمة الزكاة عينا (ذهباً أو فضة) في زكاة الحرث والماشية وكذا الفطر، وأما إخراج العرض عن الحرث والماشية أو عن العين فلا يجزىء، كإخراج الحرث أو الماشية عن العين، أو الحرث عن الماشية، أو عكسه فهذه تسع المجزىء منها اثنتان - ويجوز إخراج زكاة عين وماشية لا ساعى لها قبل الوجوب يشهر.

٥ - وإذا تلف بعد الوجوب جزء نصاب أو كله ولم يكن الأداء ممكناً إما لعدم تمام طيب الحرث أو لعدم مستحق أو لغيبة المال سقطت الزكاة، فإن أمكن الأداء ولم يؤد ضمن، وأما ما تلف قبل الوجوب فيعتبر الباقي: وكذلك تسقط لو عزلها بعد الوجوب ليدفعها لمستحقها فضاعت بلا تفريط منه، لا إن ضاع أصلها بعد الوجوب وبقيت هي فلا تسقط، ويجب عليه إخراجها فرط أم لا، ولا إن عزلها قبل الوجوب فضاعت أو تلفت فيضمن أو يعتبر

(١) وقيل لمحل المال.

الباقى، ولا إن عزلها بعده وفرط بأن أمكن الأداء فلم يؤد، أو وضعها فى غير حرزها فيضمن أيضاً.

٦ - وزكى مسافر وجوباً فى البلد التى هو بها ما معه من المال وإن دون نصاب وما غاب عنه إن لم يكن هناك مخرج عنه بتوكيل، لأن العبرة بالمالك فإن كان هناك مخرج زكى ما معه فقط ولا يجب إخراجها فى الغيبة إلا إذا كان ممكناً ولو بتسلف ممن يمهله لبلده، فإن اضطر آخر الإخراج عن الحاضر معه والغائب حتى يرجع لبلده.

وأخذت الزكاة كرهاً ممن وجبت عليه وامتنع عن أدائها ولو بقتال، وتجزئ نية الإمام أو من يقوم مقامه عن نيته، بخلاف ما لو سرق مستحق بقدرها فلا تكفى لعدم النية.

* * *

الجزية وما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحريين

الجزية: مال يجعله الإمام على كافر حر مكلف قادر مخالط لأهل دينه يصح أسره لم يعتقه مسلم فى بلاد الإسلام جزاء على تأمينه وحقق دمه بغير الحجاز واليمن ولو قرشياً على المعتمد، أو رقيق غير مكلف^(١) أو عاجز أو منغل بدير أو صومعة أو من معاهد قبل انقضاء عهده أو ممن أعتقه كافر أو مسلم فى بلد الحرب.

مقدارها: على من فتحت أرضه قهراً بالسيف أربعة دنانير إن كان من أهل الذهب وأربعون درهماً إن كان من أهل الفضة كل سنة قمرية، ولا تجوز الزيادة على ذلك - والفقير تؤخذ منه بقدر طاقته، وإلا سقطت عنه، فإن أيسر بعد ذلك لم يطالب بما مضى.

وعلى من صالح ما شرط مما رضى به الإمام، وإن أطلق فى صلحه فيكالعنوى ويتؤخذ منهم مع الإهانة والمذلة حين أخذها لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وتؤخذ من نصارى العرب والمجوس.

(١) لأن الله تعالى قال: ﴿قَاتِلُوا﴾ [البقرة: ١٩٠] وذلك يستدعى مقاتلين وهم فى الغالب الرجال دون النساء وغير المكلفين، وأما الرقيق فهم مال تبع لمالكهم.

ما يؤخذ من تجار أهل الذمة: يؤخذ منهم ولو كانوا أرقاء أو صبية أو نساء، عشر ثمن ما باعوه مما قدموا به من أفق لآخر، وعشر عرض أو حيوان اشتروه فى غير إقليمهم بعين أو عرض ولو ترددوا فى السنة مرارا. وقال أبو حنيفة والشافعى لا يؤخذ منهم فى السنة إلا مرة واحدة، ودليلنا فعل عمر، وتكرر الانتفاع والحكم يتكرر بتكرر سببه - وإذا اتجروا فى بلادهم فلا يؤخذ منهم إلا الجزية - وإن حملوا الطعام إلى مكة والمدينة خاصة أخذ منهم نصف عشر ثمنه لكثرة الجلب لهما، وقيل لفضلهما، وهل قرى مكة والمدينة كهما، وتجار الحربيين كالذميين؟ قولان.

ما يؤخذ من تجار الحربيين: النازلين بأمان: ويؤخذ منهم عشر ما قدموا به باعوا أم لم يبيعوا إلا بشرط من الإمام بالزيادة فيعمل به والفرق بينهم وبين أهل الذمة أن الحربيين قد حصل لهم الأمان ماداموا فى أرض السلام وجميع بلاد الإسلام كالبلد الواحد، وأما أهل الذمة فإنما يؤخذ منهم لانتفاعهم وهم غير ممنوعين من بلادنا، فلما تكرر نفعهم تكرر الأخذ منهم ولا يمكنون من بيع خمر أو خنزير لمسلم بل إن كان هناك أهل ذمة ترك بيعه لهم وإلا ردوا به.

* * *

زكاة^(١) الفطر أو زكاة الأبدان

حكمها: الوجوب، ووقت وجوبها: غروب آخر يوم من رمضان على قول، وفجر شوال على قول آخر^(٢) وفرضت سنة (٢ هـ).

دليل وجوبها: عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير، على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة» رواه الشيخان.

(١) حكمة مشروعتها: تطهير الصائم من اللغو والرفث والرفق بالفقراء فى إغنائهم عن ذل السؤال فى هذا اليوم كما فى الحديث. وأركانها أربعة: أخرج واخرج والوقت أخرج فيه. والمدفوعة إليه - وأخرج يقال له فطرة بكسر الفاء لأنها من الفطرة التى هى الخلقة أى زكاة الخلقة.

(٢) وتظهر ثمرة الخلاف فىمن ولد له أو تزوج أو اشترى عبداً بعد غروب آخر رمضان ومات قبل الفجر، أو حصل ما ذكر بعد الغروب وطلع عليه الفجر.

على من تجب؟ تجب على الحر المسلم القادر عليها وقت وجوبها (وإن بتسلف لراجى القضاء) فيما فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وتلزمه عن نفسه وعن كل مسلم تلزمه نفقته بقراءة أو زوجية أو رق؛ كالوالدين الفقيرين والأولاد الذكور للبلوغ قادرين على الكسب، والإناث للدخول بالزوج أو الدعاء له^(١)، وزوجته وزوجة أبيه وخادميهم، ولو كان الرقيق مكاتباً، والمشترك يخرج عنه بقدر ملكه كالمبعض، ولا شيء على المبعض في بعضه الحر - ولا تسقط بمضى زمنها على القادر عليها وقت وجوبها - وأثم من تجب عليه إن أخرها للغروب لتفويته وقت الأداء - فإن لم يقدر إلا على البعض أخرجه وجوباً، فإن وجد بعض الواجب بدأ بنفسه ثم بزوجته، ثم والديه، ثم ولده.

مقدارها: صاع عن كل شخص، والصاع قدح وثلاث بالكيل المصرى فالكيلى تجزىء عن ستة.

من أى شيء تدفع؟ يجب إخراجها من غالب قوت البلد من أصناف تسعة فقط: قمح، أو شعير، أو سلت، أو ذرة، أو دخن، أو أرز، أو تمر، أو زبيب، أو أقط (لبن يابس أخرج زبده) وجمعها بعضهم عدا الأقط بقوله:

قمح شعير وزبيب سلت تمر مع الأرز ودخن ذرة

فإن اقتات أهل البلد صنفين منها ولم يغلب أحدهما خير المزكى، ولا يصح إخراجها من غير الغالب إلا إذا كان أفضل كأن اقتاتوا فأخرج براً وما عدا هذه الأصناف التسعة. كعسل ولحم وفول وعدس وحمص لا يجزىء الإخراج منه إلا إذا اقتاتاه الناس وتركوا التسعة فممنه يخرج فإن غلب شيء تعين الإخراج منه، وإن ساوى غيره خير.

مندوباتها: إخراجها من قوته الأحسن من قوت أهل البلد^(٢)، وإخراجها

(١) إذا كانت الزوجة مطيقة، ولم يكن بها مانع يوجب الخيار.

(٢) من اقتات صنفاً أقل مما يقتاته أهل البلد كالشعير بالنسبة للقمح جاز له الإخراج منه عن نفسه وعن تلزمه نفقته إذا اقتاتاه لفقره فإن اقتاتاه لشح أو غيره فلا يجزئه الإخراج منه.

لمن زال فقره أو رقه يوم العيد، وعدم زيادة على الصاع^(١)، وإخراجها بعد الفجر، وقبل صلاة العيد لما في الحديث السابق «وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة» (ويجوز إخراجها قبل ذلك بيومين لا أكثر) وندب غريلة الطعام إذا كان غلته أقل من الثلث وإلا وجب، وندب لمن وجبت عليه مسافراً إخراجها عن نفسه، ولا يجب إذا كان عادة أهله الإخراج عنه أو أوصاهم به، فإن لم تجر عادة أهله بذلك أو لم يوصهم وجب عليه إخراجها عن نفسه.

من تعطى له؟ تعطى لحر مسلم فقير غير هاشمي، ذكراً أو أنثى وجاز دفع صاع واحد لمساكين يقتسمونه، كما يجوز دفع آصع متعددة لمساكين واحد.

* * *

الأسئلة

س١: عرف الزكاة وبين حكمها ودليله، وحكم تاركها وحكمة مشروعيتها، وأنواعها وشروط وجوبها، وشروط صحتها، ودليل وجوبها في كل نوع، وشروط وجوبها فيه، وبين فروض زكاة الإبل، والبقر والغنم والواجب في كل فريضة، وما يضم منها لبعضه، وحكم أوقاتها، وحكم خلطاء الماشية، وشروط الخلطة ونتيجتها، وحكم من أخرج زكاة نعمة قبل الحول أو بعده وقبل مجيء الساعى، وحكم فائدة النعم، وإن وجبت شاة أو ثلاث في ضأن ومعز فمن أيهما تؤخذ، وبين ما يخرج عن ٢٠ أو ٥٠ أو ١٧٠ من الإبل، وعن ٨٠ أو ١٣٠ أو ٩٥٠ من البقر، وعن ٣٥٠٠ أو ٨٥٠٠ من الغنم.

س٢: بين وقت وجوب زكاة الحرث ودليله، ونصابها وأصنافها، والقدر الواجب إخراجها وم يخرج، وما يضم منها لبعضه وشروطه وما لا يضم وما لا زكاة فيه، وما يخرص منها، وم تخرج زكاة العنب والزيتون والفل، وحكم من ورث الزرع قبل وجوب الزكاة؟

(١) لأن الشارع إذا حدد شيئاً كان ما زاد عليه بدعة، فتارة تقضى الفساد كما في الصلاة، وتارة تكون مكروهة كما هنا وكما في زيادة التسبيح على ثلاث وثلاثين ومحل الكراهة إن تحققت الزيادة، وإلا تعين زيادة ما يزول به الشك.

س٣: بين نصاب زكاة العين ودليله، والقدر المخرج منها، وما يزكى من الحلى وما لا يزكى، وحكم زكاة العين المغشوشة والضائعة والمغصوبة، وبين المتجدد عن الأصل وزكاته وما يضم من الفوائد وما لا يضم وبين زكاة الدين وشروط، وزكاة عروض التجارة وأنواعها وشروطها ومحترزات الشروط وصفة زكاتها، وإذا اجتمع لتاجر إدارة واحتكار فما حكم زكاته؟ بين ذلك تفصيلاً وبين زكاة القراض حاضراً أو غائباً مديراً أو محتكراً وشروط زكاة ربح العامل، وبين زكاة أوراق النقد والأسهم والسندات وما لا يسقطه، الدين من الزكاة وما يسقطه وزكاة المعدن وكيفيتها ووقتها، وحكم المعدن وزكاة ندرة العين والركاز ولمن الباقي بعد الزكاة؟ وحكم دفن المسلمين أو أهل الذمة، وما لفظه البحر أو وجد بمضيعة، واللقطة ومصرف الزكاة تفصيلاً، وحكم نقل الزكاة، وإخراجها قبل وجوبها وإذا تلف مال الزكاة أو الزكاة نفسها قبل الوجوب أو بعده فما الحكم؟ ومتى يخرج المسافر زكاة فطره أو غيرها، وبين الجزية ومقدارها وما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحريين، وحكم زكاة الفطر، ووقت وثمرة الخلاف فيه، وحكم مشروعيته، ودليل وجوبها وعمن تجب، ووقت إخراجها، ومقدارها ومن أى شيء تخرج، وهل تسقط بمضى زمنها، ولمن تدفع وبين مندوباتها.

س٤: بين حكم ما يأتى مع التوجيه: شخص عنده نصاب من الحرث أو الماشية وعليه دين - شخص عنده نصاب بعضه من القمح وبعضه من الذرة أو بعضه من السمسم وبعضه من القرطم، أو بعضه عين وبعضه عروض تجارة - ثلاثة خلطاء لكل واحد ٤٠ أو ٧٠ أو ١٥٠ من الغنم أو البقر أو الإبل فما قيمة الزكاة ونصيب كل واحد؟

* * *

باب الصيام

الصوم لغة: مطلق الإمساك - وشرعاً الإمساك عن شهوتي البطن والفرج يوماً كاملاً من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس بنية التقرب إلى الله تعالى - والصوم باعتبار حكمه قسمان: فرض، وتطوع، ومن الأول صوم رمضان والكفارات والنذر.

حكم صوم رمضان: فرض عين بالكتاب والسنة والإجماع. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وقال ﷺ: «بنى الإسلام على خمس» الحديث المتقدم. وأجمعت الأمة على وجوبه.

متى فرض؟ فرض بالمدينة المنورة يوم الإثنين في اليوم الثاني من شعبان في السنة الثانية من الهجرة^(١).

فضله: قال ﷺ: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» متفق عليه.

* * *

ما يجب به الصوم والفطر

يجب بأحد أمور ثلاثة:

١ - رؤية عدلين^(٢) للهلال، أو عدل واحد ممن لا اعتناء لهم بأمر الهلال، ولا يحكم برؤيته حاكم عندنا فإن حكم به مخالف لنا لزم الصوم وعم.

(١) حكمة مشروعيته: الصوم الشرعي مدرسة تهذيبية يكسر الكبير، ويعلم الصبر؛ ويسن خلال البر، ونتيجته التقوى في أوسع معانيها - قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

(٢) العدل هو المسلم المكلف الذكر الحر الخالي من ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة أو فعل ما يخل بالمروءة؛ وإذا ثبت الهلال برؤية عدلين ولم ير بعد الثلاثين يوماً لغيرهما والسماء صحو كذباً، ووجب تبيت الصوم، وانفرداهما برؤية هلال شوال ادعى لتكذيبهما.

٢ - رؤية جماعة مستفيضة يستحيل تواطؤهم على الكذب كل واحد يدعى رؤيته؛ لا السماع من غيره.

٣ - إكمال شعبان ثلاثين يوماً عند الصوم وإكمال رمضان ثلاثين يوماً عند الفطر، قال ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة» متفق عليه.

متى يعم الصوم سائر البلاد؟ يعم إن نقل عن المستفيضة أو العدلين بهما (فالصور أربع: نقل استفاضة عن مثلها أو عن عدلين، ونقل عدلين عن مثلها أو عن استفاضة)، كما يعم أيضاً بنقل عدل واحد عن حكم حاكم لا عن العدلين ولا المستفيض على الأرجح.

ويجب على العدل والعدلين والمرجو القبول الصوم، والرفع للحاكم، ولو علم المرجو جرحه نفسه لعله أن ينضم إليه من ثبت به عنده ويجب على كل من أخبره عدلان بالرؤية الصوم وإن لم يرفعا لحاكم، فإن أفطر من رأى هلال رمضان أو من أخبره برؤيته عدلان فالقضاء والكفارة ولا يثبت الهلال عندنا بقول فلكى لا فى حق نفسه ولا فى حق غيره، لأن الشارع أناط الصوم والفطر وأحج برؤية الهلال لا بوجوده - ولا يجوز لمنفرد برؤية شوال إظهار فطره لئلا يتهم أنه ادعى ذلك ليفطر، وأما نية الفطر فتجب عليه، فإن وجد مبيح للفطر فى الظاهر كحيض وسفر جاز الإظهار.

* * *

أركان الصوم اثنان

١ - النية قبل الفجر أو معه لقول ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرىء ما نوى» وزمنها الليل كله من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق لقوله ﷺ: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له» يرواه الخمسة، وإنما صححت مع الفجر على المشهور لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ولأن الأصل فى النية أن تقارن أول العبادة، وإنما اغتفر تقديمها فى الصوم للمشقة.

٢ - الكف عن المفطر من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس لقوله

تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ووجوب الإمساك إلى الليل يقتضى وجوبه إلى أول جزء منه.

والنية الواحدة كافية في كل صوم واجب التتابع وهو صوم رمضان، وكفارة القتل والظهار والتمتع، ونذر صوم شهر معين - لكن يستحب تجديد كل ليلة ما لم ينقطع التتابع - فإذا انقطع التتابع بسفر أو مرض أو حيض أو نحو ذلك وجب تجديدها - وقال أبو حنيفة والشافعي يجب تبين نية كل ليلة ولو في صوم واجب التتابع، لأن أيام الشهر عبادات ينفرد بعضها عن بعض ولا يفسد بعضها بفساد بعض ويتخللها ما ينافيها كالأكل والشرب والجماع ليلاً فصارت الأيام كالصلوات الخمس في اليوم فيجب أن ينفرد صوم كل يوم بنية كما تنفرد كل صلاة بنية - ووجه المذهب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فتناول هذا الأمر صوماً واحداً هو صوم الشهر.

والنية قبل ثبوت الشهر باطلة، ولو تبين أن ذلك اليوم من رمضان - لكن يجب الإمساك لحرمه الشهر، وتجب الإعادة. وتجب الكفارة مع القضاء إن أفطر عالماً بالحرمه ووجوب الإمساك.

* * *

شروط الصوم ثلاثة

(أ) شروط وجوب فقط وهى ثلاثة:

- ١ - البلوغ فلا يجب على صبي ولا يؤمر به^(١).
- ٢ - القدرة فلا يجب على مريض ونحوه، ويقضى وجوباً عند الاستطاعة.
- ٣ - الحضور فلا يجب على مسافر سفر قصر ويقضى وجوباً كذلك.

(١) بخلاف الصلاة فإنه يؤمر بها استحباباً، لأن الصلاة تتكرر فأمر بها ليتمرن عليها لكلا تشغل عليه بعد البلوغ، أما الصوم ففي العام مرة فلا يتأتى فيه تمرين، وبالبلوغ يجب على الصبيان كل ما يتوقف على البلوغ من أعمال وعقائد.

(ب) شروط صحة فقط وهى اثنان :

١ - الإسلام، فلا يصح من كافر وإن كان واجباً عليه ويعاقب على تركه زيادة على عقاب الكفر.

٢ - الزمن القابل للصوم فيما ليس له زمن معين فلا يصح فى يوم العيد .

(ج) شروط وجوب وصحة معا وهى ثلاثة :

١ - العقل فلا يجب على مجنون ولا على مغمى عليه، ولا يصح منهما لكن يجب عليهما بعد الإفاقة، ولو بعد سنين، قضاء ما فاتهما فى حالة غيبوبة العقل، وأما الصلاة فلا يقضيان منها إلا ما أفاقا فى وقته، وإذا غاب عقل أحدهما يوماً كاملاً، أو جله سلم أوله أم لا أو نصفه أو أقله ولم يسلم أوله وجب عليه قضاء ذلك اليوم - ولا يجب عليه الكف فيما بقى من اليوم على المعتمد - وإذا غاب نصف اليوم أو أقله، وكان مفيقاً وقت النية فلا يجب عليه القضاء متى نوى قبل غيبوبة العقل.

٢ - الخلو من الحيض والنفاس: فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ولا يصح منهما ومتى طهرت إحداهما قبل الفجر ولو بلحظة وجب عليهما تبيت النية والصوم ولو لم يمكنها الاغتسال إلا بعد الفجر - ويجب عليهما قضاء ما فاتهما من صوم رمضان بعد زوال المانع، بخلاف الصلاة.

٣ - دخول الوقت. فيما له وقت معين كرمضان، فلا يجب صوم رمضان قبل ثبوت الشهر، ولا يصح.

* * *

مندوبات الصوم

إمساك بقية اليوم لمن أسلم فيه، وقضاؤه^(١) والإمساك يوم الشك ليتحقق الحال (فإن ثبت أنه من رمضان وجب الإمساك لحرمه الشهر ووجب القضاء

(١) ولم يجب ترغيباً له فى الإسلام بخلاف من زال عذره المبيح له الفطر مع العلم برمضان كصبي بلغ بعد الفجر، ومريض صح، ومسافر قدم، فلا يندب له الإمساك بقية اليوم ويجب عليه القضاء - واحتراز بقوله مع العلم برمضان عن الناسى ومن أفطر يوم الشك فإنه يجب عليه الإمساك بعد زوال العذر.

لعدم الجزم بالنية)، وتعجيل القضاء^(١) وتتابعه، وتتابع كل صوم غير واجب التتابع، وصوم بسفر إن علم الدخول لوطنه بعد الفجر، وتعجيل الفطر بعد تحقق الغروب لقول ﷺ: «لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور» رواه أحمد، وكونه على رطبات فتمرات وترأ فحلوى فحسوات ماء والسحور للتقوى به على الصوم. قال ﷺ: «تسحروا فإن قى السحور بركة»، وتأخيرها، وكف اللسان والجوارح عن فضول القول والفعل الذي لا إثم فيه، وصوم عرفة لغير الحاج والثمانية قبله وصوم المحرم لا سيما عاشوراء وتاسوعاء، وصوم رجب وشعبان، وصوم ستة من شوال، وثلاثة أيام من كل شهر، وصوم الاثنين والخميس، وقيام رمضان لقول ﷺ: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» والإكثار فيه من تلاوة القرآن.

يوم الشك: هو يوم الثلاثين من شعبان إذا كانت السماء مغيمة في ليلته ولم تثبت الرؤية - وقال الشافعي: هو صبيحة الثلاثين إذا كانت السماء مضحية وشاع على السنة من لا تقبل شهادته رؤية الهلال ولم تثبت قال ابن عبد السلام:

وهو الأظهر عندي لأننا في الغيم مأمورون بإكمال العدد ثلاثين فلا شك في هذه الصورة.

* * *

مكروهات الصيام

١ - ذوق الملح ونحوه، فإن وصل إلى حلقه منه شيء غلبة فعليه القضاء، وعمداً عليه القضاء والكفارة.

٢ - ومقدمات الجماع نهائراً مثل القبلة والملاعبة إن علمت السلامة وإلا حرمت، وأما ليلاً فيحل حتى الوطء كما في الآية لغير المعتكف والمحرم.

٣ - والحجامة للمريض إن شك في السلامة، وإن علم عدمها حرمت

(١) لأن المعتمد أن قضاء رمضان الذي أفطر فيه بعذر واجب على التراخي لقول عائشة (ض) «إن كان ليكون على الصيام من رمضان فما أستطيع أن أصومه حتى يأتي شعبان للشغل برسول الله ﷺ» فظاهره لو كان يجوز تأخيرها عن شعبان لأخترته، ولو كان واجباً على الفور لما أخرته فلزم من ذلك يكون واجباً موسعاً.

وإن تيقن السلامة فلا كراهة، ومثله الصحيح لما في الحديث: أن ثابت البناني سأل أنس بن مالك: «أكنتم تكرهون الحجامه للصائم؟» قال: «لا إلا من أهل الضعف».

٤ - وإظهار صيام الستة أيام من شوال، إن وصلها بالعيد، وبيعها وكان مقتدى به، وذلك خشية أن يلحقها الجاهل برمضان.

٥ - وتحديد الثلاثة أيام من كل شهر المعروفة بالبيض.

٦ - ونذر صوم يوم مكرر لثقله على النفس فيكون لغير الطاعة أقرب.

٧ - وتطوع بصوم قبل واجب غير معين بيوم كقضاء رمضان، وكفارة، فإن كان معيناً بيوم كنذر معين حرم التطوع فيه.

٨ - وصيام يوم الشك ليحتاط به من رمضان لقول عمار: «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم» رواه الأربعة - وجاز صيامه عادة. وتطوعاً وقضاءً وكفارة، ولنذر صادف.

٩ - وصوم رابع النحر إلا لمتمتع وقارن وكلا من لزمه هدى بنقص في حج أو عمرة، ومن كان في صيام متتابع قبل ذلك كمن صام شوالاً وذا القعدة ومرض فيه ثم صح في ليلة الرابع فإنه يصومه كما يكره تعيينه بالنذر، ووجب صومه لنادره وإن عينه.

محرماته:

١ - حرم صوم يوم عيد الفطر وعيد الأضحى ولا يصح ولو قضاء عن فرض لقول عمر - رضي الله عنه - «إن رسول الله ﷺ: نهى عن صيام هذين اليومين، أما يوم الفطر ففطرکم من صومکم، وأما يوم الأضحى فكلوا من نسککم» رواه أحمد والأربعة.

٢ - ويومين بعد عيد الأضحى إلا لمتمتع وقارن وكل من لزمه هدى لنقص في حج أو عمرة.

٣ - ووصال الصوم (وهو متابعة بعضه بعضاً بلا فطر أو سحور).

٤ - وصوم امرأة يحتاج لها زوجها أو سيدها بلا إذن منه، وله إفساده بالوطء وعليها قضاؤه وجوباً.

٥ - والأكل مع الشك في الفجر.

٦ - والفطر مع الشك في الغروب.

* * *

الأمور التي تجوز للصائم

١ - السواك كل النهار بغير الرطب^(١)، ويكره بالرطب الذي يتحلل منه شيء^(٢).

٢ - والمضضة للعطش.

٣ - والإصباح بالجنبابة لما في الصحيحين عن عائشة - رضى الله عنه - : «أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً وهو صائم ثم يغتسل».

٤ - والفطر للمريض إذا خاف زيادة المرض أو تماديه، ووجب إذا خاف هلاكاً أو شدة ضرر.

٥ - والفطر للحامل إذا خافت على حملها، ولا إطعام عليها لا وجوباً ولا استحباباً.

٦ - والفطر للمرضع إذا خافت على ولدها ولم يمكن غيرها^(٣)، وتطعم وجوباً ووجب عليهما الفطر إذا خافتا هلاكاً أو شدة ضرر.

٧ - والفطر للشيخ الهرم لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ويطعم استحباباً. ٨ - والفطر للعطش الذي لا يقدر معه على الصوم في أى زمن من الأزمنة ويطعم استحباباً أيضاً.

(١) وقال الشافعى وأحمد: يجوز قبل الزوال ويكره بعده لقوله ﷺ: «خلوف فم الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك» ولنا قوله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» فعم الصائم وغيره.

(٢) ويحرم بقشر الجوزاء على الرجال ولو فى غير رمضان، وعلى النساء فى رمضان، ومن استاك بسواك رطب أو بجوزاء عمداً ووصل شيء من أثر ذلك إلى المعدة فالقضاء والكفارة ولو وصل غلبة، فإن وصل نسياناً فالقضاء فقط.

(٣) فإن أمكن غيرها وطلبت أجرة فمن مال الولد فإن لم يوجد فمن مال الأب لأنها من توابع النفقة، فإن كان لا مال لهما فعليها الأجرة.

٩ - والفطر في السفر بشروط أربعة:

أن يكون سفر قصر، وأن يكون مباحاً وأن يشرع فيه قبل الفجر في أول يوم، وأن يبيت الفطر في السفر ولو في أول يوم والأفضل للمسافر الصوم إن لم يحصل له مشقة لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] - فإن لم يكن سفر قصر وأفطر فإن تأول فالتقصاء، وإلا فالتقصاء والكفارة وإن لم يكن مباحاً أو شرع في السفر بعد الفجر أو بيت الفطر بحضر قبله أو بيت الصوم بالسفر ثم أفطر فالتقصاء والكفارة - فإن بيت الصوم بحضر كما هو الواجب ولم يسافر قبل الفجر وعزم على السفر بعده وأفطر قبل الشروع فيه بلا تأويل فالتقصاء والكفارة وإن تأول أو أفطر بعد الشروع فيه فلا كفارة عليه ويجب على المسافر الذي أفطر التقضاء اتفاقاً لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ويجب على المسافر الذي يصوم في سفره تبيت النية كل ليلة، لأن صومه غير واجب التتابع.

تنبيه:

من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر وجب عليه الإطعام كما وجب على الموضع إن أمكن القضاء بشعبان، بأن يبقى منه بقدر ما عليه من رمضان لا إن اتصل عذره من مرض أو نفاس أو نحو ذلك بقدر ما عليه إلى تمام شعبان، فمن عليه خمسة أيام مثلاً وحصل له عذر قبل رمضان بخمسة أيام فلا إطعام عليه وإن كان طول عامه خالياً من الأعذار وإن حصل له العذر في يومين فقط وجب عليه إطعام ثلاثة أمداد.

والإطعام عن كل يوم مد لكل مسكين بمده ﷺ وهو ملء الكفين المتوسطتين من غالب قوت البلد - ويندب إخراج المد مع كل يوم يقضيه من العام الثاني أو بعد تمام كل يوم أو بعد تمام جميع الأمداد، فإن أطعم بعد الوجوب بدخول رمضان وقبل الشروع في القضاء أجره وخالف المندوب.

* * *

أمور يتوهم فيها القضاء ولا قضاء فيها

١ - من غلبه القيء أو القلس ما لم يرجع منه شيء إلى حلقه، فإن

رجع غلبة فالقضاء، وعمداً فالقضاء والكفارة، فإن تعمد إخراجه فالقضاء، فإن رجع منه شيء عمداً أو غلبة فالقضاء والكفارة.

٢ - من احتلم وهو نائم، أما تعمد إخراجه في اليقظة ولو بغير جماع. ففيه القضاء والكفارة.

٣ - من احتجم.

٤ - من حجم غيره.

٥ - دهن جائفة وهو الجرح الواصل إلى الجوف.

٦ - الحقنة من الإحليل.

٧ - من سبقه إلى حلقه ذباب أو بعوض أو غبار طريق، أو دقيق، أو كيل جبس لصانعه أو نحوه.

٨ - من اكتحل ليلاً فهبط الكحل إلى حلقه نهاراً، فإن اكتحل نهاراً فهبط نهاراً فالقضاء.

٩ - من نزع مأكولاً أو مشروباً أو فرجاً قبل طلوع الفجر.

* * *

الأمور التي تترتب على الإفطار

سنة: القضاء، والإمساك، والكفارة، والإطعام، وقطع التتابع: والتأديب - وقد تقدم الإطعام. وإليك الباقي:

(١ - القضاء)

هو صوم يوم أو أكثر عوضاً عما أفطر فيه.

متى يجب القضاء؟ إذا أفطر الصائم بعذر شرعي كمرض أو حيض أو اختل ركن من ركني الصوم كرفض الصوم ونية إبطاله نهاراً أو ليلاً واستمر حتى طلع الفجر، أو بحصول وطء ولو نسياناً أو بإنزال منى أو مذي بلذة معتادة أو بوصول مائع إلى الحلق (وفي حكمه البخور وبخار القدر والدخان الذي يشرب لأن النفس تتكيف به) أو بوصول شيء إلى المعدة ولو جامداً وإن من منفذ أسفل إن اتسع أو بتناول مفطر، شاكاً في الفجر أو الغروب ولو كان الشك بعد تناوله المفطر.

فإن كان الصوم فرضاً فالقضاء لازم مطلقاً بحصول ما ذكر ولو غلبة أو سهواً إلا النذر المعين بيوم أو أيام مخصوصة إذا أفطر فيه لمرض أو لعذر مانع من صحته كحيض وجنون فلا يقضى لفوات وقته، فإن زال عذره وبقي منه شيء وجب صومه بخلاف النسيان والإكراه وخطأ الوقت كصوم الأربعاء يظنه الخميس المنذور فإنه يوجب القضاء مع إمساك بقية اليوم - وفهم من ذلك أن النذر المضمون الغير معين بوقت داخل في القسم الواجب القضاء.

وإن كان الصوم نفلاً قضى في النفل بالعمد الحرام ولو حلف عليه بطلاق بت، ولا يقضى في غيره (بأن أفطر ناسياً أو غلبة أو مكرهاً^(١))، أو عمداً ليس بحرام كأن أفطر استجابة لأمر أحد والديه له بالفطر أو شيخ صالح ألزم نفسه بطاعته، أو أفطر العبد استجابة لأمر سيده) - ويجوز قضاء رمضان في كل وقت يجوز فيه التطوع بالصوم، ولا يقضى في الأيام الممنوع فيها الصوم، وهي رابع النحر وسابقه وما وجب صومه ولو بنذر.

(٢ - الإمساك)

واجب في الفرض المعين سواء كان رمضان أو نذراً، أفطر عمداً أو نسياناً أو غلبة مكرهاً أم لا - وجائز في المضمون في الذمة وهو كل صوم لا يجب تنابعه كالنذر غير المعين وصيام الجزاء والتمتع وكفارة اليمين وقضاء رمضان سواء أفطر عمداً أو نسياناً أو مكرهاً - وفي النفل واجب في النسيان وغير واجب في العمد الحرام على المعتمد - وأما ما وجب فيه التتابع من الصوم وكان فرضاً غير معين ككفارة الظهار والقتل، فإن كان الفطر عمداً فلا إمساك لفساده، وإن كان غلبة أو سهواً وجب الإمساك وكمل على المعتمد إذا كان ذلك في غير اليوم الأول فإن كان فيه استحباب الإمساك فقط.

(١) من أفطر في تطوعه عامداً أو جاهلاً لغير ضرورة ولا عذر أو سافر فيه فأفطر وجب عليه القضاء ولا يستحب له الإمساك بقية يومه على الراجح، وإن أفطر فيه ساهياً أو مكرهاً وجب عليه الإمساك ولم يجب عليه القضاء، وهل يستحب؟ قولان.

(٣ - الكفارة)

هى أحد أمور ثلاثة على التخيير على المشهور^(١): عتق رقبة مؤمنة كاملة سليمة من العيوب الفاحشة، ليس فيها شائبة حرية ممن يستقر ملكه عليها بعد الشراء، أو صيام شهرين متتابعين بالهلال إن ابتداء أول الشهر. فإن ابتداء أثناء الشهر كمل الأول من الثالث ثلاثين يوماً، أو إطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد بمد رسول الله ﷺ فلا يجزئ إعطاؤه ثلاثين مسكيناً مدين، فإن أعطى استرجع الزائد إن بقى بيده وبين له وقت الإعطاء أنه كفارة، وإلا فلا رجوع، وكذا لا يجوز لو أعطى الستين مداً لأكثر من ستين، ويكمل لستين منهم وينزع من الباقي بالقرعة ... والمراد بالمسكين هنا ما يشمل الفقير.

متى تجب الكفارة؟ تجب الكفارة بالفطر فى رمضان فقط (لأنها من خصوصياته^(٢)) سواء كان بجماع أو إنزال منى (ولو بإدامة نظر أو فكر) أو برفع نية صومه أو بوصول مفطر (مائع أو جامد) إلى المعدة من فم فقط إن أنظر متعمداً قاصداً انتهاك حرمة الشهر^(٣) من غير تأويل^(٤) قريب ولا جهل، بأن كان متأولاً

(١) وقيل إنها على الترتيب: العتق فالصوم فالإطعام لقوله ﷺ لمن وقع على امرأته فى رمضان: «هل تجد ما تعتق رقبة؟» قال: لا قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال: لا. قال: «فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟» قال: لا. الحديث. وعلى أنها على التخيير أفضليها الإطعام فالعتق فالصوم والتخيير فى الكفارة للحر الرشيد، وأما العبد فإنما يكفر بالصوم إلا أن يأذن له سيده بالإطعام، وأما السفية فيأمره وليه بالصوم، فإن لم يقدر كفر عنه وليه بأدنى النوعين، وكفر السيد عن أمته إن وطئها ولو أطاعته وكفر الرجل عن غير أمته كزوجته أو امرأة زنى بها إن أكرهها لنفسه لا إن أطاعته ولا إن أكرهها لغيره فكفارتها على الشخص الذى أكرهت له إن طأع هو بالجماع لا إن أكره أيضاً فعلى المكره لها ولا كفارة على المكره نظراً للإكراه، ولا على المكره لانتشار الأولى - والتكفير عن الغير نيابة عنه فيكون بلا صوم لأنه عمل بدنى لا يقبل النيابة، وبلا عتق فى الأمة إذ لا يصح منها العتق حتى ينوب عنها. فیتعين الإطعام، وجاز العتق عن الحرمة كالإطعام.

(٢) فليس على من أفطر متعمداً فى قضاء رمضان كفارة، ولكن هل يقضى عن اليوم يوماً واحداً أو يومين؟ خلاف.

(٣) فالكفارة مقيدة بقيدين: التعمد والانتهاك.

(٤) التأويل حمل اللفظ على خلاف ظاهره لموجب، وقريبه ما ظهر موجه وبعبده ما خفى موجه أى دليله، والمراد به هنا الظن أى ظن إباحة الفطر.

تأويلاً بعيداً أو غير متأول أصلاً -- وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام ولا تتعدد بتكررها في اليوم الواحد قبل إخراجها اتفاقاً، ولا بعد التكفير على المذهب .

(التأويل البعيد ما استند إلى أمر موهوم غير محقق)

ومثاله ما يأتي:

١ - من انفرد برؤية هلال رمضان ولم تقبل شهادته عند الحاكم فظن إباحة الفطر فأفطر .

٢ - من عادته الحمى في يوم معلوم فأفطر فيه قبل حصولها .

٣ - وكذلك من عادتها الحيض ولو حصل .

٤ - من اغتاب أحداً فظن إباحة الفطر فأفطر .

٥ - من أفطر لعزمه على السفر في ذلك اليوم ولم يسافر . فإن سافر فقريب .

ومتى وجبت الكفارة وجب القضاء، لأنها أخص منه، وقد يجب القضاء في صيام رمضان دون الكفارة .

متى يجب القضاء فقط في صيام رمضان؟

يجب على من أفطر غير قاصد انتهاك حرمة الشهر أو كان متأولاً تأويلاً قريباً أو كان جاهلاً .

غير قاصد انتهاك حرمة الشهر مثاله ما يأتي:

١ - من وصل إلى حلقه، أو معدته مفطر من غير الفم من عين أو أنف، أو أذن أو حقنة .

٢ - من وصل إلى حلقه الماء الغالب من المضمضة أو الإستنشاق .

٣ - الناسي (١) . ٤ - المكره .

٥ - من أفطر شاكاً في الغروب، أو الفجر - ويجب عليهم مع القضاء في صيام رمضان الإمساك لحرمة الشهر كما تقدم .

(١) ومن كان متطوعاً بصومه فأكّل أو شرب ناسياً يجب عليه الإمساك ولا قضاء عليه لقوله ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكّل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه» رواه الجماعة :

(التأويل القريب ما استند إلى أمر محقق موجود) ومثاله ما يأتي :

- ١ - من قدم من سفره قبل الفجر فظن إباحة فطره صبيحة تلك الليلة فأفطر.
- ٢ - من سافر دون مسافة القصر فظن إباحة الفطر فأفطر.
- ٣ - من رأى هلال شوال نهائياً يوم الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم العيد فأفطر.
- ٤ - من أصابته جنابة ليلاً ولم يغتسل إلا بعد الفجر فظن أنه لا يقبل صومه فأفطر.
- ٥ - من تسحر مع الفجر فظن إباحة فطره لبطلان صومه فأفطر.
- ٦ - من ثبت عنده رمضان نهائياً يوم الشك فظن عدم وجوب الإمساك فأفطر.
- ٧ - من أفطر ناسياً أو مكرهاً فظن أنه لا يجب الإمساك لفساد صومه فأفطر (على الأظهر في المكره).
- ٨ - من نزع مأكولاً أو مشروباً أو فرجاً قبل طلوع الفجر فظن أنه لا يقبل صومه فأفطر - فإن علموا الحرمة أو شكوا فيها فالكفارة.
- ٩ - من احتجم نهائياً فظن إباحة الفطر فأفطر.

الجاهل مثاله ما يأتي :

- ١ - من أصبح مفطراً لقرب عهده بالإسلام.
- ٢ - من كان أسيراً أو محبوساً فجهل عين الشهر فأفطر فيه.
- ٣ - والمتتابع في الصيام يجب في ستة مواضع: صوم رمضان وكفارته وكفارة القتل، والظهار، والتمتع، ونذر صوم شهر معين، ويجوز في غير ذلك.
- ٤ - والتأديب: خاص بولي الأمر الخاص والعام بما يراه من ضرب أو سجن أو بهما معاً.

* * *

الأسئلة

س١ : عرف الصوم وبين حكم صوم رمضان، ودليله، وحكمة مشروعيته، وفضله وحكم من جحده أو أقر به وامتنع عن صومه وما يجب به الصوم والفطر، ومتى يعم الصوم سائر البلاد، وبين أركان الصوم وحكم تبيت النية كل ليلة في رمضان، ودليل ذلك وما وقت هذه النية؟ ومتى يكتفى بنية واحدة، وإذا نوى الصوم قبل ثبوت الشهر وأمسك عن المفطر ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فما الحكم؟

س٢ : بين شروط الصوم ومندوباته، ومكروهاته، ومحرماته، والأمور التي تجوز للصائم، وحكم الصوم في السفر، ومتى يكفر المفطر في السفر، وبين الأمور التي يتوهم فيها القضاء ولا قضاء فيها، والأمور الستة التي تترتب على الإفطار والمواضع التي يجب فيها كل واحد من الستة والتي لا يجب، ثم أجب عما يأتي :

حكم صيام الحائض والمجنون، ومن أفطر في نهار رمضان ناسياً أو متعمداً بتأويل أو بغيره ومن لم يستطع الصوم لكبر أو عطش، أو من ظن حصول مانع من الصوم فعجل الفطر قبل حصوله، ومن نزع مأكوله مع الفجر ثم أمسك أو أفطر، ومن أفطر في تطوعه ناسياً أو عامداً.

* * *

باب الاعتكاف

تعريفه: الإعتكاف لغة: مطلق لزوم.

وشرعاً: لزوم مسلم مميز مسجداً مباحاً بصوم كافٍ عن الجماع ومقدماته. ليله ونهاره، يوماً بليته فأكثر للعبادة بنية.

حكمه: الإعتكاف نافلة من نوافل الخير المرغب فيها المستحبة - وقيل: سنة.

حكمة مشروعيته: التشبه بالملائكة في استغراق الأوقات بالعبادة وحبس النفس عن شهواتها، واللسان عن الخوض فيما لا يعنى.

* * *

شروط صحة الاعتكاف أو أركانه

شروط صحته ستة:

- ١ - النية، لأنه عبادة وكل عبادة تفتقر إلى نية.
- ٢ - الإسلام فلا يصح من كافر.
- ٣ - التمييز. فلا يصح من مجنون ونحوه، ولا من صبي غير مميز.
- ٤ - الصوم سواء كان فرضاً أو نفلاً، فلا يصح بدون صوم ولا يشترط أن يكون الصوم خاصاً بالاعتكاف فيجزئ في رمضان لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك.
- ٥ - الكف عن الجماع ومقدماته ليله ونهاره وإلا فسد.
- ٦ - المسجد المباح لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فلا يصح في بيت أو خلوة، أو بيت الخطابة أو السقاية، ولا في مساجد البيوت المحجورة ويشترط في المسجد أن يكون جامعاً، إذا كان المعتكف ممن تجب عليه الجمعة ونوى اعتكافاً تدركه فيه الجمعة، وإلا خرج للجمعة وجوباً، وبطل اعتكافه بمجرد خروجه برجليه معاً، ووجب قضاؤه، وكذلك يجب عليه الخروج لمرض أحد أبويه القريبين أو لجنائزته جبراً لخاطر الحى منهما، وبطل اعتكافه ووجب إعادته، فإن لم يكن الثاني حياً لا يجوز الخروج.

مدته: أقله يوم وليلة، ولا حد لأكثره - وأحبه عشرة أيام، ومنتهى المندوب شهر.

لوازمه: الدخول قبل غروب الشمس أو معه^(١)؛ والخروج بعد الغروب ومن نذر اعتكاف يوم وليلته فأكثر لزمه ما نواه - ومن نذر لزمه يوم وليلة، ومن نذر يوماً لزمه كذلك يوم وليلة على المعتمد - ومن نذر بعض يوم لا يلزمه شيء، ولزم تتابع الاعتكاف في نذر مطلق فإن قيد بشيء عمل به، وغير المندور يلزمه ما نواه بدخوله - ولا يجوز الشرط في الاعتكاف مثل أن يقول كذا فإن بدا لي الخروج خرجت فإن وقع ذلك بطل الشرط وصح الاعتكاف.

مندوباته:

- ١ - مكثه ليلة العيد إذا صادفها سواء كانت ليلة عيد الفطر أو الأضحى.
- ٢ - مكثه بآخر المسجد لأنه أبعد عن الناس.
- ٣ - وكونه برمضان.
- ٤ - وبالعشر الأواخر لوجود ليلة القدر.
- ٥ - وتحصيل ما يحتاج إليه من مأكول ومشروب، وملبوس.
- ٦ - واشتغاله بذكر الله والصلاة وتلاوة القرآن.

مبطلاته:

- ١ - خروجه لغير ضرورة.
- ٢ - تعمد المفطر من أكل ونحوه. بخلاف السهو والإكراه فلا يبطل.
- ٣ - تعمد شرب المسكر ليلاً.
- ٤ - الوطء أو القبلة بشهوة ليلاً.

(١) أى يندب له ذلك، وما في الصحيحين عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل في معتكفه، محمول على أنه دخل من أول الليل ولكن إنما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لاعتكافه بعد صلاة الصبح، ومحل ندب ذلك ما لم يكن الاعتكاف مندوراً وإلا وجب الدخول قبل غروب الشمس أو معه، وعلى الوجهين لو دخل قبل الفجر أجزأه لكن منع الإثم في المندور، وإنما أجزأه مع مخالفته للواجب بناء على أن أقله يوم.

٥ - واللمس كذلك وإن لحائض سهواً^(١) - ومتى بطل اعتكافه، وانقطع تتابعه لزمه أن يبتدئه من أوله.

مكروهاته:

- ١ - عدم أخذه ما يكفيه مدة الاعتكاف.
- ٢ - أكله لفناء المسجد، أو رحبته.
- ٣ - دخوله منزلاً به أهله إذا خرج لقضاء حاجته^(٢).
- ٤ - النقص عن عشرة أيام والزيادة على الشهر.
- ٥ - واشتغاله بعلم ولو شرعياً وكتابة وإن مصححاً إن كثر (لأن المقصود من الاعتكاف صفاء القلب، وإنما يحصل غالباً بالذكر وعدم الاشتغال بالناس).

٦ - الاشتغال بغير الذكر والصلاة وتلاوة القرآن، كعيادة مريض بالمسجد إن انتقل له فيه، لا إن كان بلصقه، وصلاة جنازة ولو لاصقت المعتكف، وصعوده لأذان بمنارة أو سطح وإقامته للصلاة، والسلام على الغير إن بعد - ولا يتجر في شيء، فإن عقد على سلعة بعيداً عن المسجد فسد اعتكافه وفسخ بيعه، وإن عقد عليها داخل المسجد أو أمامه لم يفسد اعتكافه إلا أنه إن كان بسمسار حرم من غير خلاف، وإن كان بغير سمسار فإن كان شيئاً يسيراً جاز من غير كراهة، وإن كان كثيراً كره ولا يفسد الاعتكاف سواء كان بسمسار أو لا، وكذا لا يفسخ البيع من غير خلاف.

جائزاته: الخروج لشراء ما يحتاج إليه من أقرب مكان، وسلامة على من بقربه، وتطيب بأنواع الطيب (وإن كره للصائم لأن المعتكف معه مانع يمنعه

(١) فلا فرق في الوطء والقبلة واللمس بين العمد والسهو متى كانت القبلة واللمس بشهوة ولو لحائض معتكفه فخرجت من المسجد لعذرهما فوقع منها ذلك سهواً عن كونها معتكفة، فيبطل اعتكافها وتبتدئه، فأولى من غيرها أو منها عمداً.

(٢) من غائط أو بول، ويستحب أن يتخذ لذلك موضعاً قريباً إن كان من أهل الغل، وفي غير منزله إن كان مسكوناً وفيه أهله، وإلا فلا كراهة.

مما يفسد اعتكافه) وإن يَنْكِحَ أو يُنْكِحَ عقداً^(١)، (إذا لم ينتقل من مجلسه أو يطل الزمن وإلا كره)، وأخذه ظفراً وشارباً وعانة إذا خرج من المسجد لغسل أو لضرورة وانتظار غسل ثوبه وتجفيفه إن لم يكن له غيره وإلا كره.

وجوب بناء المعتكف على ما فعل بعد زوال العذر: ولا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لما منع من الصوم فقط دون المسجد كالعيد ومرض خفيف يستطيع المكث معه في المسجد بغير صوم، فإن خرج بطل اعتكافه - بخلاف المانع من المسجد سواء منع من الصوم أيضاً كالحيض أم لا كسلس البول وسيلان جرح يخشى معه تلوث المسجد فيخرج منه وجوباً وعليه حرمة (فلا يفعل ما ينافي الاعتكاف) ومتى زال العذر المانع بنى وجوباً على الفور وقضى ما حصل فيه المانع وكمل ما نذره ولو انقضى زمنه إذا كان معيناً كالعشرة الأخيرة من رمضان فيقضى ما فاتته أيام العذر ويأتى بما أدركه ولو بعد العيد، وأما غير المعين فيأتى بما بقى عليه، وأما ما نواه بدخوله تطوعاً فإن بقى منه شيء أتى به وإلا فلا، ولا قضاء لما فاتته بالنذر - فإن أخره ولو نسياناً أو كرها بطل اعتكافه واستأنفه إلا ليلة العيد ويومه (فلا يبطل لعدم صحة صومه) وإلا إذا تأخر لخوف من نحو لص وسبع وإذا رجع نهارة فلا يعتد بذلك اليوم لتعذر الصوم فيه ولو شرط المعتكف لنفسه سقوط القضاء عنه إن حصل عذر مما تقدم لا ينفعه، والشرط لغو، ويجب عليه القضاء.

* * *

الجوار

تعريفه: هو المكث بالمسجد زمناً ما بنية العبادة - وفضله قال: ﷺ «الملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث تقول: اللهم اغفر له اللهم ارحمه».

(١) وإنما منع المحرم من عقد النكاح ولم يمنع منه المعتكف مع أن كلا منهما في عبادة؛ لأن الأصل جواز عقد النكاح لكل أحد، وخرج المحرم لقوله ﷺ: «المحرم لا ينكح ولا ينكح» وبقي ما عداه على الأصل.

أحكامه: الجوار إما مطلق أو مقيد بليل أو نهار، وكل منهما إما أن ينوى فيه فطراً أو لا.

١ - فالجوار المطلق الذى لم ينو فيه فطر اعتكاف: فمن نذر جواراً بمسجد مباح أو نواه وأطلق، فلم يقيد بليل أو نهار ولا فطر كأن قال: لله على مجاورة هذا المسجد أو نويت الجوار به فهو إعتكاف بلفظ جوار، فيجربى فيه جميع أحكامه المتقدمة ويلزمه فى النذر يوم وليلة كما لو قال لله على إعتكاف، وإذا نواه ولم ينذره لزمه بالدخول ما ذكر.

٢ - والمقيد بيوم وليلة فأكثر ولم يقيد بفطر فظاهر أنه اعتكاف ويلزمه ما أنذر، وبالدخول ما نواه.

٣ - والمقيد بنهار فقط كهذا النهار أو نهار الخميس، أو ليل فقط لزم ما نذره لا ما نواه فله الخروج متى شاء ولا صوم عليه فيهما.

٤ - وكذلك المقيد بالفطر (لفظاً أو نية) فلا يلزمه ما نواه بالدخول ولا الصوم فله الخروج من المسجد متى شاء بخلاف ما لو نذر فيلزمه ما نذر ولا صوم عليه.

* * *

الأسئلة

عرف الاعتكاف وبين حكمه، وشروطه ومدته ولوازمه، ومندوباته ومبطلاته ومكروهاته وجائزاته، وبين الجوار وأحكامه وإذا طرأ على المعتكف ما نعى من الصوم أو من المكث فى المسجد أو خرج لغير ضرورة فما الحكم؟

* * *

تم بحمد الله

فهرس الجزء الأول - الكواكب الدرية

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
باب الطهارة	٥
الأعيان الطاهرة	٦
النجاسة وما يتعلق بها	٧
الأعيان النجسة	٧
المياه وما يتعلق بها	٩
أقسام المياه	٩
المياه المكروه استعمالها	١٠
إزالة النجاسة	١١
بيان آداب قضاء حاجة الإنسان	١٤
الوضوء	١٨
شروطه	١٨
معنى الفرض والسنة والفضيلة والمكروه والحرام	١٩
فرائض الوضوء	٢٠
سنن الوضوء	٢٢
فضائل الوضوء	٢٤
مكروهات الوضوء	٢٦
صفة الوضوء المندوبة	٢٦

٢٧	نواقض الوضوء أو موجباته
٢٨	النوع الأول : الأحداث
٢٩	النوع الثاني : أسباب الأحداث
٣٠	النوع الثالث : غير الأحداث وأسباب الأحداث
٣١	ما لا ينقض الوضوء
٣٢	المسح على الخفين
٣٤	الغسل
٣٤	موجبات الغسل أو أسبابه
٣٧	فرائض الغسل
٣٨	سنن الغسل
٣٨	فضائل الغسل
٣٩	نيابة الغسل عن الوضوء وعكسه
٤٠	التييم
٤١	موجبات التيمم وأسبابه
٤٢	فرائض التيمم
٤٤	سنن التيمم
٤٥	فضائل التيمم وصفته
٤٦	المسح على الجبيرة
٤٧	الحيض والنفاس
٥٠	باب الصلاة
٥١	مواقيت الصلاة

٥٨	الأذان
٦٠	شروط الصلاة
٦١	شروط الرجوب
٦١	شروط الصحة
٦٤	حكم الرعاف
٦٨	شروط الوجوب والصحة معاً
٦٩	فرائض الصلاة
٧٢	سنن الصلاة
٧٤	فضائل الصلاة
٧٦	التشهد والصلاة على النبي ﷺ والدعاء
٧٧	مكروهات الصلاة
٧٩	مبطلات الصلاة ومفسداتها
٨١	الصورة التي يكون المأموم من مساجين الإمام
٨٢	ما لا يبطل الصلاة
٨٢	صلاة المريض والعاجز
٨٤	قضاء الصلاة
٨٥	ترتيب الفوائت في نفسها ومع غيرها
٨٦	حكم جاهل الفائتة
٨٧	بيان النوافل المطلوبة
٨٨	الرغيبة
٨٨	السنن المؤكدة

الموضوع	الصفحة
الوتر.....	٨٨
سجود التلاوة.....	٨٩
سجود السهو.....	٩١
سببه ومحله	٩١
أحكام السجود القبلى.....	٩٢
أحكام السجود البعدى.....	٩٢
السهو إما عن فرض أو سنة أو مستحب.....	٩٣
حكم الساهى عن السنة أو المستحب.....	٩٤
السنن المؤكدة التى يسجد لتركها مفردة.....	٩٥
حكم سهو المأموم.....	٩٥
فروع.....	٩٦
باب الإمام.....	٩٨
شروط الإمام.....	١٠١
من تكره إمامته مطلقاً، راتباً أو غير راتب.....	١٠٣
من تكره إمامته إذا كان راتباً فى الفريضة أو السنة دون النافلة.....	١٠٣
من تجوز إمامته دون كراهة.....	١٠٣
المكروهات العامة فى المسجد والجماعة.....	١٠٤
الجائزات العامة فى المسجد والجماعة.....	١٠٤
شروط اقتداء المأموم بالإمام.....	١٠٥
من يستحب تقديمه للإمامة عند اجتماع المستوفين لشروطها.....	١٠٦
الاستخلاف.....	١٠٨

الموضوع	الصفحة
قصر صلاة السفر.....	١١٠
مسائل.....	١١٢
مندوبات السفر.....	١١٣
صلاة الجمع.....	١١٤
صلاة الجمعة.....	١١٧
شروطها.....	١١٨
شروط وجوب الجمعة.....	١١٨
شروط صحة الجمعة.....	١١٨
آداب الجمعة.....	١٢١
جائزات الجمعة.....	١٢٢
الأمر التي تحرم يوم الجمعة.....	١٢٢
الأمر التي تكره يوم الجمعة.....	١٢٣
الأعذار المبيحة للتخلف عن الجماعة والجمعة.....	١٢٣
صلاة الخوف.....	١٢٥
صلاة العيدين.....	١٢٦
صلاة الكسوف.....	١٢٨
صلاة الخسوف.....	١٢٨
صلاة الاستسقاء.....	١٢٩
باب ما يفعل بالمختضر.....	١٣١
الواجب للميت.....	١٣١
الغسل.....	١٣٢

١٣٤	الكفن.....
١٣٤	الصلاة على الميت أو صلاة الجنازة.....
١٣٦	الدعاء فى صلاة الجنازة.....
١٣٦	دعاء الطفل.....
١٣٧	حمل الجنازة وتشيعها.....
١٣٨	الدفن والقبر.....
١٤٢	باب الزكاة.....
١٤٣	زكاة النعم: الإبل والبقر والغنم.....
١٤٤	مسائل.....
١٤٨	زكاة الحرث: الحب والتمر.....
١٥١	زكاة العين: الذهب والفضة.....
١٥٣	المتجدد عن الأصل وزكاته.....
١٥٥	زكاة الدين.....
١٥٦	زكاة عروض التجارة.....
١٥٧	زكاة القراض حاضراً أو غائباً.....
١٥٨	زكاة ربح العامل.....
١٥٨	زكاة أوراق النقد والأسهم والسندات.....
١٥٩	ما لا يسقطه الدين من الزكاة وما يسقطه.....
١٦٠	زكاة المعدن.....
١٦٠	زكاة ندره العين الركاز.....
١٦١	مصرف الزكاة وهو من شروط صحتها.....

الجزية وما يؤخذ من تجارة أهل الذمة والحريين.....	١٦٤
زكاة الفطر أو زكاة الأبدان.....	١٦٥
باب الصيام.....	١٦٩
ما يجب به الصوم والفطر.....	١٦٩
أركان الصوم.....	١٧٠
شروط الصوم.....	١٧١
مندوبات الصوم.....	١٧٢
مكروهات الصيام.....	١٧٣
الأُمُور التي تجوز للصائم.....	١٧٥
أُمُور يتوهم فيها القضاء ولا قضاء فيها.....	١٧٦
الأُمُور التي تترتب على الإفطار.....	١٧٧
(١) القضاء.....	١٧٧
(٢) الإمساك.....	١٧٨
(٣) الكفارة.....	١٧٩
التأويل البعيد للصائم.....	١٨٠
التأويل القريب للصائم.....	١٨١
باب الإعتكاف.....	١٨٣
شروط صحة الاعتكاف أو أركانه.....	١٨٣
الجوار.....	١٨٦
فهرست الكتاب.....	١٨٨

رقم : ١٣٠٨٩

الترقيم الدولي : 977-315-000-3